المناظرة الواسطية

لشيخ الإسلام ابن تيمية

(رحمه اللَّه تعالى)

مجموعة من سبع روايات

اعتنى بها

د. هيثم بن قاسم الحمري

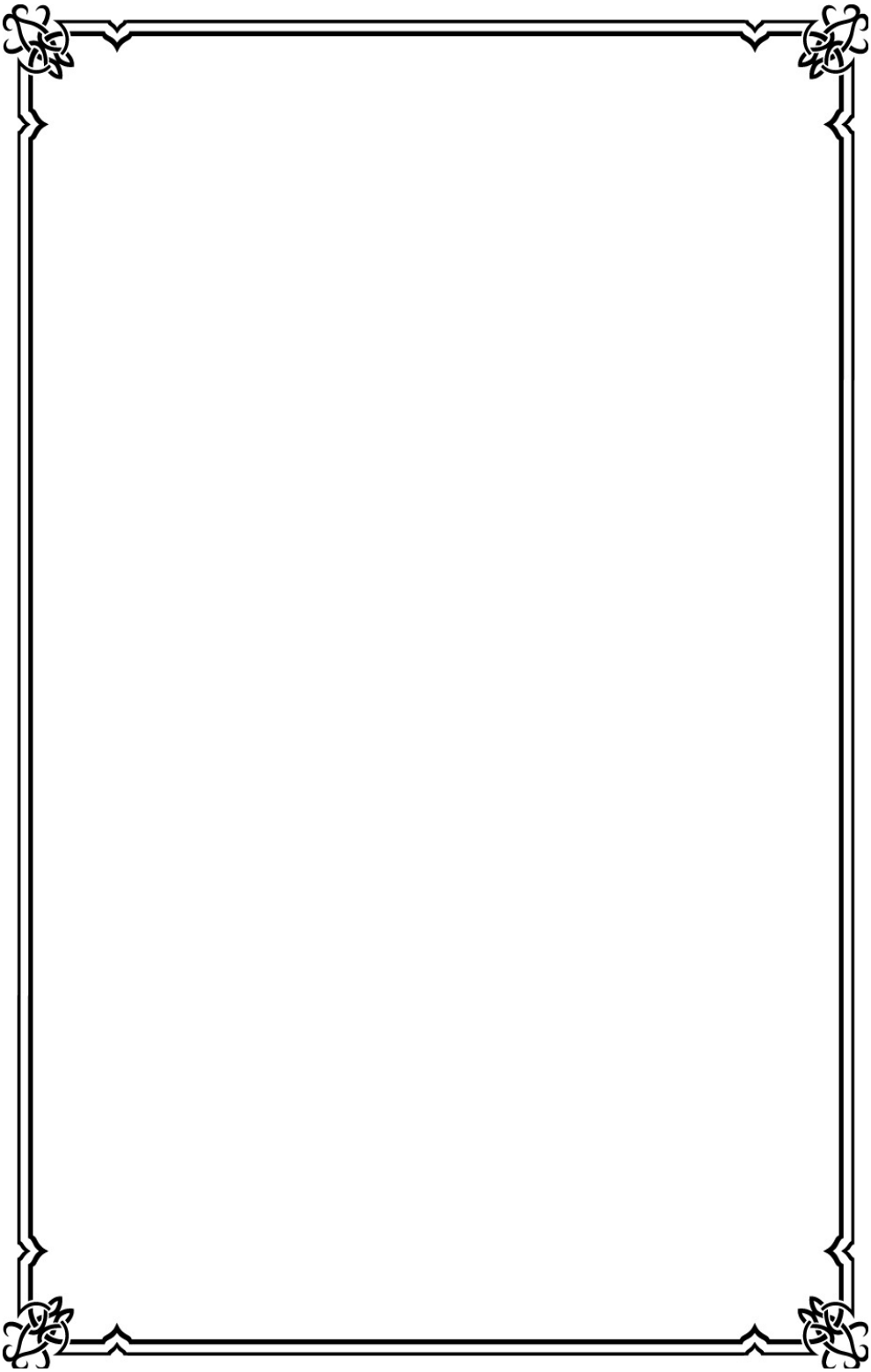

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد للَّه مُعز الحق وناصره، ومُذل الباطل وقاهره، الذي قدر الأيام دولًا بعدله، وجعل العاقبة للمتقين بفضله، وأظهر دينه على الدين كله، أحمده على إعزازه لأوليائه، وإظهاره لأنصاره، وأشهد أن لا إله إلا اللَّه وحده لا شريك له الأحد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوًا أحد، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلى اللَّه عليه وسلم، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان.

أما بعد: فبين يديك أخي الكريم جزء مفرد في المناظرة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه اللَّه تعالى-، مستخرج من كتاب «المناظرات العقدية لشيخ الإسلام ابن تيمية» مع مزيد من التنقيح والتهذيب، والإفادة والتعليق، قمت بإفراده بناء على طلب بعض الإخوة النبلاء، وبعد استشارة عدد من أهل العلم الفضلاء، والداعي لذلك ما حظيت به هذه المناظرة من عظيم المكانة وجلالة القدر، فهي المناظرة المشهورة التي كان له الدور البارز في إظهار الحق وأهله، وإزهاق الباطل وجنده، وخصوصًا أنها وقعت في زمنٍ سوقُ البدعةِ فيه

هو الرائج، وأهلها هم أصحاب الكلمة، وبأيديهم السلطة والمنعة، وأهل السنة لا يكاد يسمع لهم صيت؛ بسبب قلتهم وضعفهم وكثرة الأهواء والبدع، فكان لوجود مثل هذه المناظرة في مثل ذلك العصر بالغ الأهمية في إظهار الحق وبيانه للخلق، ويعظم أثرها إذا كان القائم بها هو ذلك البحر العلامة والجهبذ الفهامة، صاحب العلم الجم والفهم الثاقب والحجج القوية والبراهين الساطعة، الذي كان علمه بمذاهب الخصوم أكثر من علم أصحابها بها، وإحاطته بأقوالهم واختلافاتهم أكثر من إحاطتهم بها، حتى نطقت ألسنتهم بشهادة الحق له، ودونت أقلامهم كلمة الحق فيه، كما قال أحد من تولى منهم مناظرته، وقام بمجادلته ومساجلته، وهو كمال الدين ابن الزملكاني[1] حيث قال عنه: «ولا يُعرف أنه ناظر أحدًا فانقطع معه، ولا تكلم في علم من العلوم - سواء كان من علوم الشرع أو غيرها - إلا فاق فيه أهله، والمنسوبين إليه...»[2].

ورحم اللَّه ابن القيم حيث قال في مدح شيخه -وقد كان أحد من هداه اللَّه على يده- قال وصدق في ما قال:

وله المقامات الشهيرة في الورى قد قامها للَّه غير جبان

(١) هو كمال الدين محمد بن علي بن عبد الواحد الأنصاري، المعروف بابن الزملكاني، انتهت إليه رياسة الشافعية في عصره، له مصنفات منها: رسالة في الرد على ابن تيمية في مسألتي (الطلاق والزيارة) وتعليقات على (المنهاج) للنووي، (ت: ٧٢٧ هـ). انظر: طبقات الشافعية الكبرى (٥/ ٢٥١)، الدرر الكامنة (٤/ ٧٤).

(٢) انظر: الرد الوافر لابن ناصر الدين الدمشقي (ص: ١٠٩).

نصر الإله ودينه وكتابه ... ورسوله بالسيف والبرهان
أبدى فضائحهم وبيّن جهلهم ... وأرى تناقضهم بكل زمان
وأصارهم واللَّهِ تحت نعال أهـ ... ـل الحق بعد ملابس التيجان
وأصارهم تحت الحضيض وطالما ... كانوا هم الأعلام للبلدان
ومن العجائب أنه بسلاحهم ... أرداهم تحت الحضيض الداني
كانت نواصينا بأيديهم فما ... منا لهم إلا أسير عان
فغدت نواصيهم بأيدينا فما ... يلقوننا إلا بحبل أمان
وغدت ملوكهم مماليكا لأنصـ ... ـار الرسول بمنة الرحمن
وأتت جنودهمُ التي صالوا بها ... منقادة لعساكر الإيمان [1]

د. هيثم بن قاسم الحمري
مملكة البحرين - حرسها اللَّه تعالى -
هـ: ٠٠٩٧٣٣٣٢٣٦٣١

(١) النونية (ص: ٢٣١-٢٣٢).

بيان سبب انعقاد المجالس

لقد حظيت العقيدة الواسطية -التي صنفها شيخ الإسلام ابن تيمية- بمكانة رفيعة ومنزلة شريفة بين الكتب والمؤلفات التي صنفت في العقيدة الإسلامية، كيف لا؛ وهو المتن الذي تحدى صاحبهُ علماء عَصرهِ أن يأتوا بحرفٍ واحدٍ منهُ خالفهُ فردٌ واحدٌ من الصحابة، أو السلف الصالح أهل القرون المفضلة، فعجزوا عن أن يأتوا بحرف مُخالِف، أو بإمام يُخالف!

وقد امتاز هذا المتن بأن مصنفه هو أعلم أهل زمنه، وأخبر الناس في عصره بعقيدة أهل السنة وأصولهم وتقريراتهم، وقد جمع بين دفتي كتابه من أصول الاعتقاد الشيء الكبير الكثير، بأبسط عبارة، وأوجز إشارة، والتزم بأن يُبرهن على كل لفظ من ألفاظه بآية أو حديث أو إجماع سلفي، ولم يمضِ وقت قليل على تصنيفه حتى انتشرت نسخه وشاعت في الشام ومصر والعراق وغيرها من الأقطار، وأجمع علماء وقضاة وفقهاء بلاد الشام -الموافق منهم والمخالف- على قبول هذا الاعتقاد وصحته، وأنه معتقد سلفيٌ سنيٌ جيد.

هذا كله مع ما كان عليه شيخ الإسلام من جهاد عظيم، ونشر للمعتقد السليم، ورد على المنحرفين، مما استدعى غيظ الأعداء، وحسد الأقران، وعداوة أهل الأهواء، فما زالوا في مكرهم وسعايتهم به، حتى

استطاعوا أن يصلوا إلى الأبواب السلطانية، فجاء أمر السلطان[١] من مصر إلى نائبه جمال الدين الأفرم[٢] في دمشق، بأن يعقد مجلسًا لشيخ الإسلام يحضر فيه الفقهاء والقضاة والعلماء، يحاققه فيه عن معتقده، ويسأله عن عقيدته ومذهبه.

قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكان الحامل على هذه الاجتماعات كتاب ورد من السلطان في ذلك، كان الباعث على إرساله قاضي المالكية ابن مخلوف[٣]، . . . . . .

(١) هو أبو الفتح محمد بن قلاوون بن عبد اللَّه الصالحي من كبار ملوك الدولة القلاوونية، ولي سلطنة مصر والشام سنة ٦٩٣ هـ وهو صبي، وخلع منها لحداثته سنه، فأرسل إلى الكرك، وأعيد للسلطنة بمصر وبقي كالمحجور عليه، ثم استتب له الأمر مؤخرًا، وكان وقورًا مهيبًا، (ت: ٧٤١ هـ). انظر: فوات الوفيات (٢/ ٢٦٣)، الدرر الكامنة (٤/ ١٤٤).

(٢) هو آقوش بن عبد اللَّه الدواداري المنصوري، الأمير جمال الدين، المعروف بالأفرم -وهو غير الأفرم صاحب الرباط والأموال- كان من مماليك الملك المنصور قلاوون، وكان ذا قوة ونجدة، وما تمتع أحد بالقصر الأبلق كما تمتع، وكان مغرى بحب الصيد لا يكاد يمله، ولي نيابة دمشق قرابة أربعة عشر عامًا، وأحبه أهل دمشق، وكان يشكر شيخ الإسلام ويُثني عليه وعلى علمه، وديانته، وشجاعته، وزُهده. ويقول: ما رأيتُ مثله ولا أشجع منه! (ت ٧٢٠هـ وقيل: ٧١٦هـ). انظر: أعيان العصر (١/ ٥٦٠-٥٧٢) السلوك لمعرفة دول الملوك (٢/ ٥١٩) ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٥١٣).

(٣) هو أبو الفتح نصر بن سليمان المنبجي، أحد الصوفية المعظمين لابن عربي، أنشأ له زاوية خارج باب النصر وصار يتعبد فيها ويتردد عليه فيها الأكابر، ولشيخ الإسلام رسالة في الرد عليه في مسألة الاتحاد، (ت: ٧١٩ هـ). انظر: الدرر الكامنة=

والشيخ نصر المنبجي شيخ الجاشنكير[١] وغيرهما من أعدائه، وذلك أن الشيخ تقي الدين ابن تيمية كان يتكلم في المنبجبي، وينسبه إلى اعتقاد ابن عربي[٢]، وكان للشيخ تقي الدين من الفقهاء جماعة يحسدونه لتقدمه عند الدولة، وانفراده بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وطاعة الناس له ومحبتهم له وكثرة أتباعه وقيامه في الحق، وعلمه وعمله»[٣].

وقال تقي الدين المقريزي[٤]: «وكان قد ظهر الشَّيخ نصر الدين

= (٦/ ١٥٨)، الخطط المقريزية (٢/ ٤٣٢).

والجاشنكير: لقب فارسي يطلق على من يقوم بشؤون السلطان وأحواله، والمراد به هنا: ركن الدين بيبرس الجاشنكير المنصوري، أحد أمراء المماليك بمصر والشام، وقد كانت مقاليد الحكم في مصر بيده ويد الأمراء المماليك في تلك الفترة، وكان نصر المنبجي من المقربين لديه (ت: ٧٠٩ هـ). انظر: حدائق الياسمين لابن كنان (ص: ١٢٣) النجوم الزاهرة (٨/ ٢٣٢)، الدرر الكامنة (٢/ ٣٦).

(١) هو زين الدين علي بن مخلوف بن ناهض بن مسلم النويري المالكي قاضي القضاة، ولي قضاء الديار المصرية ثلاثًا وثلاثين سنة، وذكر مترجموه أنه كان محمود السيرة، ولكن قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى: (٣/ ٢٣٥): «ذاك رجل كذاب فاجر قليل العلم والدين» (ت: ٧١٨ هـ). انظر: الوافي بالوفيات (٢٢/ ١١٨) الدرر الكامنة (٣/ ٢٠٢).

(٢) هو أبو بكر محمد بن علي بن محمد بن عربي الحاتمي الطائي، من أئمة فلاسفة الصوفية أهل الزندقة والإلحاد، قدوة القائلين بوحدة الوجود، له مصنفات منها: «الفتوحات المكية»، و«الفصوص» (ت: ٦٣٨ هـ). انظر: فوات الوفيات (٢/ ٢٤١)، شذرات الذهب (٥/ ١٩٠).

(٣) البداية والنهاية (١٤/ ٤٢)، وانظر: العقود الدرية (ص: ٢٥٩).

(٤) هو أحمد بن علي بن عبد القادر أبو العباس الحسيني، تقي الدين المقريزي، مؤرخ=

المنبجيّ بمصر، واستولى على أرباب الدولة حتَّى شاع أمره. قيل لابن تَيْمِيَّة: إِنَّه اتّحاديّ وإِنَّه ينصر مذهب ابن العربيّ وابن سبعين[١]. فكتب إِليه نحو ثلاثمائة سطر ينكر عليه، فتكلّم نصر المنبجيّ مع قضاة مصر في أمره، وقال: هذا مبتدعٌ، وأخاف على الناس من شَرّه! فحسّن القضاة للأمراء طلبه إِلى القاهرة، وأن يعقد له مجلس بدمشق، فلمّا كَانَ في يوم الاثنين ثامن شهر رجب، طُلب ابن تَيْمِيَّة والفقهاء إِلى القصر الأبلق عند الأفرم»[٢].

فعقد له نائب السلطنة، مجالس ثلاثة، ناظره فيها علماء عصره، وفقهاء وقته، حول هذا المتن العظيم متن العقيدة الواسطية، وجرت في هذه المجالس مباحث كثيرة وحوارات عديدة، أظهر اللَّه فيها من قيام الحجة، ورفع راية السنة، وقمع أهل البدعة والفتنة، وبروز علم شيخ الإسلام وحسن فقههِ وفهمهِ، الشيء العظيم الجليل.

* * *

= الديار المصرية، ولد ونشأ ومات في القاهرة، له «المواعظ والاعتبار»، و«السلوك في معرفة دول الملوك» (ت: ٨٤٥ هـ) انظر: البدر الطالع (١/ ٧٩) والأعلام (١/ ١٧٨).

(١) هو أبو محمد عبد الحق بن إبراهيم بن محمد بن نصر بن محمد بن سبعين، المرسي الصوفي الاتحادي الضال، كان صوفيًّا على قواعد الفلاسفة، وله كلام كثير في العرفان وتصانيف، وله أتباع ومريدون يعرفون بالسبعينية. انظر: فوات الوفيات (٢/ ٢٥٣)، شذرات الذهب (٥٣٢٩).

(٢) انظر: المقفى الكبير ضمن الجامع لسيرة الشيخ (ص: ٥٠٣).

تحديد تاريخ المجالس الثلاثة

- **المجلس الأول:**

اليوم: يوم الاثنين.

التاريخ: الثامن من شهر رجب سنة ٧٠٥هـ.

المدة: استمر من الضحى إلى قريب العصر.

تنبيه: ذكر ابن حجر في الدرر الكامنة وتبعه الشوكاني أنه في السابع من رجب، والصواب أنه في الثامن منه كما ذكر ذلك شيخ الإسلام نفسه، ونص عليه بقية من حكى هذه الواقعة من العلماء.

- **المجلس الثاني:**

اليوم: يوم الجمعة

التاريخ: الثاني عشر من شهر رجب في السنة نفسها.

الوقت: بعد صلاة الجمعة.

تنبيه: وهم أبو بكر ابن أيبك صاحب (كنز الدرر)[١] فذكر أن

(١) هو أبو بكر بن عبد اللَّه بن أيبك، صاحب صرخد، المعروف بابن الدواداريّ، مؤرخ، من كبارهم. مولده ومنشأه في القاهرة، وانتقل إلى دمشق سنة ٧١٠هـ=

المجلس وقع في الثامن عشر من رجب، والصواب أنه في الثاني عشر كما نص على ذلك شيخ الإسلام وجميع المترجمين.

- **المجلس الثالث:**

قد اختلفت الروايات في يوم وقوعه:

القول الأول: ذكر ابن كثير وابن عبد الهادي أنه في السابع من شهر شعبان في السنة المذكورة.

القول الثاني: ذكر قطب الدين اليونيني صاحب (ذيل مرآة الزمان)[١] وابن أيبك وشهاب الدين النويري[٢] وابن حجر أنها كانت في سلخ رجب أي في آخره.

القول الثالث: ذكر المقريزي أنها في التاسع من شعبان.

= فعكف على الأدب والتصنيف، له «كنز الدرر وجامع الغرر»، و«درر التيجان وغرر تواريخ الزمان» (ت: بعد ٧٣٦ هـ). انظر: كنز الدرر (٢/ ٥٣٩) الأعلام للزركلي (٢/ ٦٦).

(١) هو موسى بن محمد بن أبي الحسين أحمد اليونيني قطب الدين، أبو الفتح، صار شيخ بعلبكّ بعد وفاة أخيه، وكان مؤرخًا فاضلًا مليح المحاضرة، له «مختصر مرآة الزمان»، و«ذيل مرآة الزمان» (ت: ٧٢٦ هـ). انظر: أعيان العصر (٥/ ٦٨٦) والدرر الكامنة (٦/ ١٤٧).

(٢) هو أحمد بن عبد الوهاب بن محمد شهاب الدين النويري عالم غزير الاطلاع أوكله لبعض أموره، وتقلب في الخدم الديوانية، له «نهاية الأرب في فنون الأدب» (ت: ٧٣٣ هـ). انظر: أعيان العصر (١/ ٢٨١) الدرر الكامنة (١/ ٢٣١).

وما ذكره المقريزي بعيد؛ لأنه انفرد به وهو متأخر لم يعاصر شيخ الإسلام، فيبقى الخلاف بين القولين السابقين، ويصعب الترجيح بينهما، خصوصًا أن شيخ الإسلام لم يذكر في موعد هذا المجلس شيئًا، بخلاف ما ذكره في المجلسين السابقين، والرواية الأولى رواتها أوثق، والرواية الثانية رواتها أقدم، وهي أيضًا أقرب زمنًا إلى المجلسين السابقين؛ إذ هي في شهر رجب نفسه، واللَّه أعلم.

وقد أطنب شيخ الإسلام في حكاية ما جرى في المجلسين الأول والثاني بخلاف صنيعه في المجلس الثالث كما سيظهر عند حكاية المناظرة.

* * *

تحديد مكان المناظرة

وقعت مجالس المناظرة في مدينة دمشق، وتحديدًا في قصر نائب دمشق، وهو المسمى بالقصر الأبلق، وهو قصر أنشأه الملك الظاهر بيبرس في سنة خمس وستين وستمائة، بمثابة قصر للضيافة، وسُمى بذلك لأنه بني من الحجر الأبيض والحجر الأسود[١].

* * *

(١) انظر نهاية الأرب (٣٠/ ١٣٦).

أطراف المناظرة

الطرف الأول: شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه اللَّه تعالى-.

الطرف الثاني: ذكر شيخ الإسلام في حكايته للمناظرة أن الأمير قد أمر بجمع قضاة المذاهب الأربعة، ونوابهم وغيرهم من المفتين والمشايخ، وقد سمى شيخ الإسلام أثناء حكاية المناظرة أربعة منهم وهم: كمال الدين ابن الزملكاني، وصدر الدين ابن الوكيل، وقاضي القضاة نجم الدين الشافعي، وصفي الدين الهندي في المجلس الثاني.

وقد ذكر الشيخ عبد اللَّه بن تيمية -أخو الشيخ- رحمهما اللَّه، في حكايته للمناظرة عدد من الحاضرين فقال: «لما كان يوم الاثنين الثامن من رجب، جمع نائب السلطان القضاة الأربعة ونوابهم والمفتين والمشايخ: نجم الدين، وشمس الدين، وتقي الدين، وجمال الدين، وجلال الدين نائب نجم الدين، وشمس الدين بن العز نائب شمس الدين، وعز الدين نائب تقي الدين، ونجم الدين نائب جمال الدين، والشيخ كمال الدين بن الزملكاني، والشيخ كمال الدين بن الشرشي، وابن الوكيل من الشافعية، والشيخ برهان الدين بن عبد الحق من الحنفية، والشيخ شمس الدين

الحريري من المالكية، والشيخ شهاب الدين المجد من الشافعية، والشيخ محمد بن قوام، والشيخ محمد بن إبراهيم الأرموي»[١].

* * *

(١) رسالة عبد اللَّه بن تيمية لأخيه زين الدين عن حاصل المناظرة في الواسطية، ضمن مجموع الفتاوى (٣/ ٢٠٣).

روايات المناظرة الواسطية

لِعِظَمِ هذه الحادثة وكبير شأنها، لا تكاد تجد مصنفًا في ترجمة شيخ الإسلام أو في حوادث ذلك الزمان يخلو من ذكرها أو الإشارة إلى ما وقع فيها، ويمكن إجمال الروايات التي كتبت في هذه الواقعة في سبع روايات:

الرواية الأولى: وهي أجمعُ الروايات وأشملها وأطولها، جاءت ضمن مجموع الفتاوى (٣/ ١٦٠-١٩٣)، من حكاية شيخ الإسلام نفسه.

الرواية الثانية: رواية أخرى يحكيها الشيخ نفسه، نقلها ابن عبد الهادي في العقود الدرية: (ص: ٢٢٢-٢٦٤) وهي قريبة من الرواية الأولى، ويبدو أنها منقولة منها بنصها إلا أن الناقل قام باختصارها، وحذْفِ بعض العبارات، والاستغناء عن بعض الفقرات، وقد استفدت منها في تصويب كثير من الكلمات التي كانت محل إشكال في الرواية الأولى.

الرواية الثالثة: رواية ثالثة من حكاية الشيخ نفسه، جاءت ضمن جامع المسائل (٨/ ١٨١-١٩٨)، وهي أصغر من الروايتين السابقتين، إلا أن فيها زيادات ومباحث لا توجد فيهما.

الرواية الرابعة: رواية الشيخ علم الدين البرزالي[١]، جاءت ضمن مجموع الفتاوى (٣/ ١٩٤-٢٠١)، وهي كالملخص لرواية الشيخ المذكورة ضمن مجموع الفتاوى.

الرواية الخامسة: رواية الشيخ شرف الدين عبد اللَّه بن تيمية[٢] أخي شيخ الإسلام -رحمهما اللَّه-، وهي ضمن مجموع الفتاوى (٣/ ٢٠٢-٢١٠)، وهي رواية مختصرة وفيها زيادات قليلة، ولكنها مهمة.

الرواية السادسة: ما جاء متفرقًا في بعض رسائل الشيخ وفتاويه، من ذكر بعض الأحداث التي وقعت في المناظرة، كما في مجموع الفتاوى (٣/ ٢١٨، ٢٢٤-٢٣١، ٢٤٤) (٦/ ١٥-١٧).

الرواية السابعة: الروايات الموجودة ضمن كتب التاريخ والتراجم، وهي كثيرة جدًا، وغالبها يذكر مجمل الأحداث، ولا يذكر شيئًا من تفاصيلها، كرواية ابن كثير، والذهبي، وابن عبد الهادي،

---

(١) هو أبو محمد القاسم بن محمد بن يوسف ابن العدل بهاء الدين ابن الحافظ زكي الدين البرزالي الإشبيلي ثم الدمشقي الشافعي، الْحَافِظ الكبير المؤرخ، له كتاب «تاريخ البرزالي»، و«الوفيات»، و«المعجم الكبير» (ت: ٧٣٩ هـ). انظر: الرد الوافر (ص: ١١٩) وفوات الوفيات (٣/ ١٩٦).

(٢) هو عبد اللَّه بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني، الشيخ الإمام الفقيه أخو شيخ الإسلام كان صاحب علم وفضل ولم يشتغل بالتصنيف (ت: ٧٢٧هـ). انظر: أعيان العصر (٢/ ٦٩٢) الدرر الكامنة (٣/ ٤٢).

وابن رجب، والمقريزي، وشهاب الدين النويري، وقطب الدين اليونيني، وابن أيبك، وابن حجر والشوكاني، وغيرهم.

وقد اعتمدت في ذكر نص المناظرة على الرواية الأولى التي جاءت ضمن مجموع الفتاوى؛ لأنها أوسع الروايات وأشهرها، وأكثرها شمولًا للأحداث التي جرت، ثم قمت بإضافة الزيادات المذكورة في غيرها من الروايات، وجعلتها بين معكوفتين، واجتهدت بوضعها في المكان المناسب ضمن المناظرة، مع الإحالة في الحاشية إلى مصدر كل زيادة، وقد أجعلها في الحاشية ولا أذكرها ضمن الأصل حسب ما يقتضيه الحال، محاولًا بذلك أن يكون النص المذكور جامعًا لكل ما ورد في هذه المناظرة برواياتها المتفاوتة ومصادرها المختلفة، بحيث يستغني القارئ بالرواية المذكورة عن الرجوع إلى الروايات والمصادر الأخرى، واللَّه ولي التوفيق.

* * *

نص المناظرة

قال شيخ الإسلام -رحمه اللَّه تعالى-:

« بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد للَّه رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين، وأشهد أن لا إله إلا اللَّه وحده لا شريك له ولا ظهير له ولا معين، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، الذي أرسله إلى الخلق أجمعين، صلى اللَّه عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا، وعلى سائر عباد اللَّه الصالحين.

أما بعد: فقد سُئلت غير مرة أن أكتب ما حضرني ذكره مما جرى في المجالس الثلاثة المعقودة للمناظرة في أمر الاعتقاد [بالقصر الأبلق][1]؛ بمقتضى ما ورد به كتاب السلطان من الديار المصرية إلى نائبه أمير البلاد [جمال الدين الأفرم]؛ لما سعى إليه قوم من الجهمية والاتحادية والرافضة وغيرهم من ذوي الأحقاد؛ فأمر الأمير بجمع

(١) ذيل مرآة الزمان ضمن تكملة الجامع لسيرة شيخ الإسلام (ص: ١٨) وانظر: كنز الدرر ضمن الجامع نفسه (ص: ٢٢٨).

القضاة الأربعة: قضاة المذاهب الأربعة، وغيرهم من نوابهم، والمفتين والمشايخ، ممن له حرمة وبه اعتداد، وهم لا يدرون ما قصد بجمعهم في هذا الميعاد.

وذلك يوم الاثنين ثامن رجب المبارك عام خمس وسبعمائة، فقال لي: هذا المجلس عقد لك؛ فقد ورد مرسوم السلطان بأن أسألك عن اعتقادك، وعما كتبت به إلى الديار المصرية من الكتب التي تدعو بها الناس إلى الاعتقاد. **وأظنه قال:** وأن أجمع القضاة والفقهاء وتتباحثون في ذلك.

فقلت: أما الاعتقاد: فلا يؤخذ عني ولا عمن هو أكبر مني؛ بل يؤخذ عن اللَّه ورسوله وما أجمع عليه سلف الأمة، فما كان في القرآن وجب اعتقاده وكذلك ما ثبت في الأحاديث الصحيحة مثل صحيح البخاري ومسلم.

وأما الكتب: فما كتبت إلى أحد كتابًا ابتداءً أدعوه به إلى شيء من ذلك، ولكني كتبت أجوبة أجبت بها من يسألني: من أهل الديار المصرية وغيرهم، وكان قد بلغني أنه زُوِّرَ عليَّ كتاب إلى الأمير ركن الدين الجاشنكير أستاذ دار السلطان يتضمن ذكر عقيدة محرفة ولم أعلم بحقيقته؛ لكن علمت أنه مكذوب، وكان يرد علي من مصر وغيرها من يسألني عن مسائل في الاعتقاد وغيره فأجيبه بالكتاب والسنة وما كان عليه سلف الأمة.

فقال: نريد أن تكتب لنا عقيدتك.

فقلت: اكتبوا. فأمر الشيخ كمال الدين أن يكتب.

شيخ الإسلام يملي عقيدته

[وكتبت][(١)] له جمل الاعتقاد في أبواب الصفات والقدر ومسائل الإيمان والوعيد والإمامة والتفضيل، وهو: أن اعتقاد أهل السنة والجماعة: الإيمان بما وصف اللَّه به نفسه وبما وصفه به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل، وأن القرآن كلام اللَّه غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود، والإيمان بأن اللَّه خالق كل شيء من أفعال العباد وغيرها، وأنه ما شاء اللَّه كان وما لم يشأ لم يكن، وأنه أمر بالطاعة وأحبها ورضيها، ونهى عن المعصية وكرهها، والعبد فاعل حقيقة واللَّه خالق فعله، وأن الإيمان والدين قول وعمل يزيد وينقص، وأن لا نكفر أحدًا من أهل القبلة بالذنوب، ولا نخلد في النار من أهل الإيمان أحدًا، وأن الخلفاء بعد رسول اللَّه أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي، وأن مرتبتهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة، (ومن قدم عليًّا على عثمان: فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار)[(٢)]، وذكرت هذا أو نحوه؛ فإني الآن قد بعد عهدي ولم أحفظ لفظ ما أمليته؛ لكنه كتب إذ ذاك.

---

(١) هكذا في العقود الدرية: (ص: ٢٢٤) وفي المجموع (فكتب).

(٢) رويت هذه العبارة عن جمع من السلف كإبراهيم النخعي، وأيوب السختياني، والدارقطني، قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهذا الكلام حق وصدق وصحيح ومليح». انظر: فضائل الصحابة لأحمد (١/ ٢٤٩)، منهاج السنة (١/ ١٦٦)، (٤/ ٢٠٢)، مجموع الفتاوى (٤/ ٤٢٨)، البداية والنهاية (٨/ ١٣)، الباعث الحثيث (ص: ١٨٣).

بيان بعض كذبهم عليه

ثم قلت للأمير والحاضرين: أنا أعلم أن أقوامًا يكذبون عليَّ؛ كما قد كذبوا عليَّ غير مرة، وإن أمليتُ الاعتقاد من حفظي: ربما يقولون كتم بعضه، أو داهن وداري؛ فأنا أُحضر عقيدة مكتوبة، من نحو سبع سنين قبل مجيء التتر إلى الشام[(١)].

وقلت قبل حضورها كلامًا قد بعد عهدي به وغضبت غضبًا شديدًا؛ لكني أذكر أني **قلت:** أنا أعلم أن أقوامًا كذبوا علي، وقالوا للسلطان أشياء[(٢)]، وتكلمت بكلام احتجت إليه؛ مثل أن **قلت:** من قام بالإسلام أوقات الحاجة غيري؟! ومن الذي أوضح دلائله وبينه؟! وجاهد أعداءه وأقامه لما مال حين تخلى عنه كل أحد؟! ولا أحد ينطق بحجته ولا أحد

---

(١) وكان أول مجيء التتر إلى دمشق عام ٦٩٩هـ، وهذا المجلس كان عام ٧٠٥هـ، مما يفيد أن الواسطية ألفت في عام ٦٩٨هـ تقريبًا، وهو العام الذي ألفت فيه الحموية أيضًا.

(٢) ومن ذلك ما قاله نصر المنبجي لابن مخلوف: «قل للأمراء بأن ابن تيمية يُخشى على الدولة منه، كما جرى لابن تومرت في بلاد المغرب» انظر: الجامع لسيرة شيخ الإسلام (ص: ٣٢٢، ٥٠٥، ٥٤٤).

ومنه أيضًا: الكتاب الذي زوره عليه بعض الصوفية سنة (٧٠٢هـ) وفيه: أنه يريد قلب الملك مع بعض العلماء والأمراء. انظر: الجامع لسيرته (ص: ٤١٤) وتكملة الجامع (ص: ٩-١٠).

ومنه ما ذكره أبو حفص البزار من قصته مع الملك عندما دعاه بسبب ما بلغه عنه من أن في نفسه أخذُ الملك، وتأليب الناس عليه. فقال له الشيخ: «أنا أفعل ذلك؟! واللَّه إن ملكك وملك المغل لا يساوي عندي فلسين!». انظر: الأعلام العلية (ص: ٧٨٣).

يجاهد عنه وقمت مظهرًا لحجته مجاهدًا عنه مرغبًا فيه[١]، فإذا كان هؤلاء يطمعون في الكلام فيَّ، فكيف يصنعون بغيري؟! ولو أن يهوديًّا طلب من السلطان الإنصاف: لوجب عليه أن ينصفه، وأنا قد أعفو عن حقي وقد لا أعفو، بل قد أطلب الإنصاف منه، وأن يُحضر هؤلاء الذين يكذبون؛ ليُحاققوا[٢] على افترائهم، وقلت كلامًا أطول من هذا الجنس، لكن بَعُدَ عهدي به.

فأشار الأمير إلى كاتب الدرج[٣] محيي الدين[٤]: بأن يكتب ذلك.

---

(١) قال الحافظ النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: (اعلم أن ذكرَ محاسن نفسه ضربان: مذموم، ومحبوب، فالمذمومُ أن يذكرَه للافتخار وإظهار الارتفاع والتميّز على الأقران وشبه ذلك؛ والمحبوبُ أن يكونَ فيه مصلحة دينية، وذلك بأن يكون آمرًا بمعروف أو ناهيًا عن منكر أو ناصحًا أو مشيرًا بمصلحة أو معلمًا أو مؤدبًا أو واعظًا أو مذكِّرًا أو مُصلحًا بين اثنين أو يَدفعُ عن نفسه شرًّا أو نحو ذلك، فيذكر محاسنَه ناويًا بذلك أن يكون هذا أقربَ إلى قَبول قوله واعتماد ما يذكُره، أو أن هذا الكلام الذي أقوله لا تجدونه عند غيري فاحتفظوا به أو نحو ذلك، وقد جاء في هذا لهذا المعنى ما لا يحصى من النصوص...) ثم ضرب على ذلك أمثلة من أقوال النبي ﷺ وقول يوسف وشعيب عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، وقول عثمان وسعد وعلي وابن مسعود وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. الأذكار للنووي (ص: ٢٧٨-٢٨٠).

(٢) هكذا في بعض نسخ العقود الدرية (ص: ٢٦٧) وهو الأقرب للصواب، وفي بعض النسخ: (ليحاقوا). وفي مجموع الفتاوى: (ليوافقوا).

(٣) كاتب الدَّرْج: هو من يكتب الأحكام والفتاوى في الورق المسمى درجًا. انظر: تكملة المعاجم العربية (٤/ ٣١٥-٣١٦).

(٤) هو أبو المعالي يحيى بن فضل اللَّه العمري، وَلِي كتابة السر في دمشق إلى سنة=

وقلت أيضًا : كل من خالفني في شيء مما كتبته فأنا أعلم بمذهبه منه! وما أدري هل قلت هذا قبل حضورها أو بعده؟ لكنني **قلت** أيضًا بعد حضورها وقراءتها : ما ذكرت فيها فصلًا ، إلا وفيه مخالف من المنتسبين إلى القبلة ، وكل جملة فيها خلاف لطائفة من الطوائف .

أمره بإحضار العقيدة الواسطية

ثم أرسلت من أحضرها ومعها كراريس بخطي من المنزل فحضرت العقيدة الواسطية .

سبب كتابة العقيدة الواسطية

وقلت لهم : هذه كان سبب كتابتها أنه قدم علي من أرض واسط[١] بعض قضاة نواحيها شيخ يقال له : رضي الدين الواسطي[٢] من أصحاب الشافعي ، قدم علينا حاجًّا [من نحو عشر سنين][٣] ، وكان من أهل الخير والدين ، وشكا ما الناس فيه بتلك البلاد وفي دولة التتر من غلبة الجهل والظلم ودروس الدين والعلم ، وسألني أن أكتب له عقيدة تكون عمدة له ولأهل بيته ، فاستعفيت من ذلك وقلت : قد كتب الناس عقائد متعددة ؛

= (٧٠٩هـ) وكثر الثناء عليه ، وتوفي (٧٣٨هـ) . انظر : أعيان العصر (٥/ ٥٧٥) البداية والنهاية (١٨/ ٤٠٦) .

(١) واسط بلدة في العراق ، أنشأها الحجاج بن يوسف قُرب نهر دجلة لتكون عاصمة له ، وسميت بذلك لأنها وسط بين الكوفة والبصرة والأحواز . انظر : معجم البلدان (٥/ ٣٤٨) ، مراصد الاطلاع للبغدادي (٣/ ١٤١٩) .

(٢) رضي الدين الواسطي الشافعي ، أحد قضاة واسط ، كان من أهل الخير والدين ، لم أقف له على ترجمة ، إلا ما ذكره عنه شيخ الإسلام في هذا الموضع .

(٣) رسالة عبد اللَّه بن تيمية لأخيه زين الدين عن حاصل المناظرة في الواسطية ، ضمن مجموع الفتاوى (٣/ ٢٠٣) .

فخذ بعض عقائد أئمة السنة . فألح في السؤال وقال : ما أحب إلا عقيدة تكتبها أنت . فكتبت له هذه العقيدة وأنا قاعد بعد العصر وقد انتشرت بها نسخ كثيرة؛ في مصر؛ والعراق؛ وغيرهما ، [لئلا يستطيع أحد أن يغير بعض النسخ][(١)] .

فأشار الأمير بأن لا أقرأها أنا ؛ [لدفع][(٢)] الريبة وأعطاها لكاتبه الشيخ كمال الدين فقرأها على الحاضرين حرفًا حرفًا ، والجماعة الحاضرون يسمعونها ، ويورد المورد منهم ما شاء ويعارض فيما شاء ، والأمير أيضا يسأل عن مواضع فيها ، وقد علم الناس ما كان في نفوس طائفة من الحاضرين من الخلاف والهوى ، ما قد علم الناس بعضه ، وبعضه بسبب الاعتقاد ، وبعضه بغير ذلك[(٣)] .

ولا يمكن ذكر ما جرى من الكلام والمناظرات : في هذه المجالس فإنه كثير لا ينضبط ؛ لكن أكتب ملخص ما حضرني من ذلك مع بعد العهد بذلك ، ومع أنه كان يجري رفع أصوات ولغط[(٤)] لا ينضبط .

---

(١) حكاية المناظرة في الواسطية ضمن جامع المسائل (٨/ ١٨٣) .

(٢) هكذا في العقود الدرية : (ص : ٢٦٨) وهو الأقرب للصواب . وفي مجموع الفتاوى : (لرفع) .

(٣) قال الشيخ عبد اللَّه بن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ : «وفيهم من في قلبه على الشيخ ما لا يعلمه إلا اللَّه ، وكان ظنهم أنهم إذا تكلموا معه في هذا الكتاب أظهروا أنه يخالف ما عليه أهل السنة والجماعة» رسالة عبد اللَّه بن تيمية لأخيه زين الدين عن حاصل المناظرة في الواسطية ، ضمن مجموع الفتاوى (٣/ ٢٠٤) .

(٤) في العقود الدرية : (ص : ٢٦٩) : (ولفظٌ) .

فكان مما اعترض [عليه][(١)] بعضهم لما ذُكِرَ في أولها: «ومن الإيمان بالله: الإيمان بما وصف به نفسه ووصفه به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل».

فقال: ما المراد بالتحريف والتعطيل؟ ومقصوده أن هذا ينفي التأويل الذي أثبته أهل التأويل الذي هو: صرف اللفظ عن ظاهره، إما وجوبًا وإما جوازًا[(٢)].

---

(١) هكذا في العقود الدرية: (ص: ٢٦٩) وهو الأقرب للصواب. وفي مجموع الفتاوى: (عليَّ).

(٢) وذلك لعلمه أن شيخ الإسلام يعني بهذه العبارة نفي تأويلهم الباطل المحدث، الذي لجأوا إليه لصرف نصوص الصفات عن حقائقها وتحريفها عن معانيها، وذلك أن الجهمية الأوائل كانوا يعطلون الصفات وما دلت عليه صراحة، والسلف وأهل السنة قد أثبتوا الصفات وما دلت عليه، فجاء ابن كلاب ومن نحى نحوه من الأشاعرة والماتريدية فأرادوا أن يجمعوا بين طريقة أهل السنة وطريقة الجهمية، فأثبتوا ألفاظ النصوص ونفوا ما دلت عليه من معاني بطريقة سموها (تأويلًا) وما هي في الحقيقة إلا (تحريف)، وإنما سموها تأويلًا ليجعلوا لها صبغة شرعية تروج من خلالها، فاختاروا لفظ التأويل وجعلوا له معنى حادث غير المعنى الذي جاءت به النصوص وتتابع عليه السلف الصالحون، فقالوا التأويل: وهو صرف اللفظ عن ظاهره إلى غير ظاهره؛ لقرينة دلت على ذلك، ثم إنهم لم يلتزموا هذا التعريف الذي ذكروه ولا الدليل الذي اشترطوه، وإنما جعلوا هذه القرينة التي تجيز صرف اللفظ عن ظاهره وحقيقته ليست قرينة لغوية ولا دليلًا وحجة شرعية، وإنما أهواؤهم وعقولهم، وقد وصف الدارمي رَحِمَهُ اللَّهُ حال بعض أسلافهم بقوله: «وبلغنا أن بعض أصحاب المريسي قال له: كيف تصنع بهذه الأسانيد الجياد التي يحتجون بها علينا في رد مذاهبنا، مما لا يمكن التكذيب بها؟.. قال: فقال المريسي: لا تردوه فتفتضحوا، ولكن=

فقلت: تحريف الكلم عن مواضعه كما ذمه اللَّه تعالى في كتابه: وهو إزالة اللفظ عما دل عليه من المعنى، مثل: تأويل بعض الجهمية[١] لقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ [سورة النساء: ١٦٤]؛ أي: جرحه بأظافير الحكمة تجريحًا[٢]! ومثل: تأويلات القرامطة والباطنية وغيرهم من: الجهمية والرافضة والقدرية وغيرهم، فسكت -وفي [نفسه][٣] ما فيها.

المراد بالتحريف والفرق بينه وبين التأويل

وذكرت في غير هذا المجلس: أني عدلت عن لفظ التأويل إلى لفظ التحريف؛ لأن التحريف اسم جاء القرآن بذمه وأنا تحريت في هذه العقيدة اتباع الكتاب والسنة، فنفيت ما ذمه اللَّه من التحريف، ولم أذكر

= غالطوهم بـ(التأويل) فتكونوا قد رددتموها بلطف؛ إذ لم يمكنكم ردها بعنف» نقض عثمان بن سعيد (ص ٥٥٨).

(١) لم أقف على قائل معين ينسب له هذا القول، إلا أن صاحب كتاب (التفسير الحديث)، نسب هذا القول إلى الزمخشري (٨/ ٢٨٦)، وهذا خطأ منه على الزمخشري، فإنه كما في تفسير الكشاف أنكر هذه المقالة وجعلها من بدع التفاسير. انظر: تفسير الزمخشري (١/ ٥٩١).

(٢) في حكاية المناظرة في الواسطية ضمن جامع المسائل (٨/ ١٨٤) قال: «ينابيع الحكمة»، والعبارة المشتهرة في كتب التفاسير وغيرها: «جرّح اللَّه موسى بأظفار المحن ومخالب الفتن» انظر: تفسير الزمخشري (١/ ٥٩١)، تفسير الرازي (١١/ ٢٦٧)، البحر المحيط (٤/ ١٣٩)، تفسير اللباب (٧/ ١٣٦)، البرهان في علوم القرآن (٢/ ٣٩٣).

(٣) هكذا في العقود الدرية: (ص: ٢٧٠) وهو الأقرب للصواب. وفي مجموع الفتاوى: (نفسي).

فيها لفظ التأويل بنفي ولا إثبات؛ لأنه لفظ له عدة معان كما بينته في موضعه من القواعد؛ فإن معنى لفظ: (التأويل) في كتاب اللَّه غير معنى لفظ التأويل في اصطلاح المتأخرين، من أهل الأصول والفقه، وغير معنى لفظ التأويل في اصطلاح كثير من أهل التفسير والسلف؛ [ولأن][1] من المعاني التي قد تسمى تأويلا ما هو صحيح منقول عن بعض السلف؛ فلم أنف ما تقوم الحجة على صحته فإذا ما قامت الحجة على صحته وهو منقول عن السلف: فليس من التحريف[2].

---

(١) هكذا في العقود لدرية (ص: ٢٧٠) وهو الأقرب للصواب، وفي مجموع الفتاوى: (لأن).

(٢) لفظ التأويل يطلق ويراد به:

المعنى الأول: حقيقة ما يؤول إليه الكلام، فتأويل الأوامر فعلها، وتأويل النواهي اجتنابها، وتأويل الأخبار تحققها ووجودها في الخارج، وهذا هو المعنى الذي يراد بلفظ التأويل في الكتاب والسنة كقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾ [سورة الأعراف: ٥٣]، ومنه قول عائشة: (كان رسول اللَّه ﷺ يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده: سبحانك اللهم ربنا ولك الحمد اللهم اغفر لي، يتأول القرآن). انظر: درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٣٨٢) وانظر: مجموع الفتاوى (٤/ ٦٨)، الصفدية (١/ ٢٨٨).

المعنى الثاني: تفسير الكلام، وهو بيان المعنى المراد، أي معنى الكلام ومراد المتكلم به، وهو اصطلاح كثير من المفسرين، ومنه قول مجاهد: «إن الراسخين في العلم، يعلمون تأويل المتشابه» أي تفسيره وبيان معانيه. انظر: مجموع الفتاوى (٤/ ٦٩).

وهذان المعنيان للتأويل حق، ويكونان في سائر الكلام، وبهما يتحصل على معنى كلام المتكلم ومراده، إلا أن الأول يكون تحصيله خارج الذهن، والثاني يكون=

الفرق بين التمثيل والتشبيه

وقلت له أيضًا: ذكرت في النفي التمثيل ولم أذكر التشبيه؛ لأن التمثيل نفاه اللَّه بنص كتابه حيث قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [سورة الشورى: ١١]، وقال: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [سورة مريم: ٦٥]، وكان

= تحصيله في الذهن.

المعنى الثالث: وهو المعنى الذي اصطلح عليه بعض المتأخرين، ولا يوجد في اصطلاح أحد من السابقين، هو صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر إلى غير ظاهره، وهذا الصرف إما أن يكون:

١) بدليل وقرينة صحيحة أرادها المتكلم ودل عليها السياق: فهذا المعنى للتأويل معنى صحيح وهو راجع للمعنيين الأوليين، ولا يصح أن يكون معنى ثالث بل غايته أن يرجع لأحد المعنيين السابقين، قال شيخ الإسلام: «وأما التأويل بمعنى صرف اللفظ عن مفهومه إلى غير مفهومه فهذا لم يكن هو المراد بلفظ التأويل في كلام السلف، اللهم إلا أنه إذا علم أن المتكلم أراد المعنى الذي يقال: إنه خلاف الظاهر جعلوه من التأويل الذي هو التفسير، لكونه تفسيرًا للكلام وبيانًا لمراد المتكلم به، أو جعلوه من النوع الآخر الذي هو الحقيقة الثابتة في نفس الأمر التي استأثر اللَّه بعلمها؛ لكونه مندرجًا في ذلك، لا لكونه مخالفًا للظاهر» الصفدية (١/ ٢٩١).

٢) بدون دليل صارف ولا قرينة، أو بدليل وقرينة غير صحيحين: وهذا هو التحريف الذي نفاه شيخ الإسلام عن النصوص، وهو المسلك الذي اتَّبعه المتكلمون لتعطيل دلالة النصوص، وسموه (تأويلًا)، وهو في الحقيقة تحريف واضح؛ فإن «التحريف نوعان: تحريف اللفظ، وتحريف المعنى: فتحريف اللفظ: العدول به عن جهته إلى غيرها، إما بزيادة، وإما بنقصان، وإما بتغيير حركة إعرابية، وإما غير إعرابية، فهذه أربعة أنواع . . . وأما تحريف المعنى: فهذا الذي جالوا وصالوا وتوسعوا وسموه تأويلًا، وهو اصطلاح فاسد حادث لم يعهد به استعمال في اللغة: وهو العدول بالمعنى عن وجهه وحقيقته، وإعطاء اللفظ معنى لفظ آخر بقدر ما مشترك بينهما» مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (ص: ٣٨٧).

أحب إلي من لفظٍ ليس في كتاب اللَّه ولا في سنة رسوله، وإن كان قد يعنى بنفيه معنى صحيح كما قد يعنى به معنى فاسد[1].

(١) نفي التشبيه وإن كان حقًّا واردًا عن سلف الأمة، إلا أن أهل البدع قد ادخلوا في التشبيه الواجب نفيه عن اللَّه ما ليس منه، فجعلوا من نفي التشبيه نفي الاشتراك في المعنى العام أو ما يسمى القدر المشترك، ليتوصلوا بذلك إلى نفي الصفات وتحريفها عن معانيها، وقد بين شيخ الإسلام أن نفي التشبيه من كل وجه هو التعطيل والجحود لرب العالمين وإثباته مطلقًا هو جعل الأنداد لرب العالمين، ولما كان كذلك «لم يرد الكتاب والسنة به مطلقًا لا في نفي ولا إثبات، ولكن جاءت النصوص في النفي بلفظ: المثل والكفو والند والسمي» بيان تلبيس الجهمية (٦/ ٤٨٥). وإثبات القدر المشترك حق لا يستلزم تمثيل اللَّه بخلقه، ولا ثبوت شيء من خصائص المخلوقين للَّه تعالى «وذلك لأنهما وإن اتفقا في مسمى ما اتفقا فيه، فاللَّه تعالى مختص بوجوده وعلمه وقدرته وسائر صفاته، والعبد لا يشركه في شيء من ذلك، والعبد أيضًا مختص بوجوده وعلمه وقدرته، واللَّه تعالى منزه عن مشاركة العبد في خصائصه، وإذا اتفقا في مسمى الوجود والعلم والقدرة، فهذا المشترك مطلق كلي يوجد في الأذهان لا في الأعيان، والموجود في الأعيان مختص لا اشتراك فيه» منهاج السنة (٢/ ١١٧-١١٨).

قال شيخ الإسلام: «وأصل ضلال هؤلاء أن لفظ: (التشبيه) لفظ فيه إجمال، فما من شيئين إلا وبينهما قدر مشترك يتفق فيه الشيئان، ولكن ذلك المشترك المتفق عليه لا يكون في الخارج بل في الذهن، ولا يجب تماثلهما فيه، بل الغالب تفاضل الأشياء في ذلك القدر المشترك، فأنت إذا قلت عن المخلوقين: حي وحي، وعليم وعليم، وقدير وقدير، لم يلزم تماثل الشيئين في الحياة والعلم والقدرة، ولا يلزم أن تكون حياة أحدهما وعلمه وقدرته نفس حياة الآخر وعلمه وقدرته، ولا أن يكونا مشتركين في موجود في الخارج عن الذهن؛ ومن هنا ضل هؤلاء الجهال بمسمى التشبيه الذي يجب نفيه عن اللَّه، وجعلوا ذلك ذريعة إلى التعطيل المحض، والتعطيل شر من التجسيم، والمشبه يعبد صنمًا، والمعطل يعبد عدمًا، والممثل أعشى، =

ولما ذكرت: أنهم «لا ينفون عنه ما وصف به نفسه، ولا يحرفون الكلم عن مواضعه، ولا يلحدون في أسماء اللَّه وآياته»، جعل بعض الحاضرين يتمعض من ذلك؛ لاستشعاره ما في ذلك من الرد الظاهر عليه؛ ولكن لم يتوجه له ما يقوله، وأراد أن يدور بالأسئلة التي أعلمها، فلم يتمكن لعلمه بالجواب.

ولما ذكرت: آية الكرسي، أظنه **سأل الأمير** عن قولنا: «لا يقربه شيطان حتى يصبح»[(١)].

فذكرت: حديث أبي هريرة في الذي كان يسرق صدقة الفطر، وذكرت أن البخاري رواه في صحيحه[(٢)].

وأخذوا يذكرون نفي التشبيه والتجسيم، ويطنبون في هذا[(٣)] ويعرضون لما[(٤)] ينسبه بعض الناس إلينا من ذلك.

= والمعطل أعمى» منهاج السنة (٢/ ٥٢٦)، وانظر: مجموع الفتاوى (٣ / ٦٩)، التدمرية (ص: ١٢٥) بيان التلبيس (٦/ ٤٨٤-٤٩١).

(١) المراد قوله في الواسطية بعد ذكر آية الكرسي: «ولهذا كان من قرأ هذه الآية في ليلة لم يزل عليه من اللَّه حافظ ولا يقربه شيطان حتى يصبح».

(٢) رواه البخاري معلقًا في كتاب الوكالة، باب: إذا وكل رجلًا فترك الوكيل شيئًا فأجازه الموكل فهو جائز. (٢٣١١)، ووصله النسائي في الكبرى (١٠٧٢٩) وابن خزيمة (٢٤٢٤) وابن حجر في التغليق (٣/ ٢٩٦) وصححه الألباني، انظر: صحيح الترغيب (٦١٠).

(٣) وذلك لاعتقادهم أن إثبات صفات الباري ﷻ، يقتضي تجسيمه وتشبيهه بخلقه.

(٤) في العقود الدرية: (بما) (ص: ٢٧٢).

المراد بنفي التكييف والتمثيل

فقلت: قولي: «من غير تكييف ولا تمثيل»: ينفي كل باطل وإنما اخترت هذين الاسمين؛ لأن التكييف مأثور نفيه عن السلف كما قال ربيعة[١]، ومالك، وابن عيينة[٢]وغيرهم المقالة التي تلقاها العلماء بالقبول (الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة)[٣]، فاتفق هؤلاء السلف: على أن التكييف[٤] غير معلوم لنا فنفيت ذلك اتباعًا لسلف الأمة. وهو أيضا منفي بالنص فإن تأويل آيات الصفات، يدخل فيها حقيقة الموصوف وحقيقة صفاته، وهذا من التأويل الذي لا يعلمه إلا اللَّه، كما قد قررت ذلك في قاعدة مفردة ذكرتها في «التأويل والمعنى، والفرق بين علمنا بمعنى الكلام وبين علمنا بتأويله».

---

(١) هو أبو عبد الرحمن ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ القرشي التيمي، المدني المعروف بربيعة الرأي، من صغار التابعين، ثقة فقيه المدينة، (ت: ١٣٦ هـ). انظر: تاريخ البخاري (٢/ ٢٨٦)، تاريخ بغداد (٨/ ٤٢٠)، السير (٦/ ٨٩).

(٢) هو أبو محمد سفيان بن عيينة بن أبي عمران: ميمون الهلالي الكوفي المكي، من الوسطى من أتباع التابعين، ثقة حافظ فقيه إمام حجة، كان أثبت الناس في عمرو بن دينار، (ت: ١٩٨ هـ). انظر: التاريخ الكبير (٤/ ٩٤)، السير (٨/ ٤٥٤).

(٣) أخرجه الدارمي في الردّ على الجهميّة (ص: ٥٥، ٥٦)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٣٠٤)، وأبو نعيم في الحلية (٦/ ٣٢٥، ٣٢٦)، والصابوني في عقيدة السلف أصحاب الحديث (ص: ٣٨)، وابن عبد البر في التمهيد (٧/ ١٥١)، وغيرهم من طرق مختلفة. وانظر تخريجه موسعًا في: (الأثر المشهور عن الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ في صفة الاستواء) أ. د عبد الرزاق البدر.

(٤) في العقود الدرية: (الكيف) (ص: ٢٧٢).

وكذلك التمثيل: منفي بالنص والإجماع القديم مع دلالة العقل على نفيه ونفي التكييف، إذ كنه الباري غير معلوم للبشر، وذكرت في ضمن ذلك كلام الخطابي[١]، [وأبو بكر الخطيب[٢]، وغيرهما أن مذهب

(١) هو حَمْدُ بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي الخطابي -نسبة إلى عمر، أو زيد بن الخطاب رضي الله عنهما، الشافعي، صاحب التصانيف، إمام علامة، لغوي، (ت: ٣٨٨هـ). السير (١٧/ ٢٣)، طبقات الشافعية (٣/ ٢٨٢).

والمقصود كلامه في كتابه: (الغنية عن الكلام وأهله) حيث قال: «فأما ما سألت عنه من الصفات، وما جاء منها في الكتاب والسنة، فإن مذهب السلف إثباتها وإجراؤها على ظواهرها، ونفي الكيفية والتشبيه عنها... والأصل في هذا: أن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، يحتذى في ذلك حذوه وأمثاله، فإذا كان معلومًا أن إثبات الباري سبحانه إنما هو إثبات وجود لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات صفاته إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف. فإذا قلنا: يد وسمع وبصر وما أشبهها، فإنما هي صفات أثبتها اللَّه لنفسه، ولسنا نقول: إن معنى اليد القوة أو النعمة، ولا معنى السمع والبصر العلم، ولا نقول: إنها جوارح، ولا نشبهها بالأيدي والأسماع والأبصار التي هي جوارح وأدوات للفعل، ونقول إنما وجب إثبات الصفات لأن التوقف ورد بها، ووجب نفي التشبيه عنه؛ لأن اللَّه ليس كمثله شيء، وعلى هذا جرى قول السلف في أحاديث الصفات». انظر: الحموية (ص: ٣٦٢-٣٦٥) والعرش للذهبي (٢/ ٤٥٨-٤٥٩).

(٢) هو أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد البغدادي، المعروف بأبي بكر الخطيب، صاحب التاريخ، والتصانيف الكثيرة، إمام أوحد، ثقة، علامة، حافظ متقن، له «تاريخ بغداد»، و«الكفاية في علم الرواية» وغيرها، توفي سنة (٤٦٣ هـ). انظر: السير (١٨/ ٢٨٤)، وفيات الأعيان (١/ ٩٢).

والمقصود من كلامه ما رواه الذهبي بسنده عن الخطيب البغدادي رحمه الله قال: «أما الكلام في الصفات، فأما ما روي منها في السنن الصحاح، فمذهب السلف إثباتها=

السلف][1] هو إجراء آيات الصفات وأحاديث الصفات على ظاهرها مع نفي الكيفية والتشبيه عنها، إذ الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات، يحتذى فيه حذوه ويتبع فيه مثاله، فإذا كان إثبات الذات، إثبات وجود لا إثبات تكييف فكذلك إثبات الصفات، إثبات وجود لا إثبات تكييف، [فلا نقول: إن معنى اليد القدرة، ولا أنَّ معنى السمع العلم، ولا نُشبِّهها بأيدي المخلوقين وأسماعهم ونجعلُها جوارحَ وأدواتٍ للفعل][2].

فقال أحد كبار المخالفين[3]: فحينئذ يجوز أن يقال: هو جسم لا كالأجسام؟!

فقلت له أنا وبعض الفضلاء الحاضرين: إنما قيل إنه يوصف اللَّه بما

= وإجراؤها على ظواهرها، ونفي الكيف والتشبيه عنها، والأصل في هذا أن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات، ونحتذي في ذلك حذوه ومثاله، وإذا كان معلومًا أن إثبات رب العالمين إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف، فكذلك إثبات صفاته، فإنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف، فإذا قلنا: يد وسمع وبصر، فإنما هو إثبات صفات أثبتها اللَّه لنفسه، ولا نقول: إن معنى اليد: القدرة، ولا نقول: إن معنى السمع والبصر: العلم، ولا نقول: إنها جوارح وأدوات الفعل، ونقول: إنما وجب إثباتها؛ لأن التوقيف ورد بها، ووجب نفي التشبيه عنها، لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [سورة الشورى: ١١]، وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [سورة الإخلاص: ٤]». العرش للذهبي (٢/ ٤٥٧).

(١) زيادة من (حكاية المناظرة في الواسطية) ضمن جامع المسائل (٨/ ١٨٧).

(٢) زيادة من (حكاية المناظرة في الواسطية) ضمن جامع المسائل (٨/ ١٨٧).

(٣) في نسخة للعقود الدرية: (كبار المجلس).

وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله، وليس في الكتاب والسنة أن اللَّه جسم حتى يلزم هذا السؤال، [وأول من قال إن اللَّه جسم هشام بن الحكم الرافضي[١]][٢].

وأخذ بعض القضاة الحاضرين والمعروفين بالديانة: يريد إظهار أن ينفي عنا ما يقول وينسبه البعض إلينا، فجعل يزيد في المبالغة في نفي التشبيه والتجسيم[٣].

---

(١) هو هشام بن الحكم الكُوفيُّ، الرافضي الخزاز الضال المشبّه، أحد رؤوس الرفض والجدل، ومن متكلمي الشيعة الحذاق، وكان شيخ الإمامية في وقته، وصنف كتبًا منها: «الإمامة»، و«القدر» (ت: ٢٣٠هـ). انظر: تاريخ الإسلام (٥/ ٧١٧)، الفهرست لابن النديم (ص: ٢٢٣) الأعلام للزركلي (٨/ ٨٥).

(٢) رواية الشيخ علم الدين البرازلي للمناظرة الواسطية مجموع الفتاوى (٣/ ١٩٦).

(٣) لفظ الجسم لا يطلق على اللَّه نفيًا ولا إثباتًا؛ لأنه لم يرد في النصوص نفيه ولا إثباته، ولأنه من الألفاظ المجملة التي يحتمل نفيها حقًّا وباطلًا، ولذلك يستفصل ممن نفاه: أتريدُ به أن اللَّه جسمٌ من جنس الأجسام المخلوقة، بحيث يكون من جنس البشر لحمًا ودمًا وعصبًا وعظمًا، فنفي هذا المعنى حق ويجب تنزيه اللَّه عنه، وهو داخل في (التمثيل) الذي جاءت النصوص بنفيه. وإن أردت بالجسم: الشيء القائم بنفسه المتصف بما يليق به، فنفي هذا المعنى عن اللَّه باطل؛ لأننا نؤمن بأن للَّه ذاتًا موصوفة بصفات الكمال اللائقة به ﷻ، وهذا ما جاءت به النصوص ودلت عليه الأدلة السمعية والعقلية. وهذا المعنى الصحيح الثابت هو الذي يعنيه هؤلاء المعطلة بنفيهم للتجسيم، فهم إنما أرادوا التوصل بهذا إلى نفي ما وصف اللَّه به نفسه، ووصفه به رسوله ﷺ من الصفات اللائقة بجلاله وعظيم سلطانه. انظر: منهاج السنة (٢/ ١٩٨، ٢٢١)، مجموعة الرسائل والمسائل (٥/ ٦١).

فقلت: ذكرت فيها في غير موضع «من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل»، وقلت في صدرها: «ومن الإيمان باللَّه الإيمان بما وصف به نفسه في كتابه، وبما وصفه به رسوله محمد من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل» ثم قلت: «وما وصف الرسول به ربه من الأحاديث الصحاح التي تلقاها أهل المعرفة بالقبول وجب الإيمان بها كذلك» إلى أن قلت: «إلى أمثال هذه الأحاديث الصحاح التي يخبر فيها رسول اللَّه بما يخبر به؛ فإن الفرقة الناجية -أهل السنة والجماعة- يؤمنون بذلك، كما يؤمنون بما أخبر اللَّه في كتابه من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا تمثيل، بل هم وسط[1] في فرق الأمة، كما أن الأمة هي الوسط في الأمم، فهم وسط في باب صفات اللَّه بين أهل التعطيل الجهمية وبين أهل التمثيل المشبهة».

ولما رأى هذا الحاكم العدل مما لأتهم وتعصبهم، ورأى قلة العارف الناصر وخافهم، **قال:** أنت صنفت اعتقاد الإمام أحمد، فتقول:[2] هذا اعتقاد أحمد. يعني: والرجل يصنف على مذهبه فلا يعترض عليه، فإن هذا مذهب متبوع، وغرضه بذلك قطع مخاصمة الخصوم[3].

---

(١) في العقود الدرية: (الوسط) (ص: ٢٧٤).

(٢) في العقود الدرية: (فنقول) (ص: ٢٧٥).

(٣) وما ذلك إلا لأن القوم أهل تقليد أعمى، فالاحتجاج عليهم بمذهب إمام متبع، أوقعُ في نفوسهم وأجدرُ بالقبول، من الاحتجاج بآية بينة أو حديث صحيح، واللَّه المستعان!

عقيدة السلف لا عقيدة أحمد فحسب

فقلت: ما جمعت[١] إلا عقيدة السلف الصالح جميعهم، ليس للإمام أحمد اختصاص بهذا، والإمام أحمد إنما هو مبلغ العلم الذي جاء به النبي ﷺ، ولو قال أحمد[٢] من تلقاء نفسه ما لم يجئ به الرسول لم نقبله، وهذه عقيدة محمد عليه الصلاة والسلام[٣].

تحدي شيخ الإسلام لخصومه بأن يأتوا بحرف مخالف لما عليه السلف

وقلت مرات: قد أمهلت كل من خالفني في شيء منها ثلاث سنين، فإن جاء بحرف واحد عن أحد من القرون الثلاثة التي أثنى عليها النبي ﷺ حيث قال: (خير القرون القرن الذي بعثت فيه ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم)[٤] يخالف ما ذكرته، فأنا أرجع عن ذلك وعلي أن آتي بنقول

---

(١) في العقود الدرية: (ما خرجت) (ص: ٢٧٥).

(٢) في العقود الدرية: (أحد) (ص: ٢٧٥).

(٣) قال شيخ الإسلام في المجموع (٦/ ٢١٤): «فإن أحمد لم يأخذ عنه المسلمون كلمة واحدة من صفات اللّه تعالى قالها هو، بل الأحاديث التي يرويها أهل العلم في صفات اللّه تعالى كانت موجودة عند الأمة قبل أن يولد الإمام أحمد، وقد رواها أهل العلم غير الإمام أحمد؛ فلا يحتاج الناس فيها إلى رواية أحمد بل هي معروفة ثابتة عن النبي ﷺ ولو لم يخلق أحمد».

وقال: «وما تكلم به من السنة؛ فإنما أضيف له لكونه أظهره وأبداه، لا لكونه أنشأه وابتدأه، وإلا فالسنة سنة النبي ﷺ، فأصدق الكلام كلام اللّه، وخير الهدي هدي محمد بن عبد اللّه، وما قاله الإمام أحمد هو قول الأئمة قبله؛ كمالك، والثوري، والأوزاعي، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وقول التابعين قبل هؤلاء وقول الصحابة الذين أخذوه عن النبي ﷺ، وأحاديث السنة معروفة في الصحيحين وغيرهما من كتب الإسلام. والنقل عن أحمد وغيره من أئمة السنة: متواتر بإثبات صفات اللّه تعالى وهؤلاء متبعون في ذلك ما تواتر عن النبي ﷺ». المجموع (٦/ ٢١٥)

(٤) رواه البخاري، كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب فضائل أصحاب النبي ﷺ (٣٦٥٠)، =

جميع الطوائف عن[١] القرون الثلاثة توافق ما ذكرته: من الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنبلية، والأشعرية، وأهل الحديث، والصوفية، وغيرهم.

[وقلتُ: من أنكر من ذلك شيئًا فليكتُب خطَّه بما ينكره، ولينقلْ ذلك عن سلف الأمة، ويذكر مستنده، أو ليكتبْ عقيدةً تُناقض هذه، وتُعرَضُ الثنتانِ على سلطان المسلمين][٢].

سبب اشتهار نسبة الاعتقاد لأحمد

وقلت أيضًا: في غير هذا المجلس: الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ لما انتهى إليه من السنة ونصوص رسول اللَّه ﷺ أكثر مما انتهى إلى غيره، وابتلي بالمحنة والرد على أهل البدع أكثر من غيره، كان كلامه وعلمه في هذا الباب أكثر من غيره، فصار إمامًا في السنة أظهر من غيره[٣]، وإلا فالأمر

= ومسلم، كتاب فضائل الصحابة (٢٥٣٣) من حديث عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) في العقود الدرية: (من) (ص: ٢٧٦).

(٢) حكاية المناظرة في الواسطية ضمن جامع المسائل (٨/ ١٩٢) وانظر أيضا: رسالة عبد اللَّه بن تيمية لأخيه زين الدين عن حاصل المناظرة في الواسطية، ضمن مجموع الفتاوى (٣/ ٢٠٦).

وقال في مجموع الفتاوى: (٣/ ٢٤٤): «وقد قلت قبل ذلك بدمشق: هذه الإنكارات المجملة لا تفيد شيئًا، بل من أنكر شيئًا فليكتب خطه بما أنكره وبحجته، وأنا أكتب خطي بجواب ذلك ويرى أهل العلم والإيمان الكلامين، فهذا هو الطريق في الأمور العامة».

(٣) قال شيخ الإسلام في بيان سبب اشتهار هذا المعتقد عن الحنابلة: «الإمام أحمد له من الكلام في أصول الدين وتقرير ما جاءت به السنة والشريعة في ذلك، ما هو عليه جماعة المؤمنين وإظهار دلالة الكتاب والسنة والإجماع على ذلك، والرد على =

كما قاله بعض شيوخ المغاربة -العلماء الصلحاء- قال: (المذهب لمالك والشافعي، والظهور لأحمد بن حنبل)[1]، يعني أن الذي كان عليه أحمد عليه جميع أئمة الإسلام، وإن كان لبعضهم من زيادة العلم والبيان وإظهار الحق ودفع الباطل، ما ليس لبعض.

= أهل الأهواء والبدع المخالفين للكتاب والسنة في ذلك، أعظم مما لغيره؛ لأنه ابتلي بذلك أكثر مما ابتلي به غيره؛ ولأنه اتصل إليه من سنن رسول اللَّه ﷺ وأصحابه وتابعيهم والأئمة بعدهم أعظم مما اتصل إلى غيره، فصار له من الصبر واليقين الذي جعلهما اللَّه تعالى سببًا للإمامة في الدين بقوله: ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ ۖ وَكَانُوا۟ لَنَا عَٰبِدِينَ﴾ [سورة الأنبياء: ٧٣]، ما جعله اللَّه له من الإمامة في أصول الدين السّنية الشرعية ما أنعم اللَّه به عليه وفضله به، فأتباعه لا يمكنهم مع إظهار موافقتهم له من الانحراف ما يمكن غيرهم ممن لم يجد لمتبوعه من النصوص في هذا الباب ما يصده عن مخالفته، ولهذا يوجد في غيرهم من الانحراف في طرفي النفي والإثبات في مسائل الصفات والقدر والوعيد والإمامة وغير ذلك، أكثر مما يوجد فيهم وهذا معلوم بالاستقراء؛ ولهذا مازال كثير من أئمة الطوائف الفقهاء وأهل الحديث والصوفية، وإن كانوا في فروع الشريعة مُتَّبعين بعض أئمة المسلمين -رضي اللَّه عنهم أجمعين-، فإنهم يقولون: نحن في الأصول أو في السنة على مذهب أحمد بن حنبل، لا يقولون ذلك لاختصاص أحمد بقول لم يقله الأئمة، ولا طعنًا في غيره من الأئمة بمخالفة السنة؛ بل لأنه أظهر من السنة التي اتفقت عليها الأئمة قبله أكثر مما أظهره غيره، فظهر تأثير ذلك لوقوعه وقت الحاجة إليه، وظهور المخالفين للسنة، وقلة أنصار الحق وأعوانه» بيان تلبيس الجهمية (٣/ ٥٤٨- ٥٥١).

(١) ذكر الشيخ هذه العبارة في غير ما موضع من كتبه، ولم ينص على اسم قائلها، ولم أقف بعد البحث على صاحبها، انظر: منهاج السنة (٢/ ٣٦٥) درء التعارض (٥/ ٥).

ولما جاء فيها: «وما وصف به النبي ربه في الأحاديث الصحاح: التي تلقاها أهل العلم بالقبول. . .» ولما جاء حديث أبى سعيد المتفق عليه في الصحيحين[1] عن النبي ﷺ يقول اللَّه يوم القيامة: (يا آدم فيقول: لبيك وسعديك. فينادي بصوت: إن اللَّه يأمرك أن تبعث بعثا إلى النار) الحديث.

إثبات النداء بصوت للَّه ﷻ

سألهم الأمير: هل هذا الحديث صحيح؟

فقلت: نعم. هو في الصحيحين، ولم يخالف في ذلك أحد.

واحتاج المنازع إلى الإقرار به، ووافق الجماعة على ذلك.

[فأخذ نائب المالكي **يقول:** أنت تقول: إن اللَّه ينادي بصوت!

فقال له الشيخ: هكذا قال نبيك إن كنت مؤمنًا به، وهكذا قال محمد بن عبد اللَّه إن كان رسولًا عندك!][2].

[**فقال آخر:** الحديث (يُنادَى)؟

فقلتُ: أما غالبُ الرواة، فإنهم قالوا: «يُنادِي»، وقد رواه بعضهم: «يُنادَى» كما حكاه القاضي عياض[3]، ولا منافاة، فإن الروايتين

---

(١) رواه البخاري كتاب تفسير القرآن باب: ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ﴾ (٤٧٤١) ومسلم كتاب الإيمان (٢٢٢).

(٢) رسالة عبد اللَّه ابن تيمية في حكاية المناظرة الواسطية ضمن مجموع الفتاوى (٣/ ٢٠٩).

(٣) هو القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض البستي كان إمام وقته في الحديث وعلومه والنحو واللغة وكلام العرب وأيامهم وأنسابهم وصنف التصانيف المفيدة=

الصحيحتين في الحديث كالقراءتين الصحيحتين في القراءات، فذلك مثل قوله: ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ﴾، (وتُسَيَّرُ الجبالُ)[1][2].

وطلب الأمير الكلام في مسألة الحرف والصوت؛ لأن ذلك طُلب منه.

بيان كذب نسبة القول بقدم أصوات القارئين ومداد المصاحف للإمام أحمد وأصحابه

فقلت: هذا الذي يحكيه كثير من الناس عن الإمام أحمد وأصحابه أن صوت القارئين ومداد المصاحف قديم أزلي، كما نقله مجد الدين ابن الخطيب[3] وغيره، كذب مفترى، لم يقل ذلك أحمد ولا أحد من علماء المسلمين، لا من أصحاب أحمد ولا غيرهم، [وفساد هذا معلوم

= منها: «الإكمال في شرح كتاب مسلم»، و«مشارق الأنوار» (ت: ٥٤٤هـ). انظر: وفيات الأعيان (٣/ ٤٨٣) والسير (٢٠/ ٢١٢).

(١) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر (تُسَيَّرُ الجبالُ) بالتاء وقرأ الباقون: ﴿نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ﴾، بالنون. انظر: الحجة للقراء السبعة (٥/ ١٥١) حجة القراءات (ص: ٤١٩).

(٢) حكاية المناظرة في الواسطية ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام (٨/ ١٩٨).

(٣) المقصود هنا الرازي، وهو فخر الدين بن الخطيب، وليس مجد الدين بن الخطيب فلعله وقع تصحيف هنا، وانظر: صيانة مجموع الفتاوى (ص: ٢٥٥).
والرازي هو أبو عبد اللّه، محمد بن عمر بن الحسين البكري الطبري الرازي، الملقب بابن خطيب الري، كثير الرحلة، اشتهر بالذكاء، اشتغل بالكلام والفلسفة، وبدت منه في تواليفه بلايا وعظائم وسحر وانحرافات عن السنة، ولكنه ندم وتراجع في آخر حياته، وكان يبكي ويقول: ليتني لم أشتغل بالكلام، من مصنفاته: التفسير الكبير، أساس التقديس، (ت: ٦٠٦ هـ). انظر: وفيات الأعيان (٣/ ٣٨١) السير (٢١/ ٥٠١) وتاريخ الإسلام (١٢/ ١٣٧) طبقات الشافعية (٨/ ٨١).

بالحس][(١)] [ولا يقوله عاقل][(٢)]، وأخرجت كراسًا قد أحضرته مع العقيدة، فيه ألفاظ أحمد مما ذكره الشيخ أبو بكر الخلال[(٣)] في كتاب السنة عن الإمام أحمد، وما جمعه صاحبه أبو بكر المروذي[(٤)]، من كلام الإمام أحمد وكلام أئمة زمانه وسائر أصحابه [في][(٥)]: أن من قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي ومن قال غير مخلوق فهو مبتدع[(٦)]. **قلت:** وهذا هو الذي نقله الأشعري[(٧)] في كتاب المقالات عن أهل السنة وأصحاب الحديث وقال:

---

(١) حكاية المناظرة في الواسطية ضمن جامع المسائل (٨/ ١٨٤).

(٢) المصدر السابق (٨/ ١٨٤).

(٣) هو أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد البغدادي، المعروف بالخلال، الإمام العلامة الحافظ الفقيه شيخ الحنابلة وعالمهم، جامع علم الإمام أحمد، له مصنفات منها: الجامع في الفقه وكتاب العلل، وكتاب السنة والطبقات، وغيرها، (ت: ٣١١ هـ). انظر: طبقات الحنابلة (٢/ ١٢)، تذكرة الحفاظ (٣/ ٧٨٥).

(٤) هو أبو بكر أحمد بن محمد بن الحجاج بن عبد العزيز المروذي، شيخ بغداد، وأجل أصحاب الإمام أحمد، وممن يأنس به، روى عنه مسائل كثيرة، (ت: ٢٧٥ هـ). انظر: طبقات الحنابلة (١/ ٥٦)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٣١).

(٥) زيادة من العقود الدرية (٢٨٣).

(٦) انظر: السنة لأبي بكر الخلال (٣-٦٣-١١٧)، السنة لعبد اللَّه بن أحمد (١/ ١٦٣-١٦٤، ١٧٣)، مسائل الإمام أحمد برواية أبي داود (ص: ٣٦٣)، مناقب الإمام أحمد (٢٠٧-٢١٤).

(٧) هو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سالم بن إسماعيل الأشعري، إليه ينتسب الأشاعرة، وقد مر بأطوار: حتى انتهى بطورٍ نَهجَ فيه منهج السلف مع بقاء بقايا من لوثة المتكلمين، له مؤلفات منها: مقالات الإسلاميين، الإبانة، وغيرها، (ت: ٢٣٤ هـ). انظر: السير (١٥/ ٨٥)، شذرات الذهب (٢/ ٣٠٣).

إنه يقول به[١]. قلت: فكيف بمن يقول: لفظي قديم؟! فكيف بمن يقول: صوتي غير مخلوق؟! فكيف بمن يقول: صوتي قديم؟! ونصوص الإمام أحمد في الفرق بين تكلم اللَّه بصوت وبين صوت العبد كما نقله البخاري صاحب الصحيح في كتاب خلق أفعال العباد وغيره من أئمة السنة[٢].

وأحضرت جواب مسألة كنت سُئلت عنها قديمًا [من نحو اثني عشر سنة][٣]، فيمن «حلف بالطلاق في مسألة الحرف والصوت ومسألة الظاهر في العرش»[٤]، فذكرت من الجواب القديم في هذه المسألة وتفصيل القول فيها، وأن إطلاق القول أن القرآن هو الحرف والصوت أو ليس بحرف ولا صوت، كلاهما بدعة حدثت بعد المائة الثالثة، [لم يتكلم الإمام أحمد ولا غيره من الأئمة بهذا التركيب نفيًا ولا إثباتًا][٥].

وقلت: هذا جوابي.

وكانت هذه المسألة: قد أرسل بها طائفة من المعاندين المتجهمة ممن كان بعضهم حاضرًا في المجلس فلما وصل إليهم الجواب أسكتهم، وكانوا قد ظنوا أني إن أجبت بما في ظنهم أن أهل السنة

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين للأشعري (ص: ٢٩٢).

(٢) انظر: خلق أفعال العباد (ص: ٦٢).

(٣) رسالة عبد اللَّه بن تيمية لأخيه زين الدين عن حاصل المناظرة في الواسطية، ضمن مجموع الفتاوى (٣/ ٢٠٦).

(٤) انظر الرسالة المشار إليها في مجموع الفتاوى: (٣٣/ ١٦٩-١٨٧). وانظر فتوى أخرى له في ذلك: (١٢/ ٥٧٩-٥٩٨).

(٥) حكاية المناظرة في الواسطية ضمن جامع المسائل (٨/ ١٨٥).

تقوله، حصل مقصودهم من الشناعة، وإن أجبت بما يقولونه هم، حصل مقصودهم من الموافقة، فلما أجيبوا بالفرقان الذي عليه أهل السنة، وليس هو ما يقولونه هم، ولا ما ينقلونه عن أهل السنة، [أو قد][(١)] يقوله بعض الجهال، بهتوا لذلك.

وفيه: أن القرآن كله كلام اللَّه حروفه ومعانيه ليس القرآن اسمًا لمجرد الحروف ولا لمجرد المعاني[(٢)].

تناقض ابن الوكيل

وقلت في ضمن الكلام لصدر الدين ابن الوكيل -لبيان كثرة تناقضه، وأنه لا يستقر على مقالة واحدة، وإنما يسعى في الفتن والتفريق بين المسلمين-: عندي عقيدة للشيخ أبي البيان[(٣)] فيها: «أن من قال: إن

---

(١) هكذا في العقود الدرية: (ص: ٢٧٩) وفي مجموع الفتاوى: (إذ قد).

(٢) قال الشيخ في الواسطية: «وهو كلام اللَّه؛ حروفه ومعانيه؛ ليس كلام اللَّه الحروف دون المعاني ولا المعاني دون الحروف». الواسطية ضمن مجموع الفتاوى (٣/ ١٤٤)

(٣) هو أبو محمد المعافى بن إسماعيل بن الحسين بن أبي السنان الشيباني الموصلي الشافعي، الملقب بجمال الدين، كان مفسرًا عارفًا بالحديث والأدب وله «نهاية البيان في تفسير القرآن» «والكامل، والموجز» وكلاهما في الفقه، توفى بالموصل (ت: ٦٣٠ هـ). انظر: تاريخ إربل (٢/ ٦٢)، معجم المؤلفين (١٢/ ٣٠١)، الأعلام للزركلي (٢/ ٨٩٦). والعقيدة التي أشار إليها شيخ الإسلام لم أقف عليها. ومن جميل ما نُقل عنه مما يبين حسن معتقده ما أورده الذهبي بسنده أن رجلًا يدعى ابن تميم جاء يحاور أبا البيان فكان مما قال له أبو البيان رَحِمَهُ اللَّهُ: «ويحك، ما أنحسكم، فإن الحنابلة إذا قيل لهم ما الدليل على أن القرآن بحرف وصوت؟ قالوا: قال اللَّه كذا وقال رسوله كذا، وذكر الشيخ الآيات والأخبار، وأنتم إذا قيل لكم ما الدليل على أن القرآن معنى في النفس؟ قلتم: قال الأخطل إن الكلام من الفؤاد، =

حرفًا من القرآن مخلوق فقد كفر» . وقد كتبت عليها بخطك : أن هذا مذهب الشافعي وأئمة أصحابه ، وأنك تدين اللَّه بها .

فاعترف بذلك ، فأنكر عليه الشيخ كمال الدين بن الزملكاني ذلك .

فقال ابن الوكيل : هذا نص الشافعي . وراجعه في ذلك مرارًا .

فلما اجتمعنا في المجلس الثاني : ذُكِرَ لابن الوكيل أن ابن درباس[1] نقل في كتاب (الانتصار)[2] عن الشافعي مثل ما نقلت .

فلما كان في المجلس الثالث : أعاد ابن الوكيل الكلام في ذلك .

فقال الشيخ كمال الدين لصدر الدين بن الوكيل : قد قلت في ذلك

= أيش هذا؟! نصراني خبيث بنيتم مذهبكم على بيت شعر من قوله ، وتركتم الكتاب والسنة!! . تاريخ الإسلام (٣٨/ ٦٩) .

(١) هو أبو عمرو عثمان بن عيسى بن درباس الماراني ، ضياء الدين ، من أعلم الشافعيين بالفقه في عصره ، ولي القضاء بالديار المصرية سنة ٥٦٦ هـ ، له مصنفات منها : الاستقصاء لمذاهب الفقهاء ، شرح للمهذب ، شرح اللمع في أصول الفقه . (ت : ٦٠٢هـ) . انظر : تاريخ الإسلام (١٣/ ٦٩٩) والوافي بالوفيات (١٩/ ٣٣١) وطبقات الشافعية الكبرى (٨/ ٣٣٧) ، وابنه إبراهيم أحد العلماء المحدثين ، وأخوه عبد الملك قاضي الديار المصرية ، وكلهم يلتقون بجدهم ابن درباس ، ويلقبون به ، والمراد هنا عثمان الأب كما سيتضح في الحاشية التالية .

(٢) لم أقف على من ذكر هذا الكتاب إلا شيخ الإسلام في هذا الموضع والقرطبي في تفسيره (٢/ ٢١٢) ونسبه إلى عثمان بن عيسى بن درباس ؛ ولذلك بينت أن المراد بابن درباس فيما ذكره شيخ الإسلام عثمان بن عيسى وليس ابنه إبراهيم ولا أخاه عبد الملك واللَّه أعلم .

المجلس للشيخ تقي الدين: إنَّه من قال: إن حرفًا من القرآن مخلوق فهو كافر، فأعاده مرارًا.

غضب الشيخ كمال الدين على ابن الوكيل

فغضب هنا الشيخ كمال الدين غضبًا شديدًا ورفع صوته، وقال: هذا يكفر أصحابنا المتكلمين الأشعرية الذين يقولون: إن حروف القرآن مخلوقة، مثل إمام الحرمين[1] وغيره، وما نصبر على تكفير أصحابنا[2]!

فأنكر ابن الوكيل أنه قال ذلك. وقال: ما قلت ذلك، وإنما قلت أن من أنكر حرفًا من القرآن فقد كفر.

فرد ذلك عليه الحاضرون وقالوا: ما قلت إلا كذا وكذا، وقالوا: ما ينبغي لك أن تقول قولًا وترجع عنه. وقال بعضهم: ما قال هذا. فلما حرفوا: قال: ما سمعناه قال هذا، حتى قال نائب السلطان: واحد يُكْذِّبْ وآخر يشهد!

والشيخ كمال الدين مغضب فالتفت إلى قاضي القضاة نجم الدين

---

(١) هو أبو المعالي، عبد الملك بن عبد اللَّه بن يوسف بن محمد الجُوَيْني، الملقب بإمام الحرمين: من أئمة الأشاعرة، ومن كبار فقهاء الشافعية، له مصنفات منها: «غياث الأمم»، «العقيدة النظامية» وغيرها، (ت: ٤٧٨هـ). انظر: وفيات الأعيان (١/ ٢٨٧)، طبقات الشافعية (٣/ ٢٤٩).

(٢) انظر كلام الجويني في الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد (ص: ١١٧) وصرح به الفخر الرازي في أصول الدين (ص: ١٠١) وغيره من أساطين الأشاعرة وهو قول جمهور الأشاعرة، وحقيقته موافقة مذهب المعتزلة في القول بخلق القرآن، وإن اختلفت العبارات. انظر: الملل والنحل (١/ ٩٦) الفتاوى الكبرى (٦/ ٦٣١ - ٦٣٣).

الشافعي[١] يستصرخه للانتصار على ابن الوكيل حيث كفر أصحابه. فقال القاضي نجم الدين: ما سمعت هذا؟![٢]

فغضب الشيخ كمال الدين وقال كلامًا لم أضبط لفظه إلا أن معناه: أن هذا غضاضة على الشافعي، وعار عليهم أن أئمتهم يكفرون ولا ينتصر لهم!

ولم أسمع من الشيخ كمال الدين ما قال في حق القاضي نجم الدين، واستثبت غيري ممن حضر هل سمع منه في حقه شيئًا؟ فقالوا: لا. لكن القاضي اعتقد أن التعيير لأجله[٣]، ولكونه قاضي المذهب ولم ينتصر لأصحابه، وأن الشيخ كمال الدين قصده ذلك.

---

(١) قاضي القضاة نجم الدين أحمد بن محمد بن سالم بن الحسن ابن صصري التغلبي الدمشقي الشافعي رئيس دمشق، وكان بصيرا بالأحكام فصيحا دينا، وله أموال ضخمة ومماليك وخدم وحشم وحشمة، (ت: ٧٢٣هـ). انظر: معجم الشيوخ (١/ ٩١) أعيان العصر (١/ ٣٢٧).

(٢) قال في ذيل مرآة الزمان: «فكأنه تغافل حتى تنكسر الفتنة» ضمن تكملة الجامع لسيرة الشيخ (ص: ٢٠) وانظر: نهاية الأرب ضمن الجامع لسيرة الشيخ (ص: ١٧٥)، وقال ابن أيبك في كنز الدرر ضمن المصدر السابق (ص: ٢٢٩): «فكأن نجم الدين تغافل عن ذلك طلبًا لإخماد الشر».

(٣) وقد بين قطب الدين اليونيني ما قاله كمال الدين فقال: «فقال كمال الدين: ما جرى على الشّافعيّة قليل كونك تكون رئيسهم! إشارة إلى ما ادعاه على صدر الدين، فاعتقد قاضي القضاة نجم الدين أن الكلام له». ذيل مرآة الزمان ضمن تكملة الجامع لسيرة شيخ الإسلام (١/ ٢٠) وانظر: الدرر الكامنة، ضمن الجامع لسيرة الشيخ (ص: ٥٣٤).

غضب قاضي القضاة نجم الدين وعزله لنفسه

فغضب قاضي القضاة نجم الدين. وقال: اشهدوا علي أني عزلت نفسي، وأخذ يذكر ما يستحق به التقديم والاستحقاق، وعفته عن التكلم في أعراض الجماعة، ويستشهد بنائب السلطان في ذلك. وقلت له كلامًا مضمونه تعظيمه واستحقاقه، لدوام المباشرة في هذه الحال.

ولما جاءت مسألة القرآن: «ومن الإيمان به الإيمان بأن القرآن كلام اللَّه غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود» نازع بعضهم في كونه (منه بدأ وإليه يعود)، وطلبوا تفسير ذلك.

فقلت: أما هذا القول: فهو المأثور الثابت عن السلف مثل ما نقله عمرو بن دينار قال: (أدركت الناس منذ سبعين سنة يقولون: اللَّه الخالق وما سواه مخلوق، إلا القرآن فإنه كلام اللَّه غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود)[١]، وقد جمع غير واحد ما في ذلك من الآثار عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين كالحافظ أبي الفضل بن ناصر[٢]، والحافظ أبي عبد اللَّه المقدسي[٣].

---

(١) رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٢/ ٢٦٠) برقم (٣٨١)، وذكره الذهبي عن الخلال في العلو للعلي الغفار (ص: ١٥٥) برقم (٤٢١).

(٢) هو أبو الفضل محمد بن ناصر بن علي بن عمر السلامي، الإمام المحدث الحافظ، قال ابن النجار: كان ثقة ثبتًا حسن الطريقة متدينًا فقيرًا متعففًا نظيفًا نزهًا، كان أوَّل أمره أشعريًّا، ثم انتقل إلى معتقد أهل السنة والجماعة، (ت: ٥٥٠ هـ). انظر: السير (٢٠/ ٢٦٥)، وفيات الأعيان (٤/ ٢٩٣). ولم أقف على كتابه المذكور.

(٣) هو أبو عبد اللَّه محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن بن إسماعيل بن منصور السعدي المقدسي الصالحي الحنبلي، الشيخ الإمام الحافظ القدوة المحقق=

معنى منه بدأ وإليه يعود

وأما معناه: فإن قولهم: (منه بدأ) أي: هو المتكلم به، وهو الذي أنزله من لدنه، ليس هو كما تقول الجهمية: أنه خلق في [الهواء][1] أو غيره، أو بدأ من عند غيره.

وأما (إليه يعود): فإنه يسري به في آخر الزمان من المصاحف والصدور، فلا يبقى في الصدور منه كلمة، ولا في المصاحف منه حرف.

ووافق على ذلك غالب الحاضرين، وسكت المنازعون.

وخاطبت بعضهم في غير هذا المجلس بأن أريته العقيدة التي جمعها الإمام القادري[2]، التي فيها أن القرآن كلام اللّه خرج منه.

فتوقف في هذا اللفظ.

= المجود الحجة، له مصنفات في الرد على المبتدعة منها: الأمر باتباع السنن واجتناب البدع، جزء في أحاديث الحرف والصوت وغيرها، (ت: ٦٤٣ هـ). انظر: السير (٢٣/ ١٢٦)، الوافي بالوفيات (٤/ ٦٥).

ويشير شيخ الإسلام إلى كتابه (اختصاص القرآن بعودِهِ إلى الرحيم الرحمن) طبع بتحقيق: عبد اللّه الجديع، مكتبة الرشد- الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م.

(١) هكذا في العقود الدرية: (ص: ٢٨٠)، وفي مجموع الفتاوى: (الهوى)، وهو تصحيف.

(٢) هو أبو العباس أحمد بن إسحاق بن المقتدر الخليفة، الملقب بـ(القادر بالله)، له اشتغال بالعلم وصنف عدة تصانيف، وعقيدته هذه ساقها ابن الجوزي. انظر: السير (١٥/ ١٢٧-١٣٧) المنتظم لابن الجوزي (٩/ ٣٠٣).

فقلت: هكذا قال النبي ﷺ: (ما تقرب العباد إلى اللَّه بمثل ما خرج منه)[١]، يعني: القرآن. وقال خباب بن الأرت: (يا هنتاه تقرب إلى اللَّه بما استطعت فلن يتقرب[٢] إليه بشيء أحب إليه مما خرج منه)[٣]. وقال أبو بكر الصديق -لما قرأ قرآن مسيلمة الكذاب-: «إن هذا الكلام لم يخرج من إل -يعني: رب-»[٤].

وجاء فيها: «ومن الإيمان به[٥]: الإيمان بأن القرآن كلام اللَّه منزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، وأن اللَّه تكلم به حقيقة، وأن هذا القرآن -الذي أنزله اللَّه على محمد ﷺ- هو كلام اللَّه حقيقة لا كلام غيره، ولا يجوز إطلاق القول بأنه حكاية عن كلام اللَّه أو عبارة، بل إذا قرأه الناس أو كتبوه في المصاحف: لم يخرج بذلك عن أن يكون كلام اللَّه، فإن الكلام إنما يضاف حقيقة إلى من قاله مبتدئًا، لا إلى من قاله

---

(١) رواه أحمد (٥/ ٢٦٨)، والترمذي (٥/ ٢٩١)، وقال: «حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه». والحاكم (١/ ٥٥٥)، وقال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي. وضعفه الألباني في المشكاة (١٣٣٢) والضعيفة (١٩٥٧).

(٢) في العقود الدرية: (تتقرب) (ص: ٢٨١).

(٣) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (٣٠٧٢٢)، وأحمد في الزهد (ص: ٣٥)، والحاكم في مستدركه (٢/ ٤٤١)، والخلال في السنة (٦/ ١٠٤)، والبخاري في خلق أفعال العباد (ص: ١٣)، ومن طريقه رواه الآجري في الشريعة (ص: ٧٧)، والبيهقي في الأسماء والصفات (ص: ٣١١).

(٤) ذكره أبو عبيد في غريب الحديث (١/ ١٠٠) وابن قتيبة في غريب الحديث (١/ ٥٣٢) وغيرهما.

(٥) في الواسطية: «ومن الإيمان باللَّه وكتبه». والمعنى واحد.

مبلغًا مؤديًا» .

القرآن كلام اللَّه حقيقة

فتمعض[١] بعضهم من إثبات كونه كلام اللَّه حقيقة، بعد تسليمه أن اللَّه تعالى تكلم به حقيقة .

ثم إنه سلم ذلك لما بُين له أن المجاز يصح نفيه وهذا لا يصح نفيه، ولما بُين له أن أقوال المتقدمين المأثورة عنهم، وشعر الشعراء المضاف إليهم هو كلامهم حقيقة، فلا يكون نسبة القرآن إلى اللَّه بأقل من ذلك .

فوافق الجماعة كلهم على ما ذكر في مسألة القرآن وأن اللَّه تكلم حقيقة، وأن القرآن كلام اللَّه حقيقة لا كلام غيره .

ولما ذُكر فيها : «أن الكلام إنما يضاف حقيقة إلى من قاله مبتدئًا لا إلى من قاله مبلغا مؤديًا»، استحسنوا هذا الكلام وعظموه، وأخذ أكبر[٢] الخصوم يظهر تعظيم هذا الكلام -كابن الوكيل وغيره- وأظهر الفرح بهذا التلخيص، وقال : إنك قد أزلت عنا هذه الشبهة وشفيت الصدور . ويذكر أشياء من هذا النمط .

ولما جاء ما ذكر من الإيمان باليوم الآخر وتفصيله ونظمه : استحسنوا ذلك وعظموه . وكذلك لما جاء ذكر الإيمان بالقدر، وأنه على درجتين إلى غير ذلك مما [فيه][٣] من القواعد الجليلة .

---

(١) في العقود الدرية : (فامتعض) (ص : ٢٨٢) والمعنى واحد .

(٢) في العقود الدرية : (أحد) (ص : ٢٨٣) .

(٣) هكذا في العقود الدرية : (ص : ٢٨٣) وهو الأقرب للصواب، وفي مجموع الفتاوى : (فيها) .

وكذا لما جاء ذكر الكلام في الفاسق الملي وفي الإيمان، لكن اعُترِض على ذلك بما سأذكره.

مجموع اعتراضاتهم

وكان مجموع ما اعترض به المنازعون المعاندون بعد انقضاء قراءة جميعها، والبحث فيها عن أربعة أسئلة:

الأول: قولنا: «ومن أصول الفرقة الناجية: أن الإيمان والدين قول وعمل يزيد وينقص، قول القلب واللسان وعمل القلب واللسان والجوارح».

قالوا: فإذا قيل: إن هذا من أصول الفرقة الناجية خرج عن الفرقة الناجية من لم يقل بذلك، مثل أصحابنا المتكلمين الذين يقولون: إن الإيمان هو التصديق. ومن يقول الإيمان: هو التصديق والإقرار. وإذا لم يكونوا من الناجين لزم أن يكونوا هالكين.

وأما الأسئلة الثلاثة[1]: وهي التي كانت عمدتهم، فأوردوها على قولنا: «وقد دخل فيما ذكرناه من الإيمان باللَّه: الإيمان بما أخبر اللَّه في كتابه وتواتر عن رسول اللَّه وأجمع عليه سلف الأمة، من أنه سبحانه فوق سماواته على عرشه، عليٌّ على خلقه، وهو [سبحانه][2] معهم أينما

---

(١) أي: السؤال الثاني والثالث والرابع، وقد لخصها عبد اللَّه بن تيمية في حكايته للمناظرة فقال: «وأوردوا ثلاثة أسئلة، في ثلاث مواضع وهي: (تسميتها باعتقاد أهل الفرقة الناجية)، وقول: (استوى حقيقة) وقول: (فوق السموات)» رسالة عبد اللَّه بن تيمية لأخيه زين الدين عن حاصل المناظرة في الواسطية، ضمن مجموع الفتاوى (٢/ ٢٠٤).

(٢) زيادة من العقيدة الواسطية ضمن مجموع الفتاوى (٣/ ١٤٢).

كانوا يعلم ما هم عاملون، كما جمع بين ذلك في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [سورة الحديد: ٤]. وليس معنى قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ أنه مختلط بالخلق؛ فإن هذا لا توجبه اللغة، وهو خلاف ما أجمع عليه سلف الأمة، وخلاف ما فطر اللَّه عليه الخلق، بل القمر آية من آيات اللَّه من أصغر مخلوقاته وهو موضوع في السماء وهو مع المسافر أينما كان وغير المسافر[١]. وهو[٢] سبحانه فوق العرش رقيب على خلقه مهيمن عليهم مطلع إليهم إلى غير ذلك من معاني ربوبيته. وكل هذا الكلام الذي ذكره اللَّه تعالى[٣] من أنه فوق العرش وأنه معنا حق على حقيقته لا يحتاج إلى تحريف، ولكن يصان [عن][٤] الظنون الكاذبة».

السؤال الثاني[٥]: قال بعضهم: نقر باللفظ الوارد مثل حديث العباس حديث الأوعال: (واللَّه فوق العرش)[٦]، ولا نقول فوق السموات ولا نقول على العرش.

---

(١) في الواسطية: «وهو مع المسافر وغير المسافر أينما كان».

(٢) في الواسطية: «هو» من غير واو.

(٣) في الواسطية: «سبحانه».

(٤) هكذا في الواسطية، وفي الأصل (على).

(٥) في العقود الدرية: (والسؤال الأول) وجعل ما بعده الثاني والثالث، والسبب في اختلاف العد هو اعتبار الأسئلة مستأنفة من العد، أو تابعة للسؤال الأول.

(٦) سيأتي تخريج هذا الحديث.

[فقلت: المعنى واحدٌ، مع أن في الحديث أيضًا «فوق السماوات»[(١)]][(٢)].

وقالوا أيضًا: نقول: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [سورة طه: ٥]، ولا نقول: اللَّه على العرش استوى، ولا نقول: مستو. وأعادوا هذا المعنى مرارًا؛ أي: أن اللفظ الذي ورد يقال اللفظ بعينه، ولا يبدل بلفظ يرادفه ولا يفهم له معنى أصلًا، ولا يقال: إنه يدل على صفة للَّه أصلًا[(٣)]. ونبسط الكلام في هذا في المجلس الثاني كما سنذكره -إن شاء اللَّه تعالى-[(٤)].

---

(١) رواه الحاكم (٢٥٧٠) وصححه الذهبي والألباني السلسلة الصحيحة (٢٧٤٥).

(٢) حكاية المناظرة في الواسطية ضمن جامع المسائل (٨/ ١٨٧).

(٣) وأصل شبهتهم في هذه المسألة: اعتقادهم أن ألفاظ الصفات التي وردت بها النصوص ليس لها معنى فيعبر عنه، أو يؤتى بمرادفه، بل هي نصوص لا يفهم لها معنى ولا تظهر منها دلالة؛ فلذلك لا يجوز التعبير عنها بأي معنى مرادف أو قريب أو مشتق منها، بل يجب أن تمر كما جاءت بلا دلالة ولا معنى، ولذلك اعترضوا بهذا الكلام على شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه اللَّه تعالى-، وسيأتي أيضًا اعتراضهم على قول شيخ الإسلام بعد ذكره عقيدة أهل السنة في علو اللَّه واستوائه على عرشه (حق على حقيقته)؛ لأن هذه العبارة تثبت معنى حقيقيًّا لهذه النصوص، والذي ألجأهم لهذا كله هو اعتقادهم أن العلو والاستواء صفات لا يفهم منها في اللغة إلا استواء الأجسام وعلوها وفوقيتها، فإثبات حقيقتها هو محض التجسيم، ونفي مدلولات النصوص ومعانيها هو عندهم غاية التعظيم والتنزيه.

(٤) وقد جمع ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ إلزامات شيخه للقائلين بمقالة التفويض التي مبناها على التجهيل ونفي دلالات النصوص ومعانيها، وجعل النصوص ألفاظًا مجردة، لا معنى لها ولا فائدة في سبعة وجوه فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «قال شيخ الإسلام: إن كان الحق فيما=

= يقوله هؤلاء النفاة الذين لا يوجد ما يقولونه في الكتاب والسنة وكلام القرون الثلاثة المعظمة على سائر القرون ولا في كلام أحد من أئمة الإسلام المقتدى بهم، بل ما في الكتاب والسنة وكلام السلف والأئمة يوجد دالًّا على خلاف الحق عندهم: إما نصًّا، وإما ظاهرًا، بل دالا عندهم على الكفر والضلال لزم من ذلك لوازم باطلة منها:

الأول: أن يكون اللَّه سبحانه قد أنزل في كتابه وسنة نبيه من هذه الألفاظ ما يضلهم ظاهره، ويوقعهم في التشبيه والتمثيل.

الثاني: ومنها: أن يكون قد نَزَّلَ بيان الحق والصواب لهم، ولم يُفصح به، بل رمز إليه رمزًا وألغزه إلغازًا لا يفهم منه ذلك إلا بعد الجهد الجهيد.

الثالث: ومنها: أن يكون قد كلف عباده أن لا يفهموا من تلك الألفاظ حقائقها وظواهرها، وكلفهم أن يفهموا منها ما لا تدل عليه ولم يجعل معها قرينة تفهم ذلك.

الرابع: ومنها: أن يكون دائمًا متكلمًا في هذا الباب بما ظاهره خلاف الحق بأنواع متنوعة من الخطاب، تارة بأنه استوى على عرشه، وتارة بأنه فوق عباده، وتارة بأنه العلي الأعلى، وتارة بأن الملائكة تعرج إليه، وتارة بأن الأعمال الصالحة ترفع إليه، وتارة بأن الملائكة في نزولها من العلو إلى أسفل تنزل من عنده، وتارة بأنه رفيع الدرجات، وتارة بأنه في السماء، وتارة بأنه الظاهر الذي ليس فوقه شيء، وتارة بأنه فوق سماواته على عرشه، وتارة بأن الكتاب نزل من عنده، وتارة بأنه ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا، وتارة بأنه يرى بالأبصار عيانًا يراه المؤمنون فوق رؤوسهم، إلى غير ذلك من تنوع الدلالات على ذلك، ولا يتكلم فيه بكلمة واحدة يوافق ما يقوله النفاة، ولا يقول في مقام واحد فقط ما هو الصواب فيه، لا نصًّا ولا ظاهرًا ولا يبينه.

الخامس: ومنها: أن يكون أفضل الأمة وخير القرون قد أمسكوا من أولهم إلى آخرهم عن قول الحق في هذا الشأن العظيم الذي هو من أهم أصول الإيمان، وذلك إما جهل ينافي العلم، وإما كتمان ينافي البيان، ولقد أساء الظن بخيار الأمة من نسبهم إلى ذلك، ومعلوم أنه إذا ازدوج التكلم بالباطل والسكوت عن بيان الحق، تولد من بينهما جهل الحق وإضلال الخلق، ولهذا لما اعتقد النفاة التعطيل صاروا يأتون من العبارات بما يدل على التعطيل والنفي نصًّا وظاهرًا، ولا يتكلمون بما يدل على=

السؤال الثالث[١]: قالوا: التشبيه بالقمر فيه تشبيه كون اللَّه في السماء بكون القمر في السماء؟

السؤال الرابع[٢]: قالوا: قولك: «حق على حقيقته» الحقيقة هي المعنى اللغوي، ولا يفهم من الحقيقة اللغوية إلا استواء الأجسام وفوقيتها، ولم تضع العرب ذلك إلا لها، فإثبات الحقيقة هو محض

= حقيقة الإثبات لا نصًّا ولا ظاهرًا، وإذا ورد عليهم من النصوص ما هو صريح أو ظاهر في الإثبات حرفوه أنواع التحريفات وطلبوا له مستكره التأويلات.

السادس: ومنها: أنهم التزموا لذلك تجهيل السلف وأنهم كانوا أميين مقبلين على الزهد والعبادة والورع والتسبيح وقيام الليل ولم تكن الحقائق من شأنهم.

السابع: ومنها: أن ترك الناس من إنزال هذه النصوص كان أنفع لهم وأقرب إلى الصواب؛ فإنهم ما استفادوا بنزولها غير التعرض للضلال، ولم يستفيدوا منها يقينًا ولا علمًا بما يجب للَّه ويمتنع عليه إذ ذاك، وإنما يستفاد من عقول الرجال وآرائها.

فإن قيل: استفدنا منها الثواب على تلاوتها، وانعقاد الصلاة بها، قيل: هذا تابع للمقصود بها بالقصد الأول، وهو الهدى والإرشاد والدلالة على إثبات حقائقها ومعانيها والإيمان بها، فإن القرآن لم ينزل لمجرد التلاوة وانعقاد الصلاة عليه، بل أنزل ليتدبر ويعقل ويهدى به علمًا وعملًا، ويبصر من العمى، ويرشد من الغي، ويعلم من الجهل، ويشفي من الغي، ويهدي إلى صراط مستقيم، وهذا القصد ينافي قصد تحريفه وتأويله بالتأويلات الباطلة المستكرهة التي هي من جنس الألغاز والأحاجي، فلا يجتمع قصد الهدى والبيان وقصد ما يضاده أبدًا. وباللَّه التوفيق» الصواعق المرسلة (١/ ٣١٥).

(١) في العقود الدرية: (السؤال الثاني) (ص: ٢٨٦).

(٢) في العقود الدرية: (السؤال الرابع) (ص: ٢٨٦).

التجسيم، ونفي التجسيم مع هذا تناقض أو مصانعة؟[١]

(١) قال في حكاية المناظرة في الواسطية ضمن جامع المسائل (٨/ ١٩٠-١٩٢):

«وقيل: لفظ العلو والفوقية لا يُفهم منه إلّا الفوقية المختصة بالمخلوق، كفوقية السلطان على السرير؟

فقلتُ: بل لفظ العلو والفوقية كلفظ الحياة والعلم والسمع والبصر ونحو ذلك من الصفات؛ فإنه وإن وُصِفَ اللّه بها ووُصِف بها العبد وهي على ظاهرها وحقيقتها في الموضعين، فالمفهوم منها في حق اللّه تعالى ليس هو ما يختصُّ به المخلوق.

فقيل: العلو من الأمور الإضافية بخلاف السمع والبصر ونحوهما.

فقلت: إذا كان الاشتراك في الصفة الثبوتية كالحياة أو في الصفة الثبوتية الإضافية كالسمع والبصر لا يقتضي تشبيهًا ونقصًا، فالاشتراك في الإضافة المحضة أولى أن لا يقتضي تشبيهًا ونقصًا، فإن الاشتراك في الصفات الثبوتية أولى بالمشابهة من الصفات الإضافية.

وقيل: إن . . . . . تعالى ذلك هل هو معلوم أو غير معلوم؟

فقلت: هو معلوم من حيث الجملة غير معلومٍ من حيث التفصيل، معلوم من وجهٍ دون وجه، كما قال مالك: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، وهكذا سائر ما يُعلم من معاني أسماء اللّه وصفاته إنما يعلمه الناس من بعض الوجوه، وأما الإحاطة بحقيقته فليست إلّا للّه وحده.

قلت: وكذلك ما أخبرتْ به الرسلُ مما في الجنة والنار، بل ونفس الإنسان إنما يعلم ذلك من بعض الوجوه دون الإحاطة بحقيقته.

وقيل: إن صفة العلو هل هي صفة كمال؟

فذكرتُ أن فيها قولين:

من الناس من يقول: ليست بصفة نقص ولا كمال، كما يقوله كثير من المتكلمين من الأشعرية وغيرهم في صفات الفعل مثل الخلق والرزق، إذ لو كانت صفة كمالٍ لوجب اتصافه بها في الأزل، وهو منزه عن النقائص ﷻ. =

الجواب عن سؤالهم الأول

فأجبتهم عن الأسئلة بأن: قولي: «اعتقاد الفرقة الناجية»: هي الفرقة التي وصفها النبي ﷺ بالنجاة، حيث قال: (تفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، اثنتان وسبعون في النار وواحدة في الجنة، وهي من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي)[1]، [مع أن هذا السؤال

= ومنهم من يقول: بل هي صفة كمال. ثم منهم من يقول: هي قديمة وإن تأخر أثرُها، كما يقولونه في الصفات الفعلية من الربوبية وغيرها، وصفة العلو استحقاقه للعلو عند وجود المخلوق.

ومنهم من يقول: هذه من الأمور النسبية الإضافية، وتجدُّد النِّسَب والإضافات جائز باتفاق العقلاء، وهي صفة كمال لا يستحق لذلك إلّا حينَ وجود المخلوق، وقبلَ وجود المخلوق يمتنع ثبوتها، فلا يقال صفة نقصٍ ولا كمال».

وقد بين شيخ الإسلام حقيقة اعتقادهم في علو اللَّه تعالى أثناء حواره مع علاء الدين الطبرسي في سجن مصر: «قلت: فإن هؤلاء يقولون: ما فوق العرش رب يدعى ولا فوق السماء إله يعبد؛ وما هناك إلا العدم المحض والنفي الصرف وأن الرسول ﷺ لم يعرج به إلى اللَّه تعالى؛ ولكن صعد إلى السماء ونزل. وأن الداعي لا يرفع يديه إلى اللَّه.

ومنهم من يقول: إن اللَّه هو هذا الوجود؛ وأنا اللَّه؛ وأنت اللَّه؛ والكلب والخنزير والعذرة ويقول: إن اللَّه حال في ذلك. فاستعظم ذلك وهاله أن أحدا يقول هذا. فقال: «هؤلاء» يعني: ابن مخلوف وذويه فقلت: هؤلاء ما سمعت كلامهم ولا خاطبوني بشيء؛ فما يحل لي أن أقول عنهم ما لم أعلمه؛ ولكن هذا قول الذين نازعوني بالشام وناظروني وصرحوا لي بذلك وصرح أحدهم بأنه لا يقبل من الرسول ﷺ ما يقوله في هذا الباب مما يخالفهم». مجموع الفتاوى (٣/ ٢١٨).

(١) رواه أحمد (٨٣٧٧)، وأبو داود (٤٥٩٦)، والترمذي (٢٦٤٠)، وابن ماجه (٣٩٩٢) وغيرهم، عن غير واحد من الصحابة كأبي هريرة ومعاوية وعوف بن مالك رضي الله عنهم، قال شيخ الإسلام: «حديث صحيح مشهور» مجموع الفتاوى (٣/ ٣٤٥). وانظر: =

لا يرد؛ لأني إنما قلت: إن الدين والإيمان قول وعمل، وهذا متفق عليه لا خلاف أن مجموع الدين قول وعمل، لكني قلت: أنا ذكرت اعتقاد السلف المنقول عن الصحابة والتابعين، ومذهبهم الثابت عنهم أن الإيمان قول وعمل][1] فهذا الاعتقاد هو المأثور عن النبي وأصحابه ﷺ، وهم ومن اتبعهم الفرقة الناجية؛ فإنه قد ثبت عن غير واحد من الصحابة أنه قال: «الإيمان يزيد وينقص»[2]. وكل ما ذكرته في ذلك، فإنه مأثور عن الصحابة بالأسانيد الثابتة لفظه ومعناه، وإذا خالفهم من بعدهم [لم][3] يضر في ذلك.

ثم قلت لهم: وليس كل من خالف في شيء من هذا الاعتقاد يجب أن يكون هالكًا؛ فإن المنازع قد يكون مجتهدًا مخطئًا يغفر اللّه [له][4] خطأه [كسائر من يخالف بعض الأحاديث الصحيحة لاجتهادٍ سائغٍ؛ فإن المجتهد المصيب له أجرانِ، والمجتهد المخطئ له أجرٌ][5]، وقد

= سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢٠٣، ٢٠٤، ١٤٩٣).

(١) حكاية المناظرة في الواسطية، ضمن جامع الرسائل (٨/ ١٨٥-١٨٦).

(٢) كما جاء عن أبي الدرداء وأبي هريرة وروي عن ابن عباس وعمير بن حبيب الخطمي ﷺ جميعًا. وانظر هذه الآثار مع تخريجها مطولًا في «زيادة الإيمان ونقصانه» (ص: ١١٣-١١٦).

(٣) هكذا في العقود الدرية: (ص: ٢٨٧) وهو الأقرب للصواب. وفي مجموع الفتاوى: (لما).

(٤) زيادة من العقود الدرية (ص: ٢٨٧).

(٥) حكاية المناظرة في الواسطية، ضمن جامع الرسائل (٨/ ١٨٦).

لا يكون بلغه في ذلك من العلم ما تقوم به عليه الحجة، وقد يكون له من الحسنات ما يمحو اللَّه به سيئاته، وإذا كانت ألفاظ الوعيد المتناولة له لا يجب أن يدخل فيها المتأول [والتائب][(١)]، وذو الحسنات الماحية والمغفور له وغير ذلك فهذا أولى[(٢)]، بل موجب هذا الكلام أن من اعتقد ذلك نجا في هذا الاعتقاد، ومن اعتقد ضده فقد يكون ناجيًا، وقد لا يكون ناجيًا، كما يقال: (من صمت نجا)[(٣)].

الفرق بين الإطلاق والتعيين في نصوص الوعيد

[وكنت أبين لهم أن ما نقُل لهم عن السلف والأئمة من إطلاق القول بتكفير من يقول كذا وكذا فهو أيضا حق، لكن يجب التفريق بين الإطلاق والتعيين. وهذه أول مسألة تنازعت فيها الأمة من مسائل الأصول الكبار، وهي مسألة: (الوعيد)؛ فإن نصوص القرآن في الوعيد مطلقة كقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلۡيَتَٰمَىٰ ظُلۡمًا إِنَّمَا يَأۡكُلُونَ فِي بُطُونِهِمۡ نَارٗاۖ

---

(١) هكذا في العقود الدرية: (ص: ٢٨٨)، وهو الأقرب للصواب. وفي مجموع الفتاوى: (القانت).

(٢) قال في حكاية المناظرة في الواسطية ضمن جامع الرسائل (٨/ ١٨٦): «وقد ذكرتُ في الاعتقاد أن أهل السنة لا يكفِّرون أهلَ الذنوب الكبائر مع شمول نصوص الوعيد لهم، لجواز أن يغفر اللَّه لهم ويتوبوا، أو يكون لهم حسنات ماحيةٌ، أو لشفاعة فيهم، أو رحمة اللَّه لهم، وإن كنا نُطلق بأن أهل النجاة هم أهل طاعة اللَّه».

(٣) هذا حديث رواه الترمذي (٢٥٠١)، وأحمد (٢/ ١٥٩)، والدارمي (٢/ ٢٩٩)، وابن المبارك في الزهد من حديث عبداللَّه بن عمرو رضي الله عنهما (٣٨٥)، وقال الترمذي: حديث غريب. وأورده الألباني في الصحيحة (٥٣٦). وقد جرى مجرى المثل فرواه أبو الشيخ الأصبهاني في أمثال الحديث (ص: ٢٤٧)، وذكره الميداني في مجمع الأمثال (٢/ ٤٥٠).

﴿وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [سورة النساء: ١٠]، الآية، وكذلك سائر ما ورد (من فعل كذا فله كذا)، فإن هذه مطلقة عامة، وهي بمنزلة قول من قال من السلف: (من قال كذا فهو كذا)، ثم الشخص المعين يلتغي حكم الوعيد فيه: بتوبة أو حسنات ماحية، أو مصائب مكفرة، أو شفاعة مقبولة. والتكفير هو من الوعيد؛ فإنه وإن كان القول تكذيبًا لما قاله الرسول، لكن قد يكون الرجل حديث عهد بإسلام أو نشأ ببادية بعيدة. ومثل هذا لا يكفر بجحد ما يجحده حتى تقوم عليه الحجة. وقد يكون الرجل لا يسمع تلك النصوص أو سمعها ولم تثبت عنده أو عارضها عنده معارض آخر أوجب تأويلها، وإن كان مخطئًا، وكنت دائمًا أذكر الحديث الذي في الصحيحين في الرجل الذي قال: (إذا أنا مت فأحرقوني ثم اسحقوني، ثم ذروني في اليم فواللَّه لئن قدر اللَّه علي ليعذبني عذابا ما عذبه أحدا من العالمين، ففعلوا به ذلك فقال اللَّه له: ما حملك على ما فعلت. قال خشيتك: فغفر له)[1]، فهذا رجل شك في قدرة اللَّه وفي إعادته إذا ذري، بل اعتقد أنه لا يعاد، وهذا كفر باتفاق المسلمين، لكن كان جاهلًا لا يعلم ذلك وكان مؤمنًا يخاف اللَّه أن يعاقبه فغفر له بذلك. والمتأول من أهل الاجتهاد الحريص على متابعة الرسول أولى بالمغفرة من مثل هذا][2].

---

(١) رواه البخاري كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث الغار(٣٤٧٨)، ومسلم كتاب التوبة (٢٧٥٦)، (٢٧٥٧) من حديث أبي سعيد رضي الله عنه، ورواه أيضًا من حديث أنس رضي الله عنه (٢٧٤٧).

(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٣٠-٢٣١).

الجواب عن سؤالهم الثاني

وأما **السؤال الثاني**: فأجبتهم أولا: بأن كل لفظ قلته فهو مأثور عن النبي ﷺ، مثل: لفظ فوق السموات، ولفظ على العرش، وفوق العرش.

وقلت: اكتبوا الجواب فأخذ الكاتب في كتابته.

ثم قال بعض الجماعة: قد طال المجلس اليوم، فيؤخر هذا إلى مجلس آخر وتكتبون أنتم الجواب وتحضرونه في ذلك المجلس، فأشار بعض الموافقين بأن يتمم الكلام بكتابة الجواب، لئلا تنتشر أسئلتهم واعتراضهم، وكان الخصوم لهم غرض[1] في تأخير كتابة الجواب ليستعدوا لأنفسهم ويطالعوا، ويحضروا من غاب من أصحابهم، ويتأملوا العقيدة فيما بينهم، ليتمكنوا من الطعن والاعتراض، [وكان المجلس قد طال من الضحى إلى قريب العصر][2]، فحصل الاتفاق على أن يكون تمام الكلام يوم الجمعة وقمنا على ذلك.

وقد أظهر اللَّه من قيام الحجة وبيان المحجة: ما أعز اللَّه به [أهل][3] السنة والجماعة، وأرغم به أهل البدعة والضلالة، وفي نفوس كثير من الناس أمور لما يحدث في المجلس الثاني.

وأخذوا في تلك الأيام يتأملونها، ويتأملون ما أجبت به في مسائل تتعلق بالاعتقاد، مثل (المسألة الحموية في الاستواء والصفات الخبرية) وغيرها.

---

(١) وفي العقود الدرية: (وكأن الخصوم كان لهم) (ص: ٢٨٩).

(٢) رسالة عبد اللَّه بن تيمية لأخيه زين الدين عن حاصل المناظرة في الواسطية، ضمن مجموع الفتاوى (٣/ ٢٠٤).

(٣) زيادة من العقود الدرية (ص: ٢٨٩).

فصل

المجلس الثاني من مجالس المناظرة الواسطية

فلما كان المجلس الثاني: يوم الجمعة [بعد صلاة الجمعة][(١)] في اثني عشر رجب، [وكان يومًا عظيمًا مشهودًا، بين فيه للحاضرين من البحث والنقل أمر عظيم][(٢)]، وقد أحضروا أكثر[(٣)] شيوخهم ممن لم يكن حاضرًا ذلك المجلس، وأحضروا معهم زيادة صفي الدين الهندي[(٤)]، وقالوا: هذا أفضل الجماعة وشيخهم في علم الكلام، [وعليه اشتغل الناس في هذا الفن، واتفقوا على أنه يتكلم مع الشيخ وحده فإذا فرغ تكلم واحد بعد واحد][(٥)].

---

(١) رسالة عبد اللَّه بن تيمية لأخيه زين الدين عن حاصل المناظرة في الواسطية، ضمن مجموع الفتاوى (٣/ ٢٠٤). والعقود الدرية (ص: ٢٩٠).

(٢) رسالة عبد اللَّه بن تيمية لأخيه زين الدين عن حاصل المناظرة في الواسطية، ضمن مجموع الفتاوى (٣/ ٢٠٤).

(٣) في العقود الدرية: (أكبر) (ص: ٢٩٠).

(٤) هو أبو عبد اللَّه محمد بن عبد الرحيم بن محمد الأرموي، صفي الدين الهندي: فقيه أصولي، كان من أعلم الناس بمذهب الأشعري، له مصنفات منها: زبد الكلام في علم الكلام، ونهاية الأصول في أصول الفقه وغيرها، (ت: ٧١٥ هـ). انظر: طبقات الشافعية الكبرى (٩/ ١٦٢)، الدرر الكامنة (٤/ ١٤)، الوافي بالوفيات (٣/ ٢٣٩).

(٥) رسالة عبد اللَّه بن تيمية ضمن مجموع الفتاوى (٣/ ٢٠٤). قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ في حكايته للمناظرة: «وحضر الشَّيخ صفي الدين الهندي، وتكلم مع الشَّيخ تقي الدين كلامًا كثيرًا، ولكن ساقيته لاطمت بحرًا!! ثمَّ اصطلحوا على أَن يكون الشَّيخ=

وبحثوا فيما بينهم[١]، واتفقوا وتواطئوا، وحضروا بقوة واستعداد غير ما كانوا عليه؛ لأن المجلس الأول أتاهم بغتة، وإن كان أيضا بغتة للمخاطب الذي هو المسئول والمجيب والمناظر.

كلمة شيخ الإسلام في أول المجلس

فلما اجتمعنا: وقد أحضرت ما كتبته من الجواب عن[٢] أسئلتهم المتقدمة الذي طلبوا تأخيره إلى اليوم: حمدت اللَّه بخطبة الحاجة خطبة ابن مسعود رضي الله عنه، ثم قلت: إن اللَّه تعالى أمرنا بالجماعة والائتلاف ونهانا عن الفرقة والاختلاف. وقال لنا في القرآن: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ [سورة آل عمران: ١٠٣]، وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [سورة الأنعام: ١٥٩]، ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخْتَلَفُواْ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [سورة آل عمران: ١٠٥]، وربنا واحد وكتابنا واحد ونبينا واحد، وأصول الدين لا تحتمل التفرق والاختلاف، وأنا أقول ما يوجب الجماعة بين المسلمين، وهو متفق عليه بين السلف، فإن وافق الجماعة فالحمد للَّه، وإلا فمن خالفني بعد

= كمال الدين ابن الزَّمْلَكاني هو الَّذي يحاققه من غير مسامحة، فتناظرا في ذلك، وشكر الناسُ من فضائل الشَّيخ كمال الدين ابن الزَّمْلَكاني وجودة ذهنه وحسن بحثه حيث قاوم ابن تَيْمِيَّة في البحث، وتكلم معه». البداية والنهاية (٤/ ٤٢). وانظر: ذيل مرآة الزمان ضمن تكملة الجامع لسيرة الشيخ (ص: ١٩).

(١) قال عبد اللَّه بن تيمية: «وقد كانوا بحثوا في تلك الأيام بالفصوص وطالعوه، واتفقوا على أنهم لا يبقوا ممكنا» رسالة عبد اللَّه بن تيمية لأخيه زين الدين عن حاصل المناظرة في الواسطية، ضمن مجموع الفتاوى (٣/ ٢٠٤)].

(٢) في العقود الدرية: (على) (ص: ٢٩٠).

ذلك: كشفت له الأسرار، وهتكت الأستار، وبينت المذاهب الفاسدة التي أفسدت الملل والدول، وأنا أذهب إلى سلطان الوقت على البريد، وأعرفه من الأمور ما لا أقوله في هذا المجلس، فإن للسلم كلامًا وللحرب كلامًا.

وقلت: لا شك أن الناس يتنازعون، يقول هذا: أنا حنبلي، ويقول هذا: أنا أشعري، ويجري بينهم تفرق وفتن واختلاف على أمور لا يعرفون حقيقتها. وأنا قد أحضرت ما يبين اتفاق المذاهب فيما ذكرته[(١)]، وأحضرت كتاب: (تبيين كذب المفتري فيما ينسب إلى الشيخ أبي الحسن الأشعري رَحِمَهُ اللَّهُ) تأليف: الحافظ أبي القاسم بن عساكر[(٢)] رَحِمَهُ اللَّهُ وقلت: لم يصنف في أخبار الأشعري المحمودة كتاب مثل هذا. وقد ذكر فيه لفظه الذي ذكره في كتابه (الإبانة)[(٣)].

---

(١) قال شيخ الإسلام في موضع آخر: «وقد أحضرت في الشام أكثر من خمسين كتابًا: من كتب الحنفية والمالكية والشافعية وأهل الحديث، والمتكلمين والصوفية كلها توافق ما قلته بألفاظه؛ وفي ذلك نصوص سلف الأمة وأئمتها، ولم يستطع المنازعون مع طول تفتيشهم كتب البلد وخزائنه أن يخرجوا ما يناقض ذلك عن أحد من أئمة الإسلام وسلفه» مجموع الفتاوى (٣/ ٢١٧). انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٢٦٥).

(٢) هو أَبُو الْقَاسِم عَليّ بن الْحسن بن هبة اللَّه بن عبد اللَّه بن الْحُسَيْن، المعروف بابن عَسَاكِر، كان محدث الديار الشامية، ورفيق السَّمْعَاني (صاحب الأنساب) في رحلاته، مولده ووفاته في دمشق وله تأريخ دمشق الكبير، وتبيين كذب المفتري فيما نسب إلى أبي الحسن الأشعري وغيرها، (ت: ٥٧١ هـ). انظر: طبقات الشافعية الكبرى (٧/ ٢١٥)، السير (٢٠/ ٥٥٤).

(٣) في رواية عبد اللَّه بن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ للمناظرة: «وقد أحضرت كتب الأشعري، وكتب=

فلما انتهيت إلى ذكر المعتزلة: سأل الأمير عن معنى المعتزلة؟

معنى المعتزلة وسبب ظهورهم

فقلت: كان الناس في قديم الزمان قد اختلفوا في الفاسق الملي، وهو أول اختلاف حدث في الملة، هل هو كافر أو مؤمن؟ فقالت الخوارج: إنه كافر. وقالت الجماعة: إنه مؤمن. وقالت طائفة: نقول هو فاسق لا مؤمن ولا كافر ننزله منزلة بين المنزلتين، وخلدوه في النار واعتزلوا حلقة الحسن البصري وأصحابه -رحمه اللَّه تعالى- فسموا معتزلة.

وقال الشيخ الكبير[1] [بِجَبَهٍ وردٍّ][2]: ليس كما قلت، ولكن

= أكابر أصحابه: مثل كتب أبي بكر بن الباقلاني، وأحضرت أيضا من نقل مذاهب السلف: من المالكية والشافعية والحنبلية، وأهل الحديث، وشيوخ الصوفية، وأنهم كلهم متفقون على اعتقاد واحد. وكذلك أحضر نقل شيوخ أصحاب أبي حنيفة: مثل محمد بن الحسن والطحاوي وما ذكروه من الصفات وغيرها في أصول الدين وقرأ فصلا مما ذكره الحافظ ابن عساكر في كتابه: (الإبانة)، وأنه يقول بقول الإمام أحمد. وأحضر (كتاب التمهيد) للقاضي أبي بكر بن الباقلاني. وأحضر (النقول) عن مالك وأكابر أصحابه: مثل ابن أبي زيد والقاضي عبد الوهاب، وغيرهما من كبار أصحاب مالك بتصريحهم أن اللَّه مستو بذاته على العرش. وقال: أما الذي أذكره فهو مذهب السلف، وأحضر ألفاظهم وألفاظ من نقل مذاهبهم من الطوائف الأربعة وأهل الحديث والمتكلمين والصوفية، وأذكر موافقة ذلك من الكتاب والسنة وأنه ليس في ذلك ما ينفيه العقل وإن كان اللَّه تعالى يجمع قلوب الجماعة على ذلك فالحمد للَّه رب العالمين» رسالة عبد اللَّه بن تيمية لأخيه زين الدين عن حاصل المناظرة في الواسطية، ضمن مجموع الفتاوى (٣/ ٢٠٥-٢٠٦)].

(١) هو صفي الدين الهندي، كما يتضح مما سبق.

(٢) هكذا في العقود الدرية: (ص: ٢٩٢)، وفي مجموع الفتاوى: «بجبته وردائه». والمثبت أقرب للصواب، كما ذكر محقق العقود الدرية قال في تاج العروس =

أول مسألة اختلف فيها المسلمون

أول مسألة اختلف فيها المسلمون مسألة الكلام، وسمي المتكلمون متكلمين؛ لأجل تكلمهم في ذلك. وكان أول من قالها عمرو بن عبيد[١]، ثم خلفه بعد موته عطاء بن واصل. هكذا قال! وذكر نحوًا من هذا.

فغضبت عليه وقلت: أخطأت، وهذا كذب مخالف للإجماع.

وقلت له: لا أدب ولا فضيلة، لا تأدبت معي في الخطاب، ولا أصبت في الجواب.

ثم قلت: الناس اختلفوا في مسألة الكلام في خلافة المأمون[٢]، وبعدها في أواخر المائة الثانية، وأما المعتزلة فقد كانوا قبل ذلك بكثير

= (١٩/ ٢٨): «جبهه كمنعه، ومن المجاز: جبه الرجل يجبهه جبهًا: إذا رده عن حاجته. . وفي المحكم: «جبهته» إذا استقبلته بكلام فيه غلظة، وجبهته بالمكروه إذا استقبلته به» واللَّه أعلم.

(١) هو أبو عثمان عمرو بن عبيد بن باب، ويقال: ابن كيسان، التميمي مولاهم، شيخ القدرية والمعتزلة، كان داعية إلى بدعته، اتهمه جماعة بالكذب، روي عنه العبادة والزهد، تزوج أخت واصل بن عطاء وتابعه على الاعتزال حتى صار خليفة له على ذلك، (ت: ١٤٣ هـ). انظر: كتاب المجروحين (٢/ ٦٩)، تاريخ الإسلام (٣/ ٩٤٣).

(٢) هو أبو العباس عبد اللَّه بن هارون الرشيد بن محمد بن المهدي بن أبي جعفر المنصور، سابع خلفاء بني العباس، قامت في عهده دولة الفلسفة والكلام المذموم، ترجم كتب الفلاسفة واليونان، وابتلي بمقالة المعتزلة في القرآن، فامتحن الناس عليها، حتى مات سنة (٢١٨هـ). انظر: تاريخ الخلفاء: (ص: ٣٠٦)، تاريخ بغداد (١٠/ ١٨٣)، السير (١٠/ ٢٧٢).

في زمن عمرو بن عبيد، بعد موت الحسن البصري في أوائل المائة الثانية، ولم يكن أولئك قد تكلموا في مسألة الكلام ولا تنازعوا فيها، وإنما أول بدعتهم تكلمهم في مسائل الأسماء والأحكام والوعيد.

فقال: هذا ذكره الشهرستاني[١] في كتاب: (الملل والنحل).

فقلت: الشهرستاني ذكر ذلك في اسم المتكلمين لِمَ سُموا متكلمين؟ لم يذكره في اسم المعتزلة، والأمير إنما سأل عن اسم المعتزلة[٢].

---

(١) هو أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أحمد الشهرستاني، شيخ أهل الكلام والحكمة ومن أخبرهم بالمقالات والاختلاف، اتهم بالميل إلى الإسماعيلية والدعوة إليهم ولضلالاتهم، حكى بعض أهل العلم توبته وحيرته، ولهذا تجده في المسائل يذكر أقوال الفرق وحججهم ولا يكاد يرجح شيئًا للحيرة، له مصنفات منها: الملل والنحل، ونهاية الإقدام في علم الكلام وغيرها، (ت: ٥٤٨هـ). انظر: وفيات الأعيان (١/ ٤٨٢)، السير (٢٠/ ٢٨٦ - ٢٨٨)، شذرات الذهب (٤/ ١٤٩).

(٢) المقصود قول الشهرستاني: «ثم طالع بعد ذلك شيوخ المعتزلة كتب الفلاسفة حيث نشرت أيام المأمون فخلطت مناهجها بمناهج الكلام. وأفردتها فنا من فنون العلم، وسمتها باسم الكلام، إما لأن أظهر مسألة تكلموا فيها وتقاتلوا عليها، هي مسألة الكلام، فسمي النوع باسمها، وإما لمقابلتهم الفلاسفة في تسميتهم فنًا من فنون علمهم بالمنطق، والمنطق والكلام مترادفان». الملل والنحل (١/ ٢٩).

فهو هنا ذكر سبب تسمية علم الكلام، ولم يذكر سبب تسمية المعتزلة، بل إنه قد نص في الكتاب نفسه على سبب تسميتهم بالمعتزلة فقال: «والقدرية ابتدأوا بدعتهم في زمان الحسن، واعتزل واصل عنهم وعن أستاذه بالقول منه بالمنزلة بين المنزلتين، فسمي هو وأصحابه معتزلة» الملل والنحل (١/ ٢٨-٢٩).

وأنكر الحاضرون عليه وقالوا: غلطت[١].

وقلت في ضمن كلامي: أنا أعلم كل بدعة حدثت في الإسلام، وأول من ابتدعها وما كان سبب ابتداعها. وأيضًا فما ذكره الشهرستاني ليس بصحيح في اسم المتكلمين؛ فإن المتكلمين كانوا يسمون بهذا الاسم قبل منازعتهم في مسألة الكلام، وكانوا يقولون عن واصل بن عطاء[٢]: إنه متكلم. ويصفونه بالكلام ولم يكن الناس اختلفوا في مسألة الكلام.

خطأ الخصم في اسم واصل ابن عطاء

وقلت أنا وغيري: إنما هو واصل بن عطاء؛ أي: لا عطاء بن واصل كما ذكره المعترض.

قلت: وواصل لم يكن بعد موت عمرو بن عبيد، وإنما كان قرينه. وقد روي أن واصلًا تكلم مرة بكلام فقال عمرو بن عبيد: لو بُعث نبي ما كان[٣] يتكلم بأحسن من هذا. وفصاحته مشهورة حتى قيل: إنه كان ألثغ وكان يحترز عن الراء، حتى قيل له: أمر الأمير أن يحفر بئر. فقال: أوعز القائد أن يقلب قليب في الجادة[٤].

---

(١) في العقود الدرية: (وقالَ: غلطتُ) (ص: ٢٩٣).

(٢) هو أبو حذيفة واصل بن عطاء المعتزلي، المعروف بالغزال، شيخ المعتزلة وإمامهم، وقصته مع الحسن معلومة مشهورة، كان ألثغ قبيح اللثغة في الراء، فكان يُخلص كلامه من الراء، وهو أول من أظهر القول بالمنزلة بين المنزلتين. (ت: ١٣١هـ). انظر: وفيات الأعيان (٦/ ٧)، تاريخ الإسلام (٥/ ٣١٠).

(٣) في العقود الدرية: (أكان؟) (ص: ٢٩٤).

(٤) يقول المبرد في الكامل في اللغة (٢/ ١٤٤): «وكان واصل بن عطاء أحد=

ولما انتهى الكلام إلى ما قاله الأشعري[1] . قال الشيخ المقدم فيهم :

= الأعاجيب؛ وذلك أنه كان ألثغ، قبيح اللثغة في الراء، فكان يخلص كلامه من الراء». ويقول الجاحظ في البيان والتبيين (١/ ١٥) عن هذه اللثغة: «ولما علم واصل أنه ألثغ، فاحش اللثغ، وأن مخرج ذلك منه شنيع، وأنه إذا كان داعية مقالة، ورئيس نحلة، وأنه يريد الاحتجاج على أرباب النحل، وزعماء الملل . . . رام أبو حذيفة [أي: واصل بن عطاء] إسقاط الراء من كلامه، وإخراجها من حروف منطقه». وقد بلغ به الحال في محاولة الابتعاد عن الراء إلى التصرف حتى في آيات القرآن الكريم. قال الذهبي في تاريخ الإسلام (٨/ ٥٥٩): «كان يُمتحن بأشياء في الراء، ويتحيل لها، حتى قيل له: اقرأ أول سورة براءة. فقال على البديهة: (عهد من اللَّه ونبيه إلى الذين عاهدتهم من الفاسقين فسيحوا في البسيطة هلالين وهلالين) وكان يجيز القراءة بالمعنى، وهذه جرأة على كتاب اللَّه العزيز». وانظر فيما قيل وروي عن لثغته واجتنابه الراء في حديثه: كنز الدرر (٥/ ٦٨) وفيات الأعيان (٦/ ٧-١١) طبقات المعتزلة (ص: ٢٨).

(١) قال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر من مجموع الفتاوى، وهو يحكي بعض ما حدث في المناظرة: «وبينت لهم أن الأشعري كان من أجل المتكلمين المنتسبين إلى الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ ونحوه المنتصرين لطريقه كما يذكر الأشعري ذلك في كتبه. وكما قال أبو إسحاق الشيرازي: إنما نفقت الأشعرية عند الناس بانتسابهم إلى الحنابلة وكان أئمة الحنابلة المتقدمين كأبي بكر عبد العزيز وأبي الحسن التميمي ونحوهما يذكرون كلامه في كتبهم بل كان عند متقدميهم كابن عقيل عند المتأخرين، لكن ابن عقيل له اختصاص بمعرفة الفقه وأصوله وأما الأشعري فهو أقرب إلى أصول أحمد من ابن عقيل وأتبع لها، فإنه كلما كان عهد الإنسان بالسلف أقرب كان أعلم بالمعقول والمنقول. وكنت أقرر هذا للحنبلية، وأبين أن الأشعري، وإن كان من تلامذة المعتزلة ثم تاب، فإنه كان تلميذ الجبائي ومال إلى طريقة ابن كلاب وأخذ عن زكريا الساجي أصول الحديث بالبصرة، ثم لما قدم بغداد أخذ عن حنبلية بغداد أمورًا=

لا ريب أن الإمام أحمد إمام عظيم القدر ومن أكبر أئمة الإسلام، لكن قد انتسب إليه أناس ابتدعوا أشياء.

ما من إمام إلا وقد انتسب إليه من هو بريء منه

فقلت: أما هذا فحق وليس هذا من خصائص أحمد، بل ما من إمام إلا وقد انتسب إليه أقوام هو منهم بريء، قد انتسب إلى مالك أناس مالك بريء منهم، وانتسب إلى الشافعي أناس هو بريء منهم، وانتسب إلى أبي حنيفة أناس هو بريء منهم، وقد انتسب إلى موسى عليه السلام أناس هو منهم بريء، وانتسب إلى عيسى عليه السلام أناس هو منهم بريء، وقد انتسب إلى علي بن أبي طالب أناس هو بريء منهم، ونبينا صلى الله عليه وسلم قد انتسب إليه من القرامطة والباطنية وغيرهم من أصناف الملاحدة والمنافقين من هو بريء منهم.

وذكر في كلامه: أنه انتسب إلى أحمد ناس من الحشوية والمشبهة

= أخرى، وذلك آخر أمره كما ذكره هو وأصحابه في كتبهم، وكذلك ابن عقيل كان تلميذ ابن الوليد وابن التبان المعتزليين، ثم تاب من ذلك، وتوبته مشهورة بحضرة الشريف أبي جعفر. وكما أن في أصحاب أحمد من يبغض ابن عقيل ويذمه: فالذين يذمون الأشعري ليسوا مختصين بأصحاب أحمد بل في جميع الطوائف من هو كذلك. ولما أظهرت كلام الأشعري -ورآه الحنبلية- قالوا: هذا خير من كلام الشيخ الموفق وفرح المسلمون باتفاق الكلمة. وأظهرت ما ذكره ابن عساكر في مناقبه أنه لم تزل الحنابلة والأشاعرة متفقين إلى زمن القشيري فإنه لما جرت تلك الفتنة ببغداد تفرقت الكلمة ومعلوم أن في جميع الطوائف من هو زائغ ومستقيم. مع أني في عمري إلى ساعتي هذه، لم أدع أحدًا قط في أصول الدين إلى مذهب حنبلي وغير حنبلي، ولا انتصرت لذلك، ولا أذكره في كلامي، ولا أذكر إلا ما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها» مجموع الفتاوى (٣/ ٢٢٧-٢٢٩).

ونحو هذا الكلام[١].

المجسمة في غير الحنابلة أكثر

فقلت: المشبهة والمجسمة في غير أصحاب الإمام أحمد أكثر منهم فيهم، هؤلاء أصناف الأكراد كلهم شافعية، وفيهم من التشبيه والتجسيم ما لا يوجد في صنف آخر، وأهل جيلان[٢] فيهم شافعية وحنبلية. قلت: وأما الحنبلية المحضة فليس فيهم من ذلك ما في غيرهم. وكان من تمام الجواب أن الكرامية المجسمة كلهم حنفية[٣].

الكلام على لفظ الحشوية

وتكلمت على لفظ الحشوية-ما أدري جوابًا عن سؤال الأمير أو غيره أو عن غير جواب- فقلت: هذا اللفظ أول من ابتدعه المعتزلة، فإنهم يسمون الجماعة والسواد الأعظم الحشو، كما تسميهم الرافضة

---

(١) مرادهم بالتشبيه والتجسيم الذي رموا به الحنابلة هو إثباتهم للأسماء والصفات فجعلوا إثبات الأسماء والصفات تشبيهًا وتجسيمًا «فلزم -على قولهم- أن يكون ما جاء به الكتاب والسنة، وما فطر اللَّه عليه عباده، وما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها تجسيمًا!» والعياذ بالله! درء التعارض (١٠/ ٢٥٠).

(٢) جيلان: بالكسر، اسم لبلاد كثيرة من وراء بلاد طبرستان، وهي قرى كلها فى مروج، بين جبال، وعلى ساحل بحر طبرستان. انظر: معجم البلدان (٢/ ٢٠١) مراصد الاطلاع (١/ ٣٦٨).

(٣) قال رَحِمَهُ اللَّهُ في بيان التلبيس: «ثم ذلك ليس مختصًّا بالحنابلة، ولا هو فيهم أكثر منه في غيرهم، بل يوجد في الشافعية والمالكية والحنفية والصوفية وأهل الحديث وأهل الكلام من الإمامية وغيرهم من يطلق من هذه الألفاظ أمورًا لا يصل إليها أحد من الحنابلة»، وقال: «ولهذا يوجد في غيرهم من الانحراف في طرفي النفي والإثبات في مسائل الصفات والقدر والوعيد والإمامة وغير ذلك أكثر مما يوجد فيهم وهذا معلوم بالاستقراء» بيان التلبيس (٣/ ٥٤٧-٥٤٩).

الجمهور، وحشو الناس: هم عموم الناس وجمهورهم، وهم غير الأعيان المتميزين يقولون هذا من حشو الناس، كما يقال: هذا من جمهورهم. وأول من تكلم بهذا عمرو بن عبيد، وقال: كان عبد اللّه بن عمر رضي الله عنه حشويًّا. فالمعتزلة سموا الجماعة حشوا كما تسميهم الرافضة الجمهور[1].

(١) الحشو من الكلام: الفضل الذي لا يعتمد عليه. وكذلك هو من الناس؛ فحشوة الناس: رذالتهم. انظر: تهذيب اللغة (٥/ ٩٠)، وتاج العروس (٣٧/ ٤٣٠-٤٣٣).
قال شيخ الإسلام رحمه الله: «مسمى الحشو في لغة الناطقين به ليس هو اسمًا لطائفة معينة لها رئيس قال مقالة فاتبعته: كالجهمية، والكلابية، والأشعرية. ولا اسمًا لقول معين، من قاله كان كذلك. والطائفة إنما تتميز بذكر قولها، أو بذكر رئيسها» إلى أن قال: «وإذا كان كذلك، فأول من عرف أنه تكلم في الإسلام بهذا اللفظ: عمرو بن عبيد رئيس المعتزلة؛ فقيههم وعابدهم، فإنه ذكر له عن ابن عمر شيء يخالف قوله، فقال: كان ابن عمر حشويًّا؛ نسبه إلى الحشو، وهم العامة والجمهور. وكذلك تسميهم الفلاسفة كما سماهم صاحب هذا الكتاب -يعني: الرازي-، والمعتزلة ونحوهم يسمونهم الحشوية. والمعتزلة تعني بذلك كل من قال بالصفات وأثبت القدر. وأخذ ذلك عنها متأخرو الرافضة، فسموا هم الجمهور بهذا الاسم، وأخذ ذلك عنهم القرامطة الباطنية، فسموا بذلك كل من اعتقد صحة ظاهر الشريعة؛ فمن قال عندهم بموجب الصلوات الخمس، والزكاة المفروضة، وصوم رمضان، وحج البيت، وتحريم الفواحش والمظالم والشرك ونحو ذلك، سموه حشويًّا؛ كما رأينا ذلك مذكورًا في مصنفاتهم. والفلاسفة تسمي من أقر بالمعاد الجسمي والنعيم الحسي حشويًّا. وأخذ ذلك عن المعتزلة تلامذتهم من الأشعرية فسموا من أقر بما ينكرونه من الصفات، ومن يذم ما دخلوا فيه من بدع أهل الكلام والجهمية والإرجاء حشويًّا. ومنهم أخذ ذلك هذا المصنف» يعني الرازي. بيان تلبيس الجهمية (٢/ ١٢٩-١٣١).

وقلت -لا أدري في المجلس الأول أو الثاني-: أول من قال إن اللَّه جسم هشام بن الحكم الرافضي.

وقلت لهذا الشيخ: من في أصحاب الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ حشوي بالمعنى الذي تريده؟ الأثرم[١]، أبو داود، المروذي، الخلال، أبو بكر عبد العزيز[٢]، أبو الحسن التميمي[٣]، ابن حامد[٤]، القاضي أبو يعلى[٥]، . . . . . .

---

(١) هو أبو بكر أحمد بن محمد بن هانئ الطائي الكلبي الأثرم البغدادي الإسكافي الفقيه الحافظ، صاحب أحمد بن حنبل، روى له النسائي، ثقة حافظ له تصانيف، قيل: إنَّه أحفظ من أبى زرعة الرازي وأتقن، (ت: ٢٧٣ هـ). انظر: الجرح والتعديل (٢/ ٧٢)، طبقات الحنابلة (١/ ٦٦)، السير (١٢/ ٦٢٣).

(٢) هو أبو بكر عبد العزيز بن جعفر بن أحمد، أبو بكر المعروف بغلام الخلال، كان أحد أهل الفهم، موثوقًا به في العلم، متسع الرواية، مشهورًا بالديانة، موصوفًا بالأمانة مذكورًا بالعبادة، وله مصنفات. وذكر أبو يعلى أنه كان معظمًا في النفوس، متقدمًا عند الدولة، بارعًا في مذهب الإمام أحمد، (ت: ٣٦٣ هـ). انظر: السير (١٦/ ١٤٣)، تاريخ بغداد (١٠/ ٣٠٩)، طبقات الحنابلة (٢/ ١١٩).

(٣) هو أبو الحسن عبد العزيز بن الحارث بن أسد بن الليث التميمي، فقيه حنبلي، له اطلاع على مسائل الخلاف، صنف كتبًا في الأصول والفرائض، ذُكر عنه ميل إلى الأشعري، (ت: ٣٧١ هـ). انظر: المنتظم (٧/ ١١٠)، تاريخ بغداد (١٠/ ٤٦١).

(٤) هو أبو عبد اللَّه الحسن بن حامد بن علي بن مروان البغدادي، الوراق، شيخ الحنابلة ومفتيهم، وهو أكبر تلامذة أبي بكر غلام الخلال، (ت: ٤٠٣هـ). انظر: تاريخ بغداد (٧/ ٣٠٣)، طبقات الحنابلة (٢/ ١٧١)، السير (١٧/ ٢٠٣).

(٥) هو القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد، المعروف بابن الفراء البغدادي من كبار شيوخ الحنابلة كان عالم عصره في الأصول والفروع=

أبو الخطاب[١]، ابن عقيل[٢]؟!

ورفعت صوتي وقلت: سمهم قل لي منهم؟ من هم؟! أبكذب ابن الخطيب[٣] وافترائه على الناس في مذاهبهم تبطل الشريعة وتندرس معالم الدين؟! كما نقل هو وغيره عنهم أنهم يقولون: إن القرآن القديم هو أصوات القارئين ومداد الكاتبين، وأن الصوت والمداد قديم أزلي!

من قال هذا؟ وفي أي كتاب وجد هذا عنهم؟! قل لي! وكما نقلَ عنهم أن اللَّه لا يرى في الآخرة باللزوم الذي ادعاه والمقدمة التي نقلها عنهم.

= وأنواع الفنون، ولكنه في باب الصفات لم يثبت على قدم فتارة يُثْبِت على طريقة أهل السنة وتارة يفوض وتارة يؤول، كما وضح ذلك شيخ الإسلام في مواضع كثيرة من كتبه، ومن مصنفات أبي يعلى: (أحكام القرآن) و(مسائل الإيمان) وغيرها (ت: ٤٥٨هـ). انظر ترجمته: طبقات الحنابلة (٢/ ١٩٣)، وسير أعلام النبلاء (١٨/ ٩٢).

(١) هو أبو الخطاب أحمد بن علي بن عبد اللَّه المقرئ الصوفي البغدادي، له قصيدة في السنة، وقصيدة في عدد الآي، وكان من شيوخ الإقراء ببغداد المشهورين بتجويد القراءة وتحسينها، (ت: ٤٧٦هـ). انظر: ذيل طبقات الحنابلة (٣/ ٤٥)، معرفة القراء الكبار (١/ ٤٤٦)، تاريخ الإسلام (٣٢/ ١٨٣).

(٢) هو أبو الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي، من متكلمي الحنابلة قال الذهبي: «أخذ علم العقليات عن شيخي الاعتزال: أبي علي بن الوليد، وأبي القاسم بن التبان صاحبي أبي الحسين البصري، فانحرف عن السنة». وقال: «لم يكن له في زمانه نظير على بدعته» وله كتاب «الفنون» وتوفي سنة ٥١٣هـ، انظر: سير أعلام النبلاء (١٩/ ٤٤٣) وذيل طبقات الحنابلة (١/ ١٤٢ - ١٦٣).

(٣) المراد الرازي، كما سبق.

وأخذت أذكر ما يستحقه هذا الشيخ من أنه كبير الجماعة وشيخهم، وأن فيه من العقل والدين ما يستحق أن يعامل بموجبه، وأمرت بقراءة العقيدة جميعها عليه؛ فإنه لم يكن حاضرًا في المجلس الأول إنما أحضروه في الثاني انتصارًا به.

وحدثني الثقة عنه بعد خروجه من المجلس، أنه اجتمع به وقال له: أخبرني عن هذا المجلس؟

فقال: ما لفلان ذنبٌ ولا لي، فإن الأمير سأل عن شيء؟ فأجابه عنه فظننته سأل عن شيء آخر. وقال: قلت لهم أنتم ما لكم على الرجل اعتراض، فإنه نصر ترك التأويل، وأنتم تنصرون قول التأويل وهما قولان للأشعري. وقال: أنا أختار قول ترك التأويل، وأخرج وصيته التي أوصى بها وفيها قول ترك التأويل.

قال الحاكي لي: فقلت له: بلغني عنك أنك قلت في آخر المجلس - لما أشهد الجماعة على أنفسهم بالموافقة-: لا تكتبوا عني نفيًا ولا إثباتًا فلم ذاك؟

فقال: لوجهين: أحدهما: أني لم أحضر قراءة جميع العقيدة في المجلس الأول، والثاني: لأن أصحابي طلبوني لينتصروا بي فما كان يليق، أن أُظهر مخالفتهم فسكَتُّ عن الطائفتين.

وأمرت غير مرة، أن يعاد قراءة العقيدة جميعها على هذا الشيخ، فرأى بعض الجماعة أن ذلك تطويل، وأنه لا يُقرأ عليه إلا الموضع الذي لهم عليه سؤال، وأعظمه لفظ «الحقيقة» فقراؤوه عليه.

فذكر هو بحثًا حسنًا يتعلق بدلالة اللفظ.

بيان صواب تعبير شيخ الإسلام بلفظ «الحقيقة»

فحسَّنته ومدحته عليه، وقلت: لا ريب أن اللَّه حي حقيقة، عليم حقيقة، سميع حقيقة، بصير حقيقة، وهذا متفق عليه بين أهل السنة والصفاتية من جميع الطوائف.

[قلتُ: كلُّ من نقلَ مذهبَ السلف من أهل الحديث والمالكية والشافعية والحنبلية وغيرهم، مثل أبي سليمان الخطابي، وأبي بكر الخطيب، وأبي بكر الإسماعيلي[١]، وأبي عثمان الصابوني[٢]، والقاضي أبي يعلى[٣]، وأبي عمر ابن عبد البر[٤] وأبي محمد البغوي

(١) هو أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس الإسماعيلي، الإمام الحافظ الحجة الفقيه، شيخ الإسلام، جمع بين الفقه والحديث ورياسة الدين والدنيا، وله اعتقاد أئمة الحديث (ت: ٣٧١ هـ). انظر: السير (١٦/ ٢٩٢)، الوافي بالوفيات (٦/ ٢١٣)، طبقات السبكي (٣/ ٧). وانظر كلامه في اعتقاد أئمة الحديث (ص٤٩، ٥٠).

(٢) هو أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني النيسابوري الواعظ، المفسر، المصنف، أحد الأعلام، كان يحفظ من كل فن، له مصنفات: عقيدة السلف وأصحاب الحديث، الفصول في الأصول، وغيرها، (ت: ٤٤٩ هـ). انظر: طبقات الشافعية (٣/ ١١٧)، تاريخ دمشق لابن عساكر (٣/ ٢٧). وانظر كلامه في عقيدة السلف أصحاب الحديث (ص ٢٨).

(٣) سبقت ترجمته، وانظر كلامه في كتابه إبطال التأويلات (ص: ٤٣).

(٤) هو أبو عمر يوسف بن عبد اللَّه بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، الإمام، شيخ الإسلام، حافظ المغرب، صاحب سنة واتباع، لم يدخل في علم الكلام، بل قفا آثار مشايخه -رحمهم اللَّه-، له مصنفات منها: كتاب التمهيد، =

صاحب شرح السنة[١]، وأبي القاسم التيمي[٢] صاحب «الترغيب والترهيب» وخلق كثير، نقلوا نحو ذلك. فلفظُ بعضهم: أن مذهب السلف إجراؤها على ظاهرِها، ولفظ بعضهم: حملُها على ظاهرِها، ولفظُ بعضهم: إمرارُها على ظاهرها. وبعضهم يقول: حملُها على الحقيقة دون المجاز. وبعضهم يصرِّح عنهم بإثبات ما دلَّت عليه من الصفات، كما نقله الأشعري[٣]، وابن خزيمة[٤] والبيهقي[٥]،

= والاستذكار، وجامع بيان العلم وغيرها، (ت: ٤٦٣ هـ). انظر: جذوة المقتبس (ص: ٣٦٧) سير أعلام النبلاء (١٨/ ١٥٣). وسيأتي ذكر كلامه المقصود.

(١) هو أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد البغوي، العلامة القدوة الحافظ شيخ الإسلام محيي السنة المفسر صاحب التصانيف الجليلة، له مصنفات منها: شرح السنة، التفسير وغيرها، (ت: ٥١٦ هـ). انظر: السير (١٩/ ٤٣٩)، وفيات الأعيان (٢/ ١٣٦). انظر كلامه في شرح السنة (١/ ١٧٠).

(٢) هو أبو القاسم، إسماعيل بن محمد ابن الفضل التيمي الأصبهاني الملقب بقوام السنة، إمام أئمة وقته وأستاذ علماء عصره، وقدوة أهل السنة في زمانه، له مصنفات منها: الحجة في بيان المحجة، والترغيب والترهيب وغيرها، (ت: ٥٣٥هـ). انظر: السير (٢٠/ ٨٠)، الوافي بالوفيات (٩/ ٢١١).

(٣) سبقت ترجمته وانظر كلامه في: الإبانة (ص: ٤٠، ١٣٨-١٣٩) والمقالات (ص: ٢٩٠).

(٤) هو أبو بكر محمد بن إسحاق بن إسحاق السلمي النيسابوري، المشهور بابن خزيمة، إمام علامة محدث مشهور من كبار أئمة السلف، له مؤلفات منها: التوحيد، الصحيح، وغيرها، (ت: ٣١١هـ). انظر: السير (١٤/ ٣٦٥)، شذرات الذهب (١/ ٣٢١). وانظر كلامه في كتابه العظيم التوحيد.

(٥) هو أحمد بن الحسين بن علي بن عبد اللَّه بن موسى البيهقي، الحافظ المحدث=

وسيف الدين الآمدي[١].

وقد نقل لفظ الحقيقة عن السلف وأهلِ السنة أبو عمر ابن عبد البر[٢]، وأبو القاسم التيمي الأصفهاني[٣]، وأبو عبد اللَّه القرطبي في تفسيره، وقال: لم يُنكر أحدٌ من السلف الصالح أن اللَّه استوى على عرشِه حقيقةً[٤].

= المشهور، من أكابر الشافعية ومقدميهم، من مصنفاته: الأسماء والصفات، شعب الإيمان، وغيرها، توفي سنة ٤٥٨هـ. انظر: السير ١٨/ ١٦٣، شذرات الذهب (٣/ ٣٠٤). وانظر ما نقله في مذهب أهل السنة في الأسماء والصفات (٢/ ٣٧٦).

(١) أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد بن سالم التغلبي الفقيه الأصولي المتكلم، الملقب سيف الدين الآمدي الحنبلي ثم الشافعي، قال الذهبي في السير (٢٢/ ٣٦٦): «قال لي شيخنا ابن تيمية: يغلب على الآمدي الحيرة والوقف حتى إنه أورد على نفسه سؤالًا في تسلسل العلل، وزعم أنه لا يعرف عنه جوابا، وبنى إثبات الصانع على ذلك، فلا يقرر في كتبه إثبات الصانع، ولا حدوث العالم، ولا وحدانية اللَّه، ولا النبوات، ولا شيئا من الأصول الكبار» له: «غاية المرام في علم الكلام»، و«أبكار الأفكار» وغيرها (ت: ٦٣١هـ) انظر: وفيات الأعيان (٣/ ٢٩٣) وسير أعلام النبلاء (٢٢/ ٣٦٤-٣٦٦).

(٢) قال ابن عبد البر -رحمه اللَّه تعالى-: «أهل السنّة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلّها في القرآن والسُّنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلّا أنهم لا يكيفون شيئًا من ذلك، ولا يحدّون فيه صفة محصورة، وأمّا أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلّها والخوارج، فكلّهم ينكرها ولا يحمل شيئًا منها على الحقيقة، ويزعمون أن من أقرّ بها مشبّه، وهم عند من أقرّ بها نافون للمعبود» التمهيد (٧/ ١٤٥).

(٣) انظر: الحجة في بيان المحجة (١/ ٣٥٧-٣٨٥، ٤٠٠).

(٤) تفسير القرطبي (٧/ ٢١٩).

وكلهم يقول: (مع نفي الكيفية والتشبيه عنها)، ويقولون: إذا كانت ذات اللَّه ثابتةً حقيقةً، وأسماؤه على ظاهرها مع أنا لا نعلم كيفية ذاتِه وصفاتِه، فكذلك صفاته؛ إذ العلم بكيفية الصفة فرعٌ على العلم بكيفية الموصوف، فإذا قال السائل: كيف صفاتُه؟ فقُلْ: كيف هو في ذاته؟ فإذا قال: لا أعلَمُ كيفيةَ ذاتِه، فقُلْ: لا أعلَمُ كيفيةَ صفاتِه.

ونقلَ طائفةٌ منهم القاضي عياض وغيره أن مذهب السلف إمرارُها كما جاءت مع العلم أن الظاهر غير مراد[1].

الفرق بين الظاهر المثبت والظاهر المنفي

قلتُ: يُجمَع بين النقلين بأن «الظاهر» لفظ مشترك، فالذي نقلَ نفيَه نفَى ما يظهر لبعض الناس من التشبيه بصفات المخلوقين، وما يقتضي نقصَ الخالق تعالى، مثل أن يقال: ظاهر قوله «في السماء» أن السماء تَحْوِيه أو تَحْمِلُه. ولا ريبَ أن هذا الظاهر لهذا غير مراد، فإن اللَّه سبحانه وتعالى لا يحتاج إلى مخلوقاته ولا يَحصُره شيء، سبحانَه وتعالى. بل قد ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [سورة البقرة: ٢٥٥]، وهو الذي ﴿يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا﴾ [سورة فاطر: ٤١]، ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [سورة الزمر: ٦٧]، فمن قال إنه محتاج إلى ما يَحمِلُه ويُقِلُّه، أو أنه في شيء يُحيط به ويُظِلُّه، فهو ضالٌّ مضلّ.

والذين نقلوا إثباتَه أرادوا به ما هو الظاهر اللائق بجلالِ اللَّه تعالى

---

(١) انظر: إكمال المعلم (٢/ ٤٦٥).

الذي لا يقتضي نقصًا ولا حدوثًا. كما أنهم اتفقوا على أن هذا هو الظاهر في حياته وعلمه وسمعه وبصره وقدرته وإرادته، واتفقوا على أنه موجودٌ حقيقةً، حيٌّ حقيقةً، عليمٌ حقيقةً، قديرٌ حقيقةً، متكلمٌ حقيقةً، إلى غير ذلك من أسمائه وصفاته وجرتْ بحوثٌ فيها][1].

الاشتراك لا يمنع الوصف بالحقيقة

ولو نازع بعض أهل البدع في بعض ذلك، فلا ريب أن اللَّه موجود والمخلوق موجود، ولفظ الوجود سواءً كان مقولًا عليهما بطريق الاشتراك اللفظي فقط، أو بطريق التواطؤ المتضمن للاشتراك لفظًا ومعنى، أو بالتشكيك الذي هو نوع من التواطؤ. فعلى كل قول فاللَّه موجود حقيقة، والمخلوق موجودٌ حقيقة، ولا يلزم من إطلاق الاسم على الخالق والمخلوق بطريق الحقيقة محذور.

ولم أُرجح في ذلك المقام قولًا من هذه الثلاثة على الآخر[2]؛ لأن

---

(١) حكاية المناظرة في الواسطية ضمن جامع المسائل (٨/ ١٨٨-١٩٠).

(٢) بين شيخ الإسلام هنا أن ما جاء من أسماء اللَّه وصفاته، إما أن تكون من باب المشترك أو المتواطئ أو المشكك، وليس هناك مذهب رابع في ذلك، وعلى أي مذهب كان فلا محظور في إطلاق لفظ: الحقيقة، أو حق على حقيقته.

وتفصيل ذلك: أن الاشتراك في الألفاظ التي تطلق على الخالق والمخلوق، كالوجود والسمع والبصر والاستواء والكلام، إما أن يكون:

١) من باب المشترك اللفظي: وهو ما اتفق لفظًا فقط، مع اختلافه حقيقة ومعنى. وذلك كاتفاق العين الباصرة، والعين النابعة، بلفظ: (العين) مع اختلافهما في المعنى والحقيقة؛ ومع ذلك فإطلاق لفظ العين حقيقة في كل منهما وليس مجازًا. وإذا كانت الأسماء والصفات من هذا القبيل -تنزلًا-، فيكون إطلاقها حق على حقيقته، لا إشكال في ذلك. =

غرضي [يحصلُ على كل مقصود][1].

وكان مقصودي تقرير ما ذكرته على قول جميع الطوائف، وأن أبين اتفاق السلف ومن تبعهم على ما ذكرت، وأن أعيان المذاهب الأربعة والأشعري وأكابر أصحابه على ما ذكرته؛ فإنه قبل المجلس الثاني: اجتمع بي من أكابر علماء الشافعية والمنتسبين إلى الأشعرية والحنفية، وغيرهم ممن عظم خوفهم من هذا المجلس، وخافوا انتصار الخصوم فيه، وخافوا على نفوسهم أيضًا من تفرق الكلمة، فلو أظهرت الحجة التي ينتصر بها ما ذكرته، [ولم يكن][2] من أئمة أصحابهم من يوافقها،

= ٢) من باب المتواطئ: وهو ما اتفق لفظًا، واشترك في معنىً كلي، تساوت فيه أفراده. وذلك كاتفاق زيد وعمرو وخالد في مسمى «الإنسان»، واتفاق الأسد والفهد والفيل في مسمى «الحيوان»، فيطلق على زيد وعمرو وخالد أنه «إنسان»، فقد اشتركوا في هذا المعنى الكلي على حد التساوي، وأطلق على كل منهم على سبيل الحقيقة. وإذا كانت الأسماء والصفات من هذا القبيل، فهي أيضًا من باب الحقيقة.

٣) من باب «المشكِّك»: وهو ما اتفق لفظًا، واشترك في معنى كلي، تفاوتت فيه أفراده. وذلك كـ«العلم»، فإنه يشترك فيه زيد وعمرو وخالد، ولكنهم يتفاوتون في مقداره، ومع تفاوتهم في مقداره، فهو يطلق على كل منهم على سبيل الحقيقة.

ومن هذا الباب الاشتراك الحاصل في أسماء اللَّه وصفاته. انظر: مجموع الفتاوى (٢٠/ ٢٢٧ - ٢٣٤)، (٣/ ١٢٣ - ١٢٩)، (١١/ ٨٣)، والتدمرية (ص: ١٣٠)، والتعريفات للجرجاني (ص: ٢١٥، ٢١٦، ٢١٩)، والمزهر (١/ ٣٧٠ - ٣٨٦).

(١) هكذا في العقود الدرية: (ص: ٢٩٩)، وفي مجموع الفتاوى: (تحصل على كل مقصودي).

(٢) هكذا في العقود الدرية: (ص: ٢٩٩) وهو الأقرب للصواب، وفي مجموع الفتاوى: (أو لم يكن).

لصارت فرقة، ولصعب عليهم أن يُظهِروا في المجالس العامة الخروج عن أقوال طوائفهم [لما][1] في ذلك من تمكن أعدائهم من أغراضهم؛ فإذا كان من أئمة مذاهبهم من يقول ذلك، وقامت عليه الحجة، وبان أنه مذهب السلف: أمكنهم إظهار القول به مع ما يعتقدونه في الباطن من أنه الحق.

حتى قال لي بعض الأكابر من الحنفية -وقد اجتمع بي-: لو قلت هذا مذهب أحمد وثبت على ذلك لانقطع النزاع. ومقصوده: أنه يحصل دفع الخصوم عنك؛ بأنه مذهب متبوع، ويستريح المنتصر والمنازع من إظهار الموافقة.

فقلت: لا واللَّه؛ ليس لأحمد بن حنبل في هذا اختصاص، وإنما هذا اعتقاد سلف الأمة وأئمة أهل الحديث، وقلت أيضًا: هذا اعتقاد رسول اللَّه ﷺ، وكل لفظ ذكرته فأنا أذكر به: آية أو حديثًا أو إجماعًا سلفيًا وأذكر من ينقل الإجماع عن السلف من جميع طوائف المسلمين والفقهاء الأربعة والمتكلمين وأهل الحديث والصوفية.

[وجعل نائب السلطان كلما ذكر حديثًا وعزاه إلى الصحيحين يقول لهم: هكذا قاله النبي ﷺ؟

يقولون: نعم.

فيقول: فمن قال بقول النبي ﷺ أي شيء يقال له؟

---

(١) هكذا في العقود الدرية: (ص: ٣٠٠) وهو الأقرب للصوب. وفي مجموع الفتاوى: (بما).

وقال له: كل شيء قلته من عندك قلته؟

فقال -أي: شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ-: بل أنقله جميعًا عن نبي الأمة ﷺ، وأبين أن طوائف الإسلام تنقله عن السلف كما نقلته، وأن أئمة الإسلام عليه، وأنا أناظر عليه، وأعلم كل من يخالفني بمذهبه.

وانزعج الشيخ انزعاجًا عظيمًا على نائب المالكي والصفي الهندي وأسكتهما سكوتا لم يتكلما بعده بما يذكر][1].

وقلت لمن خاطبني من أكابر الشافعية: [لأُبينَّ][2] أن ما ذكرته هو قول السلف وقول أئمة أصحاب الشافعي: وأذكر قول الأشعري وأئمة أصحابه التي ترد على هؤلاء الخصوم، ولينتصرن كل شافعي، وكل من قال بقول الأشعري الموافق لمذهب السلف، وأبين أن القول المحكي عنه في تأويل الصفات الخبرية، قول لا أصل له في كلامه؛ وإنما هو قول طائفة من أصحابه فللأشعرية قولان، ليس للأشعري قولان.

فلما ذكرت في المجلس أن جميع أسماء اللَّه التي [يُسمى][3] بها المخلوق كلفظ (الوجود) الذي هو مقول بالحقيقة على الواجب

---

(١) رسالة عبد اللَّه بن تيمية لأخيه زين الدين عن حاصل المناظرة في الواسطية، ضمن مجموع الفتاوى (٣/ ٢٠٩)، وانظر: حكاية المناظرة في الواسطية ضمن جامع المسائل (٨/ ١٩٠-١٩٢).

(٢) هكذا في العقود الدرية: (ص: ٣٠١) وهو الأقرب للصواب. وفي مجموع الفتاوى: (لأبين).

(٣) هكذا في العقود الدرية: (ص: ٣٠١)، وهو الأقرب للصوب. وفي مجموع الفتاوى: (سمي).

والممكن -على الأقوال الثلاثة- تنازع كبيران هل هو مقول بالاشتراك أو بالتواطؤ؟

فقال أحدهما: هو متواطئ.

وقال الآخر: هو مشترك؛ لئلا يلزم التركيب.

وقال هذا: قد ذكر فخر الدين أن هذا النزاع مبني على أن وجوده هل هو عين ماهيته أم لا؟ فمن قال: إن وجود كل شيء عين ماهيته. قال: إنه مقولٌ بالاشتراك. ومن قال: إن وجوده قدرٌ زائد على ماهيته. قال: إنه مقولٌ بالتواطؤ[1].

فأخذ الأول يرجح قول من يقول: إن الوجود زائد على الماهية؛ لينصر أنه مقول بالتواطؤ.

فقال الثاني: ليس مذهب الأشعري وأهل السنة أن وجوده عين ماهيته، فأنكر الأول ذلك.

فقلت: أما متكلمو أهل السنة فعندهم أن وجود كل شيء عين ماهيته، وأما القول الآخر فهو قول المعتزلة: إن وجود كل شيء قدر زائد على ماهيته، وكل منهما أصاب من وجه[2]؛ فإن الصواب أن هذه

---

(١) انظر توضيح المسألة وتفصيلها في: منهاج السنة النبوية (٢/ ٥٨١ فما بعدها)

(٢) وذلك أن «الصواب هو أن وجود كل شيء في الخارج هو ماهيته الموجودة في الخارج؛ بخلاف الماهية التي في الذهن فإنها مغايرة للموجود في الخارج» التدمرية (ص: ١٢٩) وانظر: منهاج السنة (٨/ ٣٢)

الأسماء مقولة بالتواطؤ، كما قد قررته في غير هذا الموضع[١]، وأجبت عن شبهة التركيب بالجوابين المعروفين[٢]. وأما بناء ذلك على كون وجود الشيء عين ماهيته أو ليس عينه، فهو من الغلط المضاف إلى ابن الخطيب، فإنا وإن قلنا إن وجود الشيء عين ماهيته، لا يجب أن يكون الاسم مقولًا عليه وعلى نظيره بالاشتراك اللفظي فقط، كما في جميع أسماء الأجناس. فإن اسم السواد مقول على هذا السواد وهذا السواد بالتواطؤ، وليس عين هذا السواد هو عين هذا السواد، إذ الاسم دال على القدر المشترك بينهما وهو المطلق الكلي؛ لكنه لا يوجد مطلقًا بشرط الإطلاق إلا في الذهن، ولا يلزم من ذلك نفي القدر المشترك بين الأعيان الموجودة في الخارج؛ فإنه على ذلك تنتفي الأسماء المتواطئة،

(١) قد بين شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في مواضع أخرى من كتبه ورسائله أن الألفاظ التي تطلق على الخالق والمخلوق ليست مشتركة اشتراكًا لفظيًّا، وإنما هي من باب المشكك، وبين رَحِمَهُ اللَّهُ أن بعض أهل الاصطلاح لا يجعل المشكك قسمًا ثالثًا، بل يجعله من قسم المتواطئ، ورجح شيخ الإسلام هذا القول، وعلى هذا يكون المتواطئ نوعان:
١) ما استوت فيه أفراده.
٢) ما تفاوتت وتفاضلت فيه أفراده (وهو المتواطئ الخاص الذي يسمى مشككًا).
ولذلك تجد شيخ الإسلام كثيرًا ما ينص على أنها متواطئة، ويعني بالتواطؤ: التواطؤ الخاص، وأما من جعل المشككة قسمًا ثالثًا، فإنه يجعلها من قبيل المشككة لا المتواطئة، ولا مشاحة في الاصطلاح إذا عُلم المقصود وفُهم المراد. انظر: الجواب الصحيح (٤/ ٤٢٥ - ٤٢٦).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٣٣٣) (٦/ ٣٤٤-٣٥٠) ودرء التعارض (٤/ ٢١٩) فما بعدها.

وهي جمهور الأسماء الموجودة في الغالب: وهي أسماء الأجناس اللغوية، وهو الاسم المطلق[١] على الشيء، وعلى كل ما أشبهه سواء كان اسم عين، أو اسم صفة جامدًا أو مشتقًّا، وسواء كان جنسًا منطقيًّا أو فقهيًّا أو لم يكن. بل اسم الجنس في اللغة يدخل فيه الأجناس والأصناف والأنواع ونحو ذلك. وكلها أسماء متواطئة وأعيان مسمياتها في الخارج متميزة.

وطلب بعضهم إعادة قراءة الأحاديث المذكورة في العقيدة؛ ليطعن في بعضها فعرفت مقصوده.

الاعتراض على حديث العباس ابن عبد المطلب

فقلت: كأنك قد استعددت للطعن في حديث الأوعال، حديث العباس بن عبد المطلب؟

وكانوا قد تعنتوا حتى ظفروا بما تكلم به زكي الدين عبد العظيم[٢]، من قول البخاري في تأريخه[٣]: «عبد اللَّه بن عميرة[٤]: لا يعرف له

---

(١) في رواية الشيخ علم الدين (المعلق) ولعله تصحيف.

(٢) هو أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد اللَّه، زكي الدين المنذري، عالم بالحديث والعربية، من الحفاظ المؤرخين، له مصنفات منها: الترغيب والترهيب، التكملة لوفيات النقلة وغيرها، (ت: ٦٥٦ هـ). انظر: البداية والنهاية (١٣/ ٢١٢)، وفوات الوفيات (١/ ٢٩٦)، طبقات الشافعية (٥/ ١٠٨).

(٣) التاريخ الكبير (٥/ ١٥٩).

(٤) هو عبد اللَّه بن عميرة الكوفي، من كبار التابعين، روى له: أبو داود والترمذي وابن ماجه قال ابن حجر في التقريب: «مقبول». وانظر: تهذيب الكمال (١٥/ ٣٨٥)، ميزان الاعتدال (٢/ ٤٦٩).

سماع من الأحنف»[١].

فقلت: هذا الحديث مع أنه رواه أهل السنن كأبي داود[٢] وابن ماجه[٣] والترمذي[٤] وغيرهم[٥]: فهو مروي من طريقين مشهورين فالقدح في أحدهما لا يقدح في الآخر.

فقال: أليس مداره على ابن عميرة، وقد قال البخاري: «لا يعرف له سماع من الأحنف»؟

فقلت: قد رواه إمام الأئمة ابن خزيمة في: كتاب التوحيد[٦] الذي اشترط فيه أنه لا يحتج فيه إلا بما نقله العدل عن العدل موصولا إلى

---

(١) هو أبو بحر الأحنف بن قيس بن معاوية بن حصين التميمي السعدي البصري، من كبار التابعين، ثقة روى له أصحاب الكتب الستة، (ت: ٦٧هـ). انظر: تاريخ البخاري (٢ / ٥٠)، تهذيب الكمال (٢/ ٢٨٢)، وفيات الأعيان (٢/ ٤٩٩).

(٢) رواه أبو داود في سننه، كتاب السنة، باب في الجهمية (٤/ ٢٣١)، (٤٧٢٣).

(٣) رواه ابن ماجه في سننه المقدمة، باب فيما أنكرت الجهمية (١/ ٦٩) (١٩٣).

(٤) رواه الترمذي في سننه، كتاب التفسير، باب سورة الحاقة (٥/ ٤٢٤-٤٢٥)، (٣٣٢٠).

(٥) رواه الإمام أحمد في المسند (٣/ ٢٩٢)، والدارمي في الرد على الجهمية (٧٢)، وابن أبي عاصم في السنة (١/ ٢٥٣)، وابن خزيمة في كتاب التوحيد (١/ ٢٣٤)، والآجري في الشريعة (٣/ ١٠٨٩) (٦٦٥)، وابن من ده في التوحيد (١/ ١١٤)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/ ٤٣١) ومداره على سماك بن حرب عن الأحنف بن قيس عن ابن عميرة عن العباس مرفوعًا، وضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة (١٢٤٧).

(٦) كتاب التوحيد (١/ ٢٣٤).

النبي ﷺ، قلت: والإثبات مقدم على النفي، والبخاري إنما نفى [معرفته بسماعه][(١)] من الأحنف، لم ينف معرفة الناس بهذا، فإذا عرف غيره - كإمام الأئمة ابن خزيمة-ما ثبت به الإسناد، كانت معرفته وإثباته مقدمًا على نفي غيره وعدم معرفته.

ووافق الجماعة على ذلك، وأخذ بعض الجماعة يذكر من المدح ما لا يليق أن أحكيه، وأخذوا يناظرون في أشياء لم تكن في العقيدة، ولكن لها تعلق بما أجبت به في مسائل، ولها تعلق بما قد يفهمونه من العقيدة.

فأحضر بعض أكابرهم [في المجلس الثاني][(٢)] كتاب الأسماء والصفات للبيهقي-رحمه اللّه تعالى-فقال: هذا فيه تأويل الوجه عن السلف.

الجواب عن دعوى تأويل الشافعي ومجاهد لصفة الوجه

[فوقع في قلبي ما أعد][(٣)]، **فقلت:** لعلك تعني قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥].

فقال: نعم، قد قال مجاهد[(٤)] . . . . . .

---

(١) هكذا في العقود الدرية: (ص: ٣٠٥) وهو الأقرب للصواب. وفي مجموع الفتاوى: (معرفة سماعه).

(٢) مجموع الفتاوى (٦/ ١٥).

(٣) المصدر السابق (٦/ ١٥).

(٤) هو أبو الحجاج مجاهد بن جبر المكي، الإمام شيخ القراء والمفسرين، روى عن ابن عباس فأكثر وأخذ عنه القرآن والتفسير والفقه وعن جماعة من الصحابة، (ت: ١٠١ هـ). انظر: طبقات ابن سعد (٥/ ٤٦٦)، حلية الأولياء (٣/ ٢٧٩)، تهذيب الكمال (٢٧/ ٢٢٨). =

والشافعي[١]: (يعني: قبلة اللَّه).

[ولم يكن هذا السؤال يرد علي؛ فإنه لم يكن شيء مما ناظروني فيه صفة الوجه ولا أثبتها، لكن طلبوها من حيث الجملة، وكلامي كان مقيدًا كما في الأجوبة، فلم أر إحقاقهم في هذا المقام][٢]، **فقلت**: نعم هذا صحيح عن مجاهد والشافعي وغيرهما، وهذا حق [المراد بها قبلة اللَّه][٣]، وليست هذه الآية من آيات الصفات، ومن عدها في الصفات فقد غلط كما فعل طائفة؛ فإن سياق الكلام يدل على المراد حيث قال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، والمشرق والمغرب الجهات، والوجه هو الجهة؛ [أي: فثمَّ جهةُ اللَّه، فإن الوجه والجهة والوِجهة في مثل هذا بمعنى واحد][٤]، يقال: (أي وجه تريده؟) أي: أي جهة؟ (وأنا أريد هذا الوجه): أي هذه الجهة. كما قال تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ [البقرة: ١٤٨]، [أي: يستقبلها][٥]؛ ولهذا قال:

= والمراد من قوله ما رواه البيهقي بسنده عن مجاهد في قوله ﷻ: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ قال: (قبلة اللَّه، فأينما كنت في شرق أو غرب فلا توجهن إلا إليها). الأسماء والصفات للبيهقي (٢/ ١٠٧).

(١) المراد ما رواه البيهقي مما حكاه المزني عن الشافعي رضي الله عنه أنه قال في هذه الآية: (يعني واللَّه أعلم: فثم الوجه الذي وجهكم اللَّه إليه) الأسماء والصفات (٢/ ١٠٦-١٠٧).

(٢) مجموع الفتاوى (٦/ ١٦).

(٣) المصدر السابق (٦/ ١٦).

(٤) حكاية المناظرة في الواسطية ضمن جامع المسائل (٨/ ١٩٣-١٩٤).

(٥) المصدر السابق (٨/ ١٩٤).

﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] ؛ أي: تستقبلوا وتتوجهوا، [فثمَّ جهةُ اللَّه: أي قبلةُ اللَّه]، فقوله تعالى: ﴿وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾، كقوله: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾، كلتا الآيتين في اللفظ والمعنى متقاربتان، وكلاهما في شأن القبلة والوجه والجهة هو الذي ذكر في الآيتين: أنا نوليه: نستقبله[(١)]](٢)، [وقد يَغلَط بعضُ الناس فيُدخِل في الصفات ما ليس منها، كما يَغلَط بعضُ الناس فيجعلُ من التأويل المخالف للظاهر ما هو ظاهر اللفظ، كما في هذه الآية ونحوها، ومثل ذلك قوله: (الحجر الأسود يمينُ اللَّه في الأرض، فمن صافحه واستلمه فكأنما

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ١٥).

(٢) قال شيخ الإسلام في موضع آخر حاكيًا بعض ما قرره في المناظرة: «قلت: والسياق يدل عليه؛ لأنه قال: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ﴾ وأين من الظروف وتولوا أي تستقبلوا. فالمعنى: أي موضع استقبلتموه فهنالك وجه اللَّه فقد جعل وجه اللَّه في المكان الذي يستقبله هذا بعد قوله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ﴾، وهي الجهات كلها كما في الآية الأخرى: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [سورة البقرة: ١٤٢]، فأخبر أن الجهات له فدل على أن الإضافة إضافة تخصيص وتشريف؛ كأنه قال جهة اللَّه وقبلة اللَّه. ولكن من الناس من يسلم أن المراد بذلك جهة اللَّه أي قبلة اللَّه ولكن يقول: هذه الآية تدل على الصفة وعلى أن العبد يستقبل ربه كما جاء في الحديث: (إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن اللَّه قبل وجهه)، وكما في قوله: (لا يزال اللَّه مقبلًا على عبده بوجهه ما دام مقبلا عليه فإذا انصرف صرف وجهه عنه)، ويقول: إن الآية دلت على المعنيين. فهذا شيء آخر ليس هذا موضعه. والغرض أنه إذا قيل: (فثم قبلة اللَّه)، لم يكن هذا من التأويل المتنازع فيه؛ الذي ينكره منكرو تأويل آيات الصفات؛ ولا هو مما يستدل به عليهم المثبتة فإن هذا المعنى صحيح في نفسه والآية دالة عليه، وإن كانت دالة على ثبوت صفة فذاك شيء آخر» مجموع الفتاوى (٦/ ١٦-١٧).

صافحَ اللَّه وقبَّل يمينَه)[١][٢].

(١) رواه ابن خزيمة في صحيحه (٤/ ٢٢١) والطبراني في الأوسط (١/ ١٧٨)، وقد روي مرفوعًا وموقوفًا عن ابن عباس رضي الله عنهما، ضعفه شيخ الإسلام ابن تيمية مرفوعًا ورجح وقفه كما في مجموع فتاوى (٦/ ٣٩٧)، وضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة (٢٢٤) وأشار إلى ضعفٍ في الموقوف أيضًا.

(٢) لقد تناول شيخ الإسلام رحمه الله هذه الشبهة وفندها في عدة مواضع من كتبه وبين رحمه الله أن هذا التفسير الذي ذكر عن مجاهد والشافعي تفسير، ليس من التأويل المذموم التي تصرف فيه النصوص عن ظاهرها المراد، وبيان ذلك من وجوه:

أولًا: أن الوجه يطلق في اللغة على الجهة والوجهة، يقال: (قصدت هذا الوجه)، و(سافرت إلى هذا الوجه) أي: إلى هذه الجهة. ويقال: (أي: وجه تريده؟) أي: أي جهة؟ و(أنا أريد هذا الوجه)؛ أي: هذه الجهة. وهذا كثير مشهور، ومنه قول أنس في حديث الاستسقاء: «فلم يقدم أحد من وجه من الوجوه إلا أخبر بالجود» وإذا كان الوجه يطلق في اللغة على الصفة التي هي الوجه وعلى الجهة، فالذي يحكم أيهما المراد هو سياق الكلام والقرائن المتصلة به. انظر: مجموع الفتاوى (٦/ ١٦)، بيان تلبيس الجهمية (٦/ ٧٤-٧٥)، جامع المسائل (٨/ ١٩٤).

ثانيًا: أن سياق الآية التي وردت به، يوضح هذا الأمر ويزيل اللبس فيه؛ «فإن الدلالة في كل موضع بحسب سياقه، وما يحف به من القرائن اللفظية والحالية» كما ذكر شيخ الإسلام رحمه الله، وقد كان السياق هنا في ذكر الجهات حيث قال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، والمشرق والمغرب جهات. وأيضًا قد قال قبلها: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ﴾ وأين من الظروف. وتولوا: أي تستقبلوا. فالمعنى: أي موضع استقبلتموه، فهنالك وجه اللَّه، فقد جعل وجه اللَّه في المكان الذي يستقبله هذا، فدل على أن المراد الجهة والقبلة. انظر: مجموع الفتاوى (٦/ ١٤، ١٦).

ثالثًا: أنه «قد أخبر أن وجهه (ثمَّ): أي في ذلك المكان، وهذا يناسب أن يكون قبلته في ذلك المكان؛ لأن صفته ليست في مكان»، «وتوجيه ذلك أن يقال: قوله (فثمَّ)=

= إشارة إلى مكان وجود، واللَّه تعالى فوق العالم، ليس هو في جوف الأمكنة». بيان تلبيس الجهمية (٦/ ٧٤، ٧٧).

رابعًا: أن «قوله تعالى: ﴿وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ [البقرة: ١٤٨] كقوله: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ كلتا الآيتين في اللفظ والمعنى متقاربتان، وكلاهما في شأن القبلة والوجه والجهة هو الذي ذكر في الآيتين: أنا نوليه: نستقبله». مجموع الفتاوى (٦/ ١٦).

خامسًا: ومما يؤيد حملها على القبلة ما ذكره أهل العلم «أن هذه الآية: فيما لا يتعين فيه استقبال الكعبة، كالمتطوع الراكب في السفر، فإنه يصلي حيث توجهت به راحلته، والعاجز الذي لا يعلم جهة الكعبة، أو لا يقدر على استقبال الكعبة، فإنه يصلي بحسب إمكانه إلى أي جهة أمكن، وذكروا أيضًا أنه نسخ ما تضمنته من تسويغ الاستقبال بيت المقدس كما كان ذلك قبل النسخ». بيان تلبيس الجهمية (٤/ ٥٤٨).

سادسًا: أن ما جاء عن السلف من تفسير الآية بالجهة والقبلة، فليس مرادهم فيه: صرفها عن ظاهرها ولا نفي صفة الوجه عن اللَّه، كما هو فعل أهل الأهواء من المتكلمين وغيرهم الذين اعتقدوا عدم اتصاف اللَّه بالصفات، ثم قاموا بتأويل النصوص الواردة فيها لتوافق ما قرروه من معتقد باطل. أما من ذكر عنهم تأويل الآية من السلف فإنهم يثبتون صفات اللَّه، ومنها صفة الوجه كما تليق باللَّه سبحانه، ويمرون الآيات الواردة في ذلك كما جاءت على ظاهرها، ويرون فساد طريقة أهل التأويل والتحريف، وإنما قالوا في هذه الآية ما قالوا؛ لأن ظاهر هذه الآية عندهم هو ما ذكروه من تفسير، فشتان بين صنيعهم وصنيع هؤلاء المتأخرين المنحرفين من أهل الكلام وأضرابهم، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والمقصود بهذا الكلام أن من قال من السلف والأئمة لم يقولوه؛ لأنهم ينفون وجه اللَّه الذي يراه المؤمنون في الآخرة، بل قالوه؛ لأن ذلك ظاهر الخطاب عندهم؛ لأن لفظ الوجه مشهور أنه يقصد به الجهة والقبلة هي الجهة» بيان التلبيس (٦/ ٧٤)، وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والغرض أنه إذا قيل: (فثم قبلة اللَّه) لم يكن هذا من التأويل المتنازع فيه؛ الذي ينكره منكرو تأويل آيات الصفات؛ ولا هو مما يستدل به عليهم المثبتة، فإن هذا المعنى صحيح في نفسه والآية دالة عليه، وإن كانت دالة على ثبوت صفة فذاك شيء آخر» مجموع الفتاوى=

= (٦/ ١٧). والخلاصة أن إثبات الصفة مقام، والخلاف في دليل معين مقام آخر، فالخلاف في دليل معين هل هو دال على الصفة أم لا، لا يستلزم الخلاف في الصفة نفسها، وعدم الدليل المعين ليس عدمًا للمدلول.

هذه الأدلة كلها تبين أن تفسير الوجه في الآية بالجهة والقبلة تفسير صحيح في اللغة ودل عليه السياق في الآية، وليس هذا من تحريف القوم وتأويلهم في شيء، والذي خاصمهم فيه شيخ الإسلام وتحداهم أن يأتوا عن السلف بشيء منه: هو تأويل النصوص وصرفها عن ظاهرها المتبادر إلى معنى آخر غير ظاهر، بلا دليل صارف ولا حجة واضحة ولا قرينة صحيحة، كما يفعلون مع الآيات والأحاديث الصريحة في صفات الباري ﷻ.

هذا، ومن الأدلة التي تقوي حمل الآية على القبلة، ما رواه رواه الترمذي (٣٤٥)، وابن ماجه (١٠٢٠)، والدارقطني في سننه (١/ ٢٧٢) (٥)، وابن جرير في تفسيره (١/ ٤٠١) في سبب نزول هذه الآية: وهو أن رسول اللَّه ﷺ بعث سرية في غزاة، فأصابتهم ظلمة فلم يهتدوا للقبلة فصلى كل منهم في جهة، فلما رجعوا سألوا رسول اللَّه ﷺ عن ذلك؟ فسكت، فأنزل اللَّه ﷻ هذه الآية. ونحوها من الروايات التي تحمل نفس المعنى وتدل على الأمر ذاته، وهي وإن كانت لا يسلم شيء من طرقها وشواهدها من ضعف ليس باليسير، كما قال البيهقي رحمه الله: «لم نعلم لهذا الحديث إسنادًا صحيحًا قويًّا» السنن الكبرى (٢/ ١١)، وقال العقيلي رحمه الله: «وأما حديث عامر بن ربيعة، فليس يروى من وجه يثبت متنه» الضعفاء الكبير (١/ ٣١)، إلا أن عددًا من أهل العلم ذهبوا إلى تقوية بعضها ببعض، خصوصًا مع تعدد الصحابة الذين رووا هذه الآثار، قال شيخ الإسلام: «وبعض هذه الطرق مما يغلب على القلب أن الحديث له أصل، وهو محفوظ، فإن المحدث إذا كان إنما يخاف عليه من سوء حفظه، لا من جهة التهمة بالكذب، فإذا عضده محدث اخر أو محدثان من جنسه، قويت روايته، حتى يكاد أحيانًا يعلم أنه قد حفظ ذلك الحديث، لا سيما إذا جاء به محدث آخر عن صحابي آخر؛ فإن تطرق سوء الحفظ في مثل ذلك إلى جماعة بعيد لا يلتفت إليه، إلا أن يعارض حديثهم ما هو أصح منه. وقد روى أصحاب التفسير=

فقال لي بعض الحاضرين: فقد روي عن مالك أنه قال في حديث النزول: ينزل أمره.

= عن ابن عباس ﷺ قال: خرج نفر من أصحاب رسول اللّه ﷺ في سفر، وذلك قبل تحويل القبلة إلى الكعبة، فأصابهم الضباب وحضرت الصلاة فتحروا القبلة وصلوا، فمنهم من صلى قبل المشرق، ومنهم من صلى قبل المغرب، فلما ذهب الضباب استبان لهم أنهم لم يصيبوا. فلما قدموا سألوا رسول اللّه ﷺ عن ذلك؟ فنزلت هذه الآية. فهذا وإن لم يكن مما يحتج به منفردًا، فإنه يشد تلك الروايات ويقويها» شرح العمدة لابن تيمية - كتاب الصلاة (ص: ٥٤٦). وقال ابن كثير في تفسيره (١/ ٣٣٧) رحمه الله: «وهذه الأسانيد فيها ضعف، ولعله يشدّ بعضها بعضًا».

ويؤيد هذا أيضًا ما جاء من تفسير بعض الصحابة لهذه الآية بما ظاهره أن المراد منها القبلة والجهة، ومن أصرح ما جاء في ذلك ما جاء في صحيح مسلم (٧٠٠) عن ابن عمر ﷺ قال: (كان النبي يصلي على راحلته تطوعًا، أينما توجهت به وهو جاي من مكة إلى المدينة ثم قرأ ابن عمر: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، فقال ابن عمر ﷺ: في هذا أنزلت الآية).

ومع هذا كله، فإنه لا مانع أيضًا من جعل الآية مع دلالتها على القبلة، دالة أيضًا على صفة الوجه للّه ﷻ؛ لأن اللّه إنما ذكر هذا الموضع بلفظ الوجه لا بلفظ الجهة، وقد ثبت أيضًا بالنصوص الصحيحة المتواترة أن العبد عند استقباله للقبلة فإنه يستقبل ربه ﷻ، واللّه يقبل عليه بوجهه ما لم يصرف وجهه عنه، ومعلوم علو اللّه ﷻ على الخلق وإحاطته بهم، وكل الجهات مخلوقة فمن استقبل شيئًا منها فهو متوجه إلى ربه ﷻ. انظر: بيان تلبيس الجهمية (٦ / ٧٦-٨٠)، مختصر الصواعق المرسلة (ص: ٤١٣- ٤١٩).

وخلاصة الأمر: أن الآية محتملة للمعنيين فمن فسرها بأحدهما أو كليهما معًا، فإنه لم يصرفها عن ظاهرها المتبادر، ولم يتأول شيئًا منها على خلاف ما هو عليه، فلا مدخل لهم في ذلك، ولا حجة لهم فيما ورد من تفسير ذلك.

فقلت: هذا رواه حبيب كاتبه[١]، وهو كذاب.

فقال: قد رُوي من غير طريق حبيب، من طريق مطرف[٢].

---

(١) هو أبو محمد حبيب بن أبي حبيب: إبراهيم ويقال: رزيق، ويقال: مرزوق، المصري كاتب مالك بن أنس، من صغار أتباع التابعين، روى له ابن ماجه، قال أبو داود: «كان من أكذب الناس» وقال: «أحاديثه كلها موضوعة» وقال ابن حبان: «يروي الموضوعات عن الثقات». وقال ابن عدي في الكامل (٢/ ٤١٤): «وعامة حديث حبيب موضوع المتن مقلوب الإسناد، ولا يحتشم حبيب في وضع الحديث على الثقات، وأمره بيّن في الكذابين» (ت: ٢١٨ هـ). انظر: ميزان الاعتدال (١/ ٤٥٢)، تهذيب التهذيب (٢/ ١٨١). إكمال التهذيب الكمال (٣/ ٣٦٣).

وروايته المذكورة هي في موطأ مالك، حيث جاء بعد ذكر حديث النزول، قال الجوهري: «قال: حبيب: قال مالك: يتنزل أمره في كل سحر، فأما تبارك وتعالى فهو دائم لا يزول وهو بكل مكان» الموطأ برواية الجوهري (ص: ١٥١، ١٥٢).

(٢) هو أبو مصعب مطرف بن عبد اللَّه بن مطرف بن سليمان بن يسار اليساري الهلالي المدني، مولى ميمونة، ابن أخت مالك بن أنس، روى له البخاري، والترمذي، وابن ماجه، ثقة لم يُصِب ابن عدى فى تضعيفه، كانوا يقدمونه على أصحاب مالك، (ت: ٢٢٠ هـ). انظر: إكمال تهذيب الكمال (١١/ ٢٣٠)، موسوعة أقوال الإمام أحمد في رجال الحديث وعلله (٣/ ٣٦٢).

وروايته المقصودة ذكرها ابن عبد البر في التمهيد (٧/ ١٤٣) فقال: «وقد روى محمد بن علي الجبلي -وكان من ثقات المسلمين بالقيروان- قال: حدثنا جامع بن سوادة بمصر، قال: حدثنا مطرف، عن مالك بن أنس، أنه سئل عن الحديث: (إن اللَّه ينزل في الليل إلى سماء الدنيا) فقال مالك: يتنزل أمره».

وإسناد هذا الأثر باطل من وجوه ثلاثة:

أولًا: الانقطاع بين ابن عبد البر والجبلي؛ فإن ابن عبد البر لم يذكر إسناده للجبلي.

ثانيًا: محمد بن علي الجبلي أبو الخطاب الشاعر، ترجم له الخطيب في تاريخه =

= (٣/ ٣١) وقال: «وقيل كان رافضيًّا شديد الترفض»، وترجم له الذهبي في تاريخ الإسلام (٧/ ٣٧٨) فقال: «وكان أبو الخطاب مفرط القصر، وهو رافضي جلد»، وجاء في ترجمته أنه كان شاعرًا، وله قصيدة في مدح أبي العلاء المعري مع ما هو معروف من انحرافه وزندقته. انظر: الميزان (٣/ ٦٥٧)، لسان الميزان (٧/ ٣٧٨).

ثالثًا: جامع بن سوادة، روى له الدارقطني في غرائب مالك حديثًا، وقال: «هذا الحديث باطل وجامع ضعيف» لسان الميزان (٢/ ٤١٥)، وأخرج له ابن الجوزي حديثًا في الموضوعات، ثم قال: «هذا موضوع، وجامع مجهول» الكشف الحثيث لابن سبط ابن العجمي (ص٨٣)، وقال الذهبي في الميزان (١/ ٣٨٧): «جامع بن سوادة عن آدم بن أبي إياس بخبر باطل في الجمع بين الزوجين» ثم قال: «كأنه آفته».

ومما يدل على ضعف هاتين الروايتين وعدم ثبوتهما عن إمام دار الهجرة الإمام مالك بن أنس رَحِمَهُ اللَّهُ: مخالفتهما للمشهور المعلوم الثابت عن الإمام من إثباته للصفات الاختيارية على حقيقتها دون تأويل باطل ولا تمثيل.

ومن ذلك: ما رواه ابن أبي زمنين في أصول السنة (ص: ١١٣) عن زهير بن عباد قال: «من أدركت من المشايخ مالك، وسفيان، وفضيل بن عياض، وعيسى بن المبارك، ووكيع، كانوا يقولون: إن النزول حق».

وكما في الأثر المشهور المستفيض عندما جاءه رجل وقال له: يا أبا عبد اللَّه ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [سورة طه: ٥] كيف استوى؟، فتأثّر مالك رَحِمَهُ اللَّهُ من هذه المسألة الشنيعة وعلاه الرحضاء، وقال في إجابته لهذا السائل: (الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة) وأمر بالسائل أن يُخرج من مجلسه.

«وحسبك بهذا الأثر نكارةً أنه لم يُذكر في شيء من كتب السنة التي تنقل معتقد السلف وأقوالهم قط، ولا في شيء من كتب أصحاب الإمام مالك التي تنقل أقواله واختياراته كالمدونة وغيرها، ولم يُسطر في كتاب يحكي عقيدة الإمام مالك، كالرسالة لابن أبي زيد القيرواني» الأشاعرة في ميزان أهل السنة (ص: ٥٨٣).

الجواب عن دعوى تأويل مالك لصفة النزول

وجواب هذه الرواية المنقولة عن مالك كجواب الرواية المنقولة عن الإمام أحمد في مثل ذلك، فإنه نُقِل عنه يومَ مناظرته للجهمية أمامَ الخليفة أنه قال في قوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ [البقرة: ٢١٠]: إنه أمره. فقيل: الراوي غلط عليه، وقيل: إنه قاله على سبيل الإلزام لهم لما احتجُّوا بمجيء القرآن على أنه مخلوق، فقال لهم: إنما مجيء ثوابه كما قلتم في قوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]: إنه أمره. وقيل: بل هذه رواية عنه أنه يتأول صفات المجيء والإتيان والنزول ونحو ذلك بمعنى القصد، ولا يتأوَّل غيرها. وبعضهم جعلها رواية مخرجة عنه في بعض أحاديث الصفات التي يجب تأويلها عند هذا القائل، وهو ابن . . . .[(١)]، فالكلام في المنقول عن مالك وأحمد سواء[(٢)].

---

(١) بياض في الأصل.

(٢) بين شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ أن هذه الرواية لو ثبتت بإسناد صحيح فإن الجواب عنها يكون كالجواب عن الرواية المنقولة عن الإمام أحمد في تأويل المجيء: بمجيء الأمر. وقد أجاب عنها شيخ الإسلام في عدة مواضع من كتبه كشرح حديث النزول (ص٥٦-٧٥)، ومجموع الفتاوى (٥/ ٣٩٩- ٤٠٠)، (١٦/ ٤٠٥-٤٠٦)، وجامع المسائل (٨/ ١٩٥). بأجوبة ثلاثة حاصلها ما يلي:

١) أن هذا غلط من الراوي على الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ.

٢) أنه رَحِمَهُ اللَّهُ قاله على سبيل إلزام الخصوم، وهذا الوجه قد يستقيم فيما ورد عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ، ولا يستقيم هنا فيما روي عن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ.

٣) أن هذه رواية أخرى عنه، مخالفة للروايات المشهورة عنه في عدم تأويل آيات الصفات وإمرارها على ظاهرها. =

وهذا إذا كان قولًا صحيحًا ثابتًا عن السلف لم يضرَّني؛ لأني لم أذكر في العقيدة لفظ التأويل نفيًا ولا إثباتًا، وإنما قلت: (من غير تحريف)، والتفسير الصحيح المأثور عن السلف الذي تقوم عليه الحجة الموجبة لقبوله ليس بتحريف، بل هو مثل ما يُنقل عنهم من تفسير القرآن والحديث. فهذا إذا ثبت ليس مخالفًا لما ذكرتُه.

وقلتُ للسادة الحاضرين: هل في شيء من هذه الأقوال والكلام كفرٌ أو فسقٌ؟

فصرَّح أكثرهم بأنه ليس فيه كفرٌ ولا فسقٌ، حتى من كان يُكثِر النزاعَ قبلَ ذلك المجلس ويدَّعي الكفر اعترفَ بأنه ليس فيه كفرٌ ولا فسقٌ.

وقال بعضهم: هذا بدعة.

فأنكر جمهور الحاضرين عليه هذا القول، وطلب . . .[1] الجمع بدعة أو أنه من البدع المستحسنة، وغلَّظ بعضهم الإنكار لهذا القول.

ليس في الواسطية منكر ولا بدعة

فقلت: الكتاب والسنة لا يكون بدعة، إنما البدعة مثل اعتقاد ابن التومرت[2] ونحوه، والسلف إنما كرهوا الكلام المخالف للكتاب

= وإذا تبين بطلان هذه الرواية وعدم صحة نسبتها إلى الإمام مالك، فإننا في غنى عن مثل هذه التبريرات، ولسنا بحاجة لمثل هذه التخريجات، وهذا هو الحال؛ فإنها لم تثبت بنقل صحيح ثابت، ولا بسند سليم معتبر، واللَّه أعلم.

(١) بياض في الأصل.

(٢) هو أبو عبد اللَّه محمد بن محمد بن عبد اللَّه بن تومرت، الملقب بالمهدي، صاحب دعوة السلطان عبد المؤمن بن علي ملك المغرب، وواضع أسس الدولة المؤمنية=

والسنة، كما قال الشافعي رضي الله عنه: «حكمي في أهل الكلام أن يُضرَبوا بالجريد ويُطافَ بهم في القبائل والعشائر، ويقالَ هذا جزاءُ من تركَ الكتابَ والسنةَ وأقبلَ على الكلام»[١] فإنما عابوا على من ترك الكتاب والسنة.

فقال بعضهم: قد كره مالكٌ رواية مثل هذا.

الجواب عن دعوى كراهة مالك لرواية أحاديث الصفات

قلت: المنقول عن مالك أنه كره لمحمد بن عجلان[٢] رواية حديث الصورة[٣]، وقد تكون كراهته مخصوصةً خشيةَ ضلالِ بعض الناس به،

= الكومية، كان يدعي أنه حسني علوي، وكان على مذهب المعتزلة في نفي الصفات، من مصنفاته: «كنز العلوم»، و«أعز ما يطلب» (ت: ٥٢٤هـ). انظر: وفيات الأعيان (٥/ ٤٥) تاريخ الإسلام (١١/ ٤٠٨) شرح الأصبهانية (ص: ١٠١).

(١) رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢/ ١٩٤) وروى نحوه الهروي في ذم الكلام (٤/ ٢٤٦).

(٢) هو محمد بن عجلان مولى فاطمة بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس. ويكنى أبا عبد اللَّه. وكان عابدًا ناسكًا فقيهًا. كان ثقة كثير الحديث، وأحد من جمع بين العلم والعمل (ت: ١٤٩هـ). انظر: الطبقات الكبرى (٥/ ٤٣١) تاريخ الإسلام (٣/ ٩٧١).

(٣) المقصود ما رواه أبو جعفر العقيلي في الضعفاء الكبير قال: حدثنا مقدام بن داود، قال: حدثنا أبوزيد أحمد [هكذا في المطبوع، والصحيح أنه عبد الرحمن] بن أبي الغمر والحارث بن مسكين قالا: حدثنا عبد الرحمن بن القاسم قال سألت مالكًا عمن يحدث بالحديث الذي قالوا: (إن اللَّه خلق آدم على صورته)؟
فأنكر ذلك مالك إنكارًا شديدًا، ونهى أن يتحدث به أحد.
فقيل له: إن ناسًا من أهل العلم يتحدثون به؟ فقال: من هم؟ فقيل: محمد بن عجلان عن أبي الزناد. فقال: «لم يكن يعرف ابن عجلان هذه الأشياء ولم يكن عالمًا». =

= وذكر أبا الزناد فقال: «إنه لم يزل عاملًا لهؤلاء حتى مات، وكان صاحب عمال يتبعهم». قال العقيلي: «وكان مالك بن أنس لا يرضى أبا الزناد» الضعفاء (٢/ ٢٥١).

وفي إسناده مقدام بن داود قال النسائي: «ليس بالثقة»، وقال الدارقطني: «ضعيف»، وَقَالَ ابن يونس وابن أبي حاتم: «تكلَّموا فيه». انظر: تاريخ الإسلام (٦/ ٨٣٨)، لسان الميزان (٨/ ١٤٤)، وبهذه العلة ضعف هذه الرواية الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في السلسلة الضعيفة (٣/ ٣٢٠)، وضعفها الشيخ حمود التويجري رَحِمَهُ اللَّهُ في عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن (١/ ٩).

وذكر تقي الدين السبكي في الكتاب المنسوب إليه «السيف الصقيل»، أن الحسن بن إسماعيل الضراب في كتابه فضائل مالك روى هذه المقولة بسنده إلى ابن القاسم، وبسنده لابن وهب عن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ، ولم يذكر السبكي إسناده، والكتاب المذكور لم أقف عليه، والضراب هذا ضعيف، ضعفه الإمام الدارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ في «غرائب مالك» كما في لسان الميزان (٣/ ٣٠، ١٠٩).

وأخرج ابن أبي زمنين في أصول السنة (ص: ٧٥) بسنده عن ابن القاسم قال: «وكان مالك يعظم أن يحدث أحد بهذه الأحاديث التي فيها: أن اللَّه خلق آدم على صورته وضعفها» وفي إسناده إسحاق بن إبراهيم بن ميسرة التجيبي، قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٤/ ٤٩٥): «قال ابن الفرضي: . . . ولم يكن له علم بالحديث بل ينقل بالمعنى». وقال ابن فرحون في الديباج المذهب (ص: ٩٦): «لم يكن له بالحديث كبير علم»، وفيه إسناده أيضًا محمد بن أحمدَ العُتْبِيِّ، قال الذهبي: «قَالَ أسلم بن عبد العزيز: أخبرني ابن عبد الحكم، قَالَ: أتيت بكتب حسنة الخط، تُدْعى: (المستخرجَةُ) من وضعِ صاحبكم محمد بن أحمدَ العُتْبِيِّ فرأيت جلها مكذوبًا ومسائل لا أصول لها، ولما قد أسقط وطرح، وشواذ من مسائل المجالس لم يوقف عليها أصحابها». وَقَالَ ابن الفرضي: «جمع المستخرجة، وأكثر فيها من الروايات المَطروحة، والمَسائل الشَّاذة» سير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٣٦).

كما قال عبد اللَّه بن مسعود: (ما من رجلٍ يُحدِّثُ قومًا حديثًا لا تبلُغُه عقولهم إلَّا كان فتنةً لبعضهم) [١]، وإلّا فقد حدَّثَ به سائر الأئمة، وهو في الصحاح، وهذا الحديث ليس في هذا الاعتقاد، وقد روى مالك في الموطأ حديث النزول والضحك.

قلت: وأنا لم أخاطبْ عامةً ولا دعوتُ أحدًا إلى اعتقاد، وإنما كتبت لبعض القضاة][٢]، واللَّه أعلم. وصلى اللَّه على محمد». ا. هـ.

* * *

(١) رواه مسلم في مقدمة صحيحه (١/ ١١).

(٢) حكاية المناظرة في الواسطية، ضمن جامع المسائل (٨/ ١٩٤-١٩٧).

«تتمة في نتيجة المناظرة وخاتمتها»

لم يستطع علماء الأشاعرة وقضاتهم، الصمود أمام قوة شيخ الإسلام العلمية، وبراهينه الساطعة وأدلته الباهرة، التي تدع خصمه مبهوتًا حائرًا، لا يجد جوابًا يجيب به، ولا ملاذًا فيفر إليه، وانتهى بهم المطاف إلى وجوب الاستسلام لما ذكره شيخ الإسلام وبينه، والإقرار بصحة ما كتبه ودونه، فأجمعوا بعد ذلك على التسليم بصحة العقيدة الواسطية، واعترفوا بأنها معتقد سلفي سني جيد.

الاتفاق على صحة العقيدة الواسطية

قال الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «ثم وقع الاتفاق على أن هذا معتقد سلفي جيد»[١]، قال ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ: «فمنهم من قال ذلك طوعًا، ومنهم من قاله كرها»[٢].

قال ابن كثير: «وعاد الشيخ إلى منزله معظمًا مكرمًا، وبلغني أن العامة حملوا له الشمع من باب النصر[٣] إلى القصّاعين[٤] على جاري

---

(١) نبذة من سيرة شيخ الإسلام ابن تيمية ضمن تكملة الجامع لسيرة شيخ الإسلام (ص: ٤٥).

(٢) ذيل طبقات الحنابلة ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام (ص: ٤٧٥).

(٣) أحد أبواب دمشق القديمة، كان في الجهة الغربية للسور قريبًا من دار الحكم عند مدخل سوق الحميدية الآن، وقد تمت إزالته في العهد العثماني. انظر: معجم دمشق التاريخي (١/ ٢٩).

(٤) هي إحدى حارات دمشق قبالة جامع القلعي تعرف حديثًا بـ«محلة الخيضرية». =

عادتهم في أمثال هذه الأشياء»[١].

قال ابن عبد الهادي: «وقد أظهر اللَّه من قيام الحجة ما أعز به أهل السنة»[٢].

قال المقريزي: «وقد كتب الأفرم . . . كتابًا إلى السلطان، وكتب معه محضر فيه خطوط عدّةٍ من القضاة وكبار الصلحاء والعلماء يصفون ما جرى في المجلسَين بدمشق، وأَنَّه لم يثبت عليه فيهما شيءٌ، ولا مُنِعَ من الإفتاء»[٣].

قال ابن عبد الهادي: «وفي اليوم السادس والعشرين من شعبان ورد كتاب السلطان . . . وفيه إنا كنا رسمنا بعقد مجلس للشيخ تقي الدين وقد بلغنا ما عقد له من المجالس وأنه على مذهب السلف وما قصدنا بذلك إلا براءة ساحته»[٤].

ووصف الشيخ عبد اللَّه ابن تيمية أخي الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ ما وقع: «بالنصر الأكبر، والفتح المبين»[٥]، وأن «العقول تعجز عن دركه على التفضيل،

= انظر: معجم دمشق التاريخي (٢/ ١٦٣).

(١) البداية والنهاية (١٤/ ٤٢).

(٢) العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية (ص: ٢٢٠)، البداية والنهاية (١٤/ ٤٣).

(٣) مسالك الأبصار ضمن الجامع لسيرة الشيخ (ص: ٣٢٢).

(٤) العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية (ص: ٢٢٢).

(٥) رسالة عبد اللَّه بن تيمية لأخيه زين الدين عن حاصل المناظرة في الواسطية، ضمن مجموع الفتاوى (٣/ ٢٠٢).

والألسن عن وصفه عن التكميل»[١].

ومع هذا فقد وقع من خصوم شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ كذب وتحريف لما حدث، قال عبد اللَّه بن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وبعد المجلس حصل من ابن الوكيل وغيره: من الكذب والاختلاق والتناقض بما عليه الحال ما لا يوصف»[٢]، وقال ابن عبد الهادي: «واختلفت نقول المخالفين للمجلس وحرفوه ووضعوا مقالة الشيخ على غير موضعها وشنع ابن الوكيل وأصحابه بأن الشيخ قد رجع عن عقيدته فاللَّه المستعان»[٣].

محاولة الخصوم تحريف نتيجة المناظرة

وقد حاول بعض من أرخ لهذه الحادثة تغطية هذه الهزيمة التي حصلت لعلماء الأشاعرة وأئمتهم، بتصوير أن ما جرى في ختام المناظرة من اتفاق وإجماع، لم يكن على صحة العقيدة الواسطية والتسليم بما فيها، والإقرار بما ذكره شيخ الإسلام خلالها، بل إن إقرارهم إنما كان بعد أن أشهد ابن تيمية الحاضرين على نفسه أنه شافعي المذهب، يعتقد ما يعتقده الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، هذا ما ذكره قطب الدين اليونيني صاحب «ذيل مرآة الزمان» حيث قال: «وانفصل الأمر فيما بينهم أنه أَشْهَد تقيُّ الدين على نفسه الحاضرين أنه شافعي

(١) المصدر السابق: (٣/ ٢٠٢).

(٢) رسالة عبد اللَّه بن تيمية لأخيه زين الدين عن حاصل المناظرة في الواسطية، ضمن مجموع الفتاوى (٣/ ٢١٠).

(٣) العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية (ص: ٢٢٠)، البداية والنهاية (١٤/ ٤٣).

المذهب، يعتقد ما يعتقده الإمام الشّافعيّ رضي الله عنه، فرُضِيَ منه بهذا القول، وانصرف كلٌّ منهم إلى منزله، وبعد ذلك حصل من أصحاب الشّيخ تقي الدين ابن تيمية كلام هذياني وقالوا: ظهر الحق مع شيخنا تقيّ الدين»[١] وتبعه على هذا التقرير أبو بكر بن أيبك الداوردي في «كنز الدرر»[٢]، وشهاب الدين النويري فيما نقله عن شمس الدين الجزري في «نهاية الأرب»[٣]، وتبعهم من المتأخرين ابن حجر في «الدرر الكامنة»[٤] وغيرهم[٥]، وما ذكروه هنا محل نظر وتأمل، ولا يمكن التسليم به، وذلك؛ لأنه:

مخالف للحقيقة التي بينها شيخ الإسلام بنفسه في روايته للمناظرة.

ومخالف لما ذكره من شهد المناظرة كأخيه عبد اللَّه، والشيخ علم الدين البرزالي.

ومخالف لما نص عليه عدد من المؤرخين الثقات العدول، كابن كثير والذهبي وابن عبد الهادي والمقريزي، وغيرهم ممن ذكر هذه المناظرة وبيَّن ما جرى فيها.

ومما يدل على عدم صواب مثل هذا القول؛ أن ما زعموا الاتفاق

---

(١) ذيل مرآة الزمان، ضمن تكملة الجامع لسيرة شيخ الإسلام (ص: ١٩).

(٢) كنز الدرر، ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام (ص: ٢٢٨).

(٣) نهاية الأرب، ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام (ص: ١٧٤).

(٤) الدرر الكامنة، ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام (٥٣٤).

(٥) انظر: عقد الجمان لبدر الدين العيني (٤/ ٤١١) والبدر الطالع للشوكاني (١/ ٦٦).

عليه لم يكن هو محور البحث والكلام، وإنما كانت العقيدة الواسطية وما ذكر فيها من اعتقاد هي موضوع البحث ومحل النقاش.

ثم إن ما ذكروه من إشهاد شيخ الإسلام على نفسه بأنه يعتقد ما يعتقد الشافعي، إنما هو تحصيل حاصل؛ وذلك لأن عقيدة الشافعي هي عقيدة أهل السنة، وعقيدة جميع العلماء والأئمة، فقوله بأنه على اعتقاد الشافعي أو اعتقاد أحمد أو اعتقاد مالك، لا يؤثر في القضية شيئًا؛ لأن اعتقاد الجميع واحد وهو اعتقاد أهل السنة قاطبة.

ومما يكشف ما في هذه المقالة من مغالطة للواقع، ما جاء فيها: «أنه أَشْهَد تقيُّ الدين على نفسه الحاضرين أنه شافعي المذهب»، فقوله «شافعي المذهب» المتبادر إلى ذهن قارئ هذا الكلام أن شيخ الإسلام أصبح على مذهب الشافعي في الفروع والفقه؛ وذلك لأنه ليس للشافعي مذهب يختص به إلا في الفقه والفروع؛ ولأن «ال» هنا: ال العهدية: أي المذهب المعهود، ولا مذهب معهود للإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلا مذهبه الفقهي، وبطلان مثل هذا القول أظهر من أن يذكر، فمن المعلوم بالضرورة من سيرة شيخ الإسلام أنه كان أحد الأئمة المجتهدين وكان على مذهب أحمد بن حنبل وعاش ومات عليه، فكيف يقال بأنه أقر على نفسه أنه شافعي المذهب؟!

ثم إن تحوله من مذهب فقهي إلى مذهب آخر ليس له أي أثر في الاعتقاد الذي ذكره وصنفه؛ لأن النقاش والمناظرة إنما كانت في الاعتقاد والأصول، ولم تكن في الفقه والفروع.

فلم يوفق صاحب هذه الرواية لاختيار عبارة مناسبة للمقام، وهذا من عناية اللَّه بحملة شرعه ودينه.

وأخيرًا، قد يقال -إحسانًا للظن بمن نقل هذا الخبر-: إن نقلهم إنما كان عن سوء فهم لما قاله شيخ الإسلام أثناء المناظرة، كقوله: «وقلت لمن خاطبني من أكابر الشافعية: لأبيَّنن أن ما ذكرته هو قول السلف وقول أئمة أصحاب الشافعي، وأذكر قول الأشعري وأئمة أصحابه التي ترد على هؤلاء الخصوم، «ولينتصرن كل شافعي»، وكل من قال بقول الأشعري الموافق لمذهب السلف، وأبين أن القول المحكي عنه في تأويل الصفات الخبرية، قول لا أصل له في كلامه؛ وإنما هو قول طائفة من أصحابه فللأشعرية قولان، ليس للأشعري قولان»[1] فقالوا بهذه المقالة بناءً على سوء فهمهم لمراد شيخ الإسلام بهذا الكلام، والواقع أن شيخ الإسلام أراد باستشهاده بأقوال الشافعي وأئمة مذهبه، بيان موافقة معتقده لما ذكره ونص عليه، والرد على ما انتشر من أن للشافعي اعتقادًا يخالف معتقد الإمام أحمد وما عليه أهل السنة في باب الأسماء والصفات وغيرها من أبواب العقائد، واللَّه أعلم.

وصلى اللَّه على محمد وعلى آله وصحبه وسلم

* * *

(١) المناظرة الواسطية ضمن مجموع الفتاوى (٣/ ١٩٠).

فهرس الموضوعات

- المقدمة ٥
- بيان سبب انعقاد المجالس ٨
- تحديد تاريخ المجالس الثلاثة ١٢
- تحديد مكان المناظرة ١٥
- أطراف المناظرة ١٦
- روايات المناظرة الواسطية ١٨
- نص المناظرة ٢١
- شيخ الإسلام يملي عقيدته ٢٣
- بيان بعض كذبهم عليه ٢٤
- أمره بإحضار العقيدة الواسطية ٢٦
- سبب كتابة العقيدة الواسطية ٢٦
- المراد بالتحريف والفرق بينه وبين التأويل ٢٩
- الفرق بين التمثيل والتشبيه ٣١
- المراد بنفي التكييف والتمثيل ٣٤
- عقيدة السلف لا عقيدة أحمد فحسب ٣٩
- تحدي شيخ الإسلام لخصومه بأن يأتوا بحرف مخالف لما عليه السلف . ٣٩
- سبب اشتهار نسبة الاعتقاد لأحمد ٤٠
- إثبات النداء بصوت للّه ﷻ ٤٢
- بيان كذب نسبة القول بقدم أصوات القارئين ومداد المصاحف للإمام أحمد وأصحابه ٤٣
- تناقض ابن الوكيل ٤٦
- غضب الشيخ كمال الدين على ابن الوكيل ٤٨
- غضب قاضي القضاة نجم الدين وعزله لنفسه ٥٠

- معنى منه بدأ وإليه يعود ٥١
- القرآن كلام اللَّه حقيقة ٥٣
- مجموع اعتراضاتهم ٥٤
- الجواب عن سؤالهم الأول ٦٠
- الفرق بين الإطلاق والتعيين في نصوص الوعيد ٦٢
- الجواب عن سؤالهم الثاني ٦٤
- فصل ٦٥
- المجلس الثاني من مجالس المناظرة الواسطية ٦٥
- كلمة شيخ الإسلام في أول المجلس ٦٦
- معنى المعتزلة وسبب ظهورهم ٦٨
- أول مسألة اختلف فيها المسلمون ٦٩
- خطأ الخصم في اسم واصل ابن عطاء ٧١
- ما من إمام إلا وقد انتسب إليه من هو بريء منه ٧٣
- المجسمة في غير الحنابلة أكثر ٧٤
- الكلام على لفظ الحشوية ٧٤
- بيان صواب تعبير شيخ الإسلام بلفظ «الحقيقة» ٧٩
- الفرق بين الظاهر المثبت والظاهر المنفي ٨٢
- الاشتراك لا يمنع الوصف بالحقيقة ٨٣
- الاعتراض على حديث العباس ابن عبد المطلب ٨٩
- الجواب عن دعوى تأويل الشافعي ومجاهد لصفة الوجه ٩١
- الجواب عن دعوى تأويل مالك لصفة النزول ١٠٠
- ليس في الواسطية منكر ولا بدعة ١٠١
- الجواب عن دعوى كراهة مالك لرواية أحاديث الصفات ١٠٢
- «تتمة في نتيجة المناظرة وخاتمتها» ١٠٥
- الاتفاق على صحة العقيدة الواسطية ١٠٥
- محاولة الخصوم تحريف نتيجة المناظرة ١٠٧
- فهرس الموضوعات ١١١

❊ ❊ ❊